ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٣٦ – السنة الرابعة عشر – رجب ١٤٣٣هـ

السياحة الداخلية بين حرارة الصيف... ولهيب الأسعار

تعديلات في نظام الاتصالات

تساؤلات عن تعطل القطارات الجديدة

الأمير سلمان ولياً للعهد خلفاً للأمير نايف

تحتاري

فحصك الآن ...
يعني الأمان

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ - ٢٩ أكتوبر

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم **5070**

استقرار الحكم في المملكة

د. محمد المهنا

استقرار الحكم وسلاسة انتقال السلطة لأركان الحكم هي من أهم العوامل لاستقرار الشعوب وأمنها في أي بلد في العالم ، لأن استمرار الحكم وانتقال السلطة فيه وفق نظام مكتوب أو تعارف عليه العامة والخاصة كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار للشعب لينهض بدوره في تقدم بلاده ورقيها.

والحكم في المملكة العربية السعودية التي قيض الله لها أسرة حاكمة أعاد أمجاده وأسس أركان حكمها الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – متميز في سلاسة انتقال السلطة في أبناء الملك عبدالعزيز وفق ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم على أن يتم مبايعة الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء.

بعد وفاة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – وفي خضم الحزن والأسى الذي خيم على الجميع لفقدان ركن من أركان الدولة اختار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – أيده الله – بحكمته وبقدرته على الاستقراء الدقيق لمتغيرات المرحلة ومعرفته برجاله صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد ووعينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع ، كما أصدر أمره الكريم بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز وزيراً للداخلية. فالأمير سلمان يمتلك من الصفات الشخصية والحكمة القيادية والحزم ما جعل الجميع ينظر إليه على أنه الأصلح لولاية العهد، فهو يملك الخبرة السياسية ومهارات القيادة والإدارة التي تفوق نصف قرن في مجال الحكم المحلي والإدارة، بصفته أمير لعاصمة المملكة الرياض ، وفي ذات الصفات يتقاطع سمو الأمير أحمد بن عبد العزيز مع سمو ولي العهد في كثير منها، ولعل من أهم الميزات التي تجمعهما صفة الحزم، وهي صفة تتطلبها المرحلة، ولا غرو في ذلك فكلاهما نهل من معين مدرسة المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود – رحمه الله – لذلك لم تكن هذه التعيينات مفاجئة بل كانت متوقعة.

ومن نِعم الله على هذه البلاد التلاحم الكبير بين الشعب والأسرة المالكة الذي تجسد ويتجسد في مبايعة الملك أو ولي العهد ، فمن تابع مبايعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في الرياض وكافة المناطق والإقبال الكثيف من المواطنين على البيعة يدرك أن الولاء في المملكة بديهي، ويعبّر عن سلوك حضاري اختياري متوارث بين الأجيال لقيادتهم السياسية، مما أهَّل المملكة لأن تكون على رأس الدول الأكثر أمنًا واستقرارًا على المستوى العالمي نتيجة التلاحم والتماسك الوطني الكبير ونتيجة السياسات الداخلية الحكيمة في رعاية شؤون الشعب وبناء المملكة على أسس التوحيد والعدالة والبناء المتميز في كافة المجالات.

لقد أثبت الشعب السعودي قدرته الفذة على الالتفاف مع قيادته وأثبتت القيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها ومنحت شعبها كل الحب والعمل الجاد المخلص في سبيل رفعته وريادته الإقليمية والدولية مما مكّن المواطن السعودي من أن يحصل على أفضل الامتيازات وأرقى الخدمات وأن يجد الحلول لمشاكله وأن ينعم بقيم العدالة التي هي أساس الملك وهو ما دأب عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وجعلها حقيقة واقعة ومعلمًا في الحكم الرشيد.

رئيس التحرير

المحتويات

تقطية

34

زيارة أوكرانيا

عبر عدد من المسؤولين والبرلمانيين في أوكرانيا خلال لقائهم وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله الدريس عن تقديرهم الكبير لجهود المملكة ولخادم الحرمين الشريفين في نشر السلم العالمي وقدروا جهوده في دعم الدول والشعوب ونشر ثقافة التعايش السلمي. والتقى الوفد خلال الزيارة نائب وزير الخارجية الأوكراني ورئيس البرلمان ومسؤولين برلمانيين.

تحقيق

40

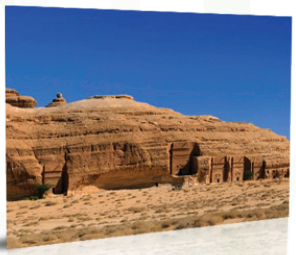

السياحة الداخلية تحترق بين حرارة الصيف... ولهيب الأسعار

أصبح النشاط السياحي واقعاً ملموساً يفرض وبشدة أهميته، والكثيرون يخططون منذ وقت مبكر من العام لقضاء إجازة سياحية ممتعة، وقد واكبت الهيئة العامة للسياحة والآثار التطورات والأساليب الحديثة لمفهوم الاصطياف، وسخرت وسائل التقنية لخدمة السياحة في المملكة، ويعاني الكثير من المواطنين من ارتفاع الأسعار، واشتعالها أثناء الفترة الصيفية، في هذا التحقيق نتعرف عن كثب على أبرز هموم السياحة الداخلية ودور الهيئة في مجابهتها، ورصد انطباع المواطنين.

حـــوار

48

الشريف: دعم المملكة للعرب والإسلام يستحق الإشادة

أشاد النائب الجزائري نصر الدين الشريف بما تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم للعالم العربي والإسلامي ودورها على الساحات الإقليمية والدولية، وذكّر د. الشريف كذلك بالدعم الذي قدمته المملكة في خمسينات القرن الماضي للثورة الجزائرية.

ودعا الشريف إلى التعاون مع الآخر على البر والتقوى ونبذ العنف والطائفية ومحاربة الفساد مطالباً الذين يرفعون لواء العمل العربي والإسلامي أن يشرحوا أفكارهم جيداً وبالحسنى للآخر.

رؤية

50

تدهور اللغة العربية.. أسبابه وعلاجه

اللغة العربية من أقدم اللغات، وقد ساعد الإسلام على نشرها وزيادة عدد المتكلمين بها من غير العرب، وأتاح لها أن تُظهر قدرتها على مواجهة التطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي حدث بمجيء الإسلام.

ولقد تدهورت اللغة العربية بصورة أوجعت قلوب المثقفين ومن يهتمون بشأن هذه اللغة التي شرفها الله بجعلها لغة القرآن. فما هي أسباب تدهورها وكيف نعيدها إلى سابق عهدها. د. جبريل العريشي كتب في هذا الموضوع.

ASH-SHURA
الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه
للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

اتجاهات

33

د. خالد السيف

38

د. ابراهيم السليمان

39

د. حامد الشراري

55

د. زيد بن محمد الرماني

61

موسى السليم

66

د. عبدالله العسكر

8 تحت القبة

تساؤلات عن أوقاف الحرمين وطريقة استثمارها

عدم تنفيذ قرارات المجلس وتعطل القطارات الجديدة تثير تساؤلات الأعضاء

الموافقة على تعديلات في نظام الاتصالات

أفضلية للصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة في برامج الصندوق السعودي للتنمية

مطالبات بمرونة في نقل الخدمات للعمال وعقوبات على العمالة السائبة

الجفاف وقروض صندوق التنمية الزراعية في تساؤلات الأعضاء

الأعضاء يطالبون بإعلان الجهات الحكومية التي لا تتعاون مع ديوان المراقبة العامة

خادم الحرمين الشريفين ينعى سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز

في بيان صدر عن الديوان الملكي نعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ببالغ الأسى والحزن أخاه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت ١٤٣٣/٧/٢٦هـ خارج المملكة.

وقد تمت الصلاة على جثمان سموه بعد صلاة المغرب من يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/٧/٢٧هـ، في المسجد الحرام بمكة المكرمة.

وقد فجع الشعب السعودي ومن خلفه الأمتين العربية والإسلامية بنبأ وفاة سموه حيث فقدت رمزاً من الرموز العظيمة بعد رحلة حافلة بالعطاء في سجل البناء والنماء والأمن ونصرة قضايا المسلمين في أصقاع الدنيا، فضلاً عن وقوفه إلى جانب الحق والعدل واعتنائه بالسنة النبوية المطهرة.

لقد وهب الأمير نايف حياته لخدمة دينه ووطنه وأمته وخدمة الإنسانية، فضلا عن خدمته لشعيرة الحج خدمة متميزة ومتكاملة لضيوف الرحمن أعوامًا مديدة وذلك من خلال رئاسته للجنة الحج العليا فكان يسهر علي شؤون الحجاج ويتابع تقديم الخدمات الشاملة لهم، وكان حريصًا علي تفقدهم يتجول ويزور مواقع المشاعر قبل الحج في أثنائه للاطمئنان علي أوضاع الحجيج وسلامة الحج ونجاحه.

سيرته الذاتية:

ولد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – في مدينة الطائف عام ١٣٥٣هـ الموافق ١٩٣٤م ونشأ في كنف والده مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود . طيب الله ثراه. . وتلقى سموه تعليمه على أيدي مجموعة من كبار علماء العلوم الشرعية ، والآداب والشعر العربي الفصيح ، والعلوم السياسية والدبلوماسية والإدارة مستفيداً من رؤية والده المؤسس الذي عرف عنه منهجه المميز في التربية والتعامل مع الأبناء.

وتولى سموه العديد من المناصب والمهام هي:

– ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ٢٩ / ١١ / ١٤٣٢هـ الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ م.

. النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ٣٠ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٧ مارس ٢٠٠٩م.

. وزير الداخلية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

. وزير دولة للشؤون الداخلية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م.

. نائب وزير الداخلية بمرتبة وزير ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

. نائب وزير الداخلية عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

. أمير منطقة الرياض ١٣٧٢ . ١٣٧٤هـ / ١٩٥٣م . ١٩٥٤م.

. وكيل إمارة منطقة الرياض ١٣٧١ . ١٣٧٢هـ / ١٩٥١ . ١٩٥٢م.

ورأس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – العديد من اللجان والمجالس كما كان عضواً في عدد آخر من المجالس واللجان من أبرزها:

. رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية البشرية عام ١٤٢١هـ.

. الرئيس الفخري للجمعية السعودية للإعلام والاتصال عام ١٤٢١هـ.

. الرئيس الفخري للجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر).

. المشرف العام على اللجان والحملات الإغاثية والإنسانية بالمملكة العربية السعودية.

. رئيس لجنة النظام الأساسي لنظام الحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق عام ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩٢م.

. رئيس مجلس القوى العاملة عام ١٤١١هـ.

. المشرف على هيئة التحقيق والإدعاء العام عام ١٤٠٩هـ.

. الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٤٠٤هـ.

ورأس الأمير نايف فخرياً مجلس وزراء الداخلية العرب الذي يعد من أهم الأجهزة التابعة لجامعة الدول العربية حيث أقر العديد من المشاريع والاتفاقيات الأمنية بما يخدم أمن الإنسان العربي من أهمها:

. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة من قبل وزراء الداخلية والعدل العرب عام ١٩٩٨ .

. مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

ولقد أثمرت جهوده . رحمه الله . عن تنمية شاملة لقطاعات العمل الأمني التي منها (المديرية العامة للدفاع المدني . المديرية العام لحرس الحدود . المديرية العامة للأمن العام . المديرية العامة للمباحث . المديرية العامة للسجون. قوات الأمن الخاصة. المديرية العامة للجوازات . قوات أمن المنشآت. المديرية العامة لمكافحة المخدرات).

كما أولى سموه اهتماماً بالملفات الأمنية والعمل على تطويرها بوصفها شراكة بين المواطن والمؤسسات الأمنية، ومن ذلك:

أولاً : المعالجات الفكرية لقضايا التطرف والإرهاب:

محاربة الفكر بالفكر ، أجدى وأنفع من محاربته بالسلاح والقوى فقط وعليه فقد تمت الموافقة على:

. تأسيس إدارة خاصة في عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م تحت مسمى إدارة الأمن الفكري ضمن تنظيم وزارة الداخلية الإداري.

. تأسيس وتمويل كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود في عام ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

. تمويل كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م.

. تشجيع ودعم عشرات الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التطرف وارتباطاتها .

. تشكيل فريق عمل من أساتذة الجامعات لوضع خطط استراتيجية للأمن الفكري العربي.

. تكليف فريق عمل كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري لوضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الفكري في عام ١٤٣١هـ / وبرزت جهود سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – على المستويين العربي والدولي من خلال إشرافه على لجان وحملات الإغاثة والعمل الإنساني لمشاريع التبرعات الشعبية والحكومية التي

تتبناها وتقدمها المملكة للشعوب العربية المتعددة.
. دعم جهود الإغاثة للشعب الفلسطيني.
. اعتماد وتنفيذ العديد من المشروعات الإنسانية للمتضررين في الحروب.
. تقديم المساعدات الغذائية ودعم الأسر الفقيرة والجرحى والمعوقين وكفالة الأيتام ودعم التعليم الجامعي ، وبناء المساكن الخيرية، وتقديم الأدوية والمستلزمات الطبية وبناء المراكز المتخصصة لعلاج الأورام السرطانية.
دولياً:
. دعم الجهود الاغاثية للشعب الأفغاني.
. إنشاء اللجنة السعودية لإغاثة كوسوفا والشيشان.
. اغاثة المتضررين من كارثة تسونامي في اندونيسيا.
. اغاثة المتضررين من الزلازل والفيضانات في الدول المتضررة.
وفي مجال خدمة العلم والمعرفة لسموه العديد من الجهود ومنها:
١. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية:
رأس سموه مجلس إدارة جامعة نايف للعلوم الأمنية التي نهضت بتطوير الخبرات الأمنية والعدلية وتقديم برامج ومؤتمرات دولية تستفيد منها الدول العربية، وتمنح شهادات الدبلوم والماجستير والدكتوراه.
٢. جائزة السنة النبوية:
جائزة عالمية مخصصة لدعم الباحثين والعلماء في مجالات السنة وعلومها .
٣ . مسابقة الأمير نايف بن عبدالعزيز لحفظ الحديث النبوي:
مسابقة تعنى بحفظ الحديث الشريف في عام ٢٠٠٦م.
٤. إنشاء الكراسي العلمية محلياً ودولياً:
كرسي الأمير نايف للوحدة الوطنية.كرسي الأمير نايف للأمن الفكري.كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية.
٥. المنح العلمية:
يتلقى عدد من الطلاب دراساتهم العليا داخل المملكة وخارجها بمنح علمية من سموه – رحمه الله – في تخصصات مختلفة.
٦. دعم الجمعيات العامة والعلمية:
دعم سموه نشاطات العديد من المؤسسات العلمية والعامة منها (الجمعية الوطنية للمتقاعدين ، الجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج " أواصر " ، الجمعية السعودية للاتصال والإعلام).
٧. الأقسام العلمية:
إنشاء قسم الدراسات الإسلامية بجامعة موسكو ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
رحم الله صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وأسكنه فسيح جناته.

في بيان لمجلس الشورى
وفاة الأمير نايف خسارة جسيمة للوطن والعرب والمسلمين

عبر مجلس الشورى عن بالغ الحزن والأسى بوفاة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت ١٤٣٣/٧/٢٦هـ.
ورفع المجلس رئيساً وأعضاء ومنسوبين أحر التعازي وصادق المواساة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في وفاة أخيه وولي عهده – رحمه الله –.
كما رفع المجلس تعازيه ومواساته إلى الأسرة المالكة الكريمة وإلى أبناء الفقيد، وإلى الشعب السعودي الوفي. وقال مجلس الشورى في بيان له «إن مجلس الشورى وهو يشاطر كلاً من الأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي المخلص والأمتين العربية والإسلامية في هذا الخطب الجلل ليعتبر وفاة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز خسارة جسيمة للوطن والعرب والمسلمين، فقد كان رحمه الله مثالاً حياً لرجل الدولة ورجل العصر ورجل الأمن الذي كان السد المنيع للوطن والقريب من قلوب المواطنين».
واستذكر المجلس الأعمال الجليلة التي سيخلدها التاريخ لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – في مختلف المجالات الشرعية والإدارية والأمنية والعلمية والثقافية، إلى جانب الأعمال الإنسانية ، فقد أسهم – رحمه الله – بما يملكه من رؤية ثاقبة وحنكة سياسية وبعد نظر في ما تعيشه المملكة من نهضة تنموية. وأشار المجلس في بيانه إلى عطاءات سموه وإنجازاته في مسيرته العملية التي لم تقتصر على جهوده في المجال الأمني بوصفه وزيراً للداخلية ورجل الأمن الأول في المملكة فحسب بل تجسدت في موقعه كرجل دولة يملك الخبرة الإدارية وبعد النظر، حيث تصدى للكثير من قضايا الوطن والمواطن وعالجها بكل حنكة وخبرة وبمهارة السياسي ذي الرؤية السديدة التي توازن بين مصلحة الدولة ومصالح المواطنين، وأسهم في تنمية الوطن عبر المناصب التي تقلدها واللجان التي رأسها».
وأضاف المجلس في بيانه «إن سمو ولي العهد ملك رصيداً ضخماً من العطاء بذله في خدمة دينه ومليكه ووطنه والدفاع عن حياضه والسهر على أمنه واستقراره والحفاظ على مكتسباته».
ولفت إلى النجاح منقطع النظير الذي حققه سمو ولي العهد في التصدي لأرباب الفكر الضال ومحاولاتهم الإرهابية والضربات الاستباقية التي حققها رجال الأمن لوأد المخططات الإرهابية والوصول إلى أوكارهم قبل تنفيذ مخططاتهم الإجرامية، تلك النجاحات التي شهدت بها كبريات الدول، كما لسموه جهود كبيرة ومشهودة في الحفاظ على أمن الحجاج وسلامتهم والسهر على رعايتهم وتيسير السبل لهم، كما رأس رحمه الله العديد من الجمعيات الخيرية والجهود التي تعنى بدعم العمل الخيري داخل المملكة وخارجها.
وأشار مجلس الشورى إلى الجهود التي بذلها سمو ولي العهد في خدمة الإسلام، وفي مقدمتها السنة النبوية، حيث أنشأ جائزة الأمير نايف للسنة النبوية، إلى جانب جهوده – رحمه الله – في نشر الدعوة الإسلامية ودعم مؤسساتها ومناشطها في العالم، والكراسي العلمية ومنها قسم الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة موسكو، ومعهد الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود للبحوث والخدمات الاستشارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكرسي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود لدراسات السنة النبوية في جامعة الملك سعود، وكرسي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود لدراسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجامعة الإسلامية، وكرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية في جامعة الملك عبدالعزيز. ويقدر مجلس الشورى الدعم والاهتمام الذي لقيه من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز والجهود التي بذلها – رحمه الله – في تطوير المجلس والإيمان العميق بأدواره ومهامه تمثل ذلك في حضوره لجلسات مناقشات المجلس للمواضيع التي تتعلق بالنواحي الأمنية ومكافحة الإرهاب. وسأل المجلس في ختام بيانه باسم رئيسه وأعضائه ومنسوبيه الله تعالى جلت قدرته أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويجزيه أجر ما عمل لدينه ووطنه وأمته خير الجزاء، ويجعل ذلك في موازين حسناته. وأن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ويديم عليها الأمن والاستقرار.

سلمان بن عبد العزيز.. رجل الدولة.. ولي العهد الثامن

اختار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع. وكان ذلك خبراً سعيداً على المواطنين والدوائر السياسية الإقليمية والدولية. ويُعد الأمير سلمان بن عبد العزيز مستشار الملوك السعوديين، وباني الرياض الحديثة، التي تأتي من أهم إنجازاته، رجل دولة من طراز فريد. امتهن العمل السياسي قبل أن يتم سن العشرين بتعيينه أميراً للرياض نيابة عن أخيه الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله، واستمر بعدها سنداً داعماً لإخوانه ملوك المملكة مما أكسبه خبرة واسعة في دوائر صناعة القرار إضافة إلى حب كبير تحويه قلوب المواطنين والمقيمين على السواء داخل المملكة وتقدير إقليمي ودولي على مختلف الأصعدة.

ويمتلك الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، سجلاً وطنيًا حافلاً من العطاء والخبرات المتراكمة، حيث ولد بالرياض في ١٩٣٥/١٢/٣١م، وتلقى تعليمه المبكر في مدرسة الأمراء بالرياض التي أنشأها الملك عبدالعزيز – رحمه الله – عام ١٣٥٦هـ لتعليم أبنائه، حيث درس فيها الأمير سلمان العلوم الدينية والعلوم الحديثة وختم القرآن الكريم كاملاً في هذه المدرسة واحتفل بذلك في يوم الأحد الموافق ١٣٦٤/٨/١٢هـ، أي قبل أن يتم العاشرة من عمره، حينما كان يدير هذه المدرسة الشيخ عبد الله خياط – رحمه الله – خطيب وإمام المسجد الحرام.

وفي ١٩٥٤/٣/١٦م عُين أميرًا لمنطقة الرياض بالنيابة، في يوم الاثنين ١٨ أبريل ١٩٥٥م عين أميراً لها بمرتبة وزير، وفي يوم الأحد ٢٥ ديسمبر ١٩٦٠م استقال من إمارة منطقة الرياض، وعاد إليها مرة أخرى في ٤ فبراير ١٩٦٣ أميرًا لمنطقة الرياض، وفي يوم السبت ٢٠١١/١١/٥م عين وزيراً للدفاع.

يحظى العمل الإنساني باهتمام الأمير سلمان بن عبد العزيز، فمنذ عام ١٩٥٦م ترأس عددًا من اللجان والهيئات الرئيسية والمحلية لجمع التبرعات لمساعدة المحتاجين والمتضررين من السيول والزلازل والكوارث في العالمين العربي والإسلامي، ودعم قضايا العالم الإسلامي ومناصرة المسلمين في كل مكان.

ويترأس الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عدداً من الجمعيات والهيئات التي لها نشاط ومهام خارج المملكة، وترأس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، فيما يرأس سموه اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، ومجلس إدارة مركز تاريخ مكة المكرمة والمدينة المنورة، المشرف العام على مكتبة الملك فهد الوطنية، و رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبد العزيز، أمين عام مؤسسة الملك عبد العزيز الإسلامية، رئيس اللجنة العليا واللجنة التحضيرية للاحتفال بمرور ١٠٠ عام على تأسيس المملكة العربية السعودية التي أقيمت في١٤١٩/١٠/٥هـ، الرئيس الشرفي لمركز الأمير سلمان الاجتماعي، رئيس شرف مجلس إدارة شركة الرياض للتعمير، الرئيس الفخري للجنة أصدقاء المرضى بمنطقة الرياض، الرئيس الفخري للجنة أصدقاء الهلال الأحمر بمنطقة الرياض، المؤسس والرئيس الأعلى لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، الرئيس الفخري للمركز السعودي لزراعة الأعضاء، الرئيس الفخري لمركز الأمير سلمان لأمراض الكلى، رئيس مجلس إدارة جمعية الأمير فهد بن سلمان لمرضى الفشل الكلوي، الرئيس الفخري للجمعية السعودية الخيرية للأمراض الوراثية، الرئيس الفخري لجمعية الإعاقة الحركية للكبار، الرئاسة الشرفية للجمعية السعودية لأمراض السمع والتخاطب، الرئيس الفخري لجمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، رئيس المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية العاملة بمنطقة الرياض،

الرئيس الفخري للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمنطقة الرياض، الرئيس الفخري للجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، رئيس جائزة الأمير سلمان لحفظ القرآن الكريم للبنين والبنات على مستوى المملكة، الرئيس الفخري لمؤسسة حمد الجاسر الخيرية، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، مؤسس جمعية البر الخيرية وفروعها بالرياض وهي أول جمعية خيرية بالمملكة وكانت نواة لجمعيات البر بمختلف مناطق المملكة وهي تهتم بجمع الزكاة والصدقات من المحسنين وإيصالها إلى مستحقيها لمبدأ التكامل والتكافل الاجتماعي، الرئيس الفخري للجمعية التاريخية السعودية، الرئيس الفخري لمجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، رئيس اللجنة العليا لأوقاف جامعة الملك سعود، رئيس مجلس إدارة جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض.

هنأ سمو سمو الأمير أحمد بن عبدالعزيز بالثقة الملكية

رئيس المجلس د. عبدالله آل الشيخ: الأمير سلمان أحد أركان الدولة الأوفياء

أعرب معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن تهنئته لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود بمناسبة اختيار سموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع .

وقال معاليه في تصريح صحفي: "إن اختيار الأمير سلمان ولياً للعهد يعد استكمالاً لمسيرة البناء والتنمية لدولة حديثة قامت منذ تأسيسها على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، راعية لأبنائها ومواطنيها بتوفيق من الله ثم في نظرة ثاقبة من قبل القيادة الحكيمة لاختيار رجالات الدولة المؤهلين" .

وعد الدكتور آل الشيخ اختيار خادم الحرمين الشريفين أخيه الأمير سلمان بن عبدالعزيز عضداً وسنداً له – أيده الله – يدل دلالة واضحة على حرصه. حفظه الله. على كل ما من شأنه رفعة الوطن والمواطن، وعلى ما يتمتع به هذا الشعب من لحمة وترابط .

ولفت معاليه النظر إلى رسوخ الحكم في المملكة العربية السعودية المتمثل في سرعة وسلاسة شغل المناصب القيادية في الدولة حيث سارع خادم الحرمين الشريفين إلى اختيار الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع، وهو اختيار يدل على حكمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – وحسن اختياره لسنده وعضده الأيمن في إدارة الحكم، فالأمير سلمان بن عبدالعزيز الذي نهل من مدرسة الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – هو خير من يتحمل أعباء أي منصب يوكل له، وظهر ذلك في تواجد سموه على ساحات العمل الإداري والسياسي جعل منه الداء الشافي لكل معضلة أو قضية إدارية أو سياسية بل إنه يعد منبعاً ينهل منه الجميع دروس الحكمة والتعامل مع مختلف القضايا.

وأكد أن الأمير سلمان بن عبدالعزيز هو أحد أركان الدولة الأوفياء تقلد العديد من المناصب القيادية وأدارها جميعا بكل كفاءة واقتدار .

من جانب آخر أعرب معالي رئيس مجلس الشورى عن أصدق التهاني لصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز بمناسبة تعيينه وزيراً للداخلية .

وعبر معاليه عن تبريكاته لسمو الأمير أحمد بن عبد العزيز بهذه الثقة الملكية، وقال: "إن هذه الثقة في سموه تأتي تتويجاً لمسيرة طويلة قضاها سنداً للفقيد الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – في وزارة الداخلية، عاصر خلالها العديد من القضايا والملفات الشائكة التي استطاعت خلالها الوزارة بحكمة الأمير نايف – رحمه الله – ومساندة سموه في التعامل معها بحزم واقتدار" .

ودعا معاليه الله تعالى أن يوفق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – للخير وأن يجعل ما يقدمه لوطنه وشعبه في موازين حسناته وأن يوفق الجميع لكل ما من شأنه رفعة هذا الكيان.

تعيين سمو الأمير أحمد وزيراً للداخلية جاء تتويجاً لسنوات من العطاء

في بيان لمجلس الشورى: الأمير سلمان يتقن فن القيادة ومهارته فائقة في التعامل مع المواطن

رفع مجلس الشورى التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود بمناسبة اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – لسموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع .

كما هنأ المجلس صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز بتعيينه وزيراً للداخلية .

وأكّد المجلس في بيان أصدره أن اختيار خادم الحرمين الشريفين لسمو الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولياً للعهد يأتي تواصلاً لمسيرة هذه الدولة الفتية التي تقوم على شرع الله وسنة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام، واستكمالاً لمراحل النمو والتطوير التي تشهدها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين .

وقال: "إن وجود الأمير سلمان في هذا الموقع يعد صمام أمان للمملكة وللمنطقة نظراً لما عرف به سموه من حنكة ودراية وروح القيادة التي تجلت في الكثير من المواقف التي تتطلب وجود أمثاله على سدة اتخاذ القرار" .

ووصف المجلس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بأنه رجل دولة محنك دائم الحضور في صياغة قراراتها وصناعة مواقفها وتكييف علاقاتها الخارجية وفق ما تقتضيه مصلحة الوطن، ويكفي لإثبات ذلك استقراء تاريخه القيادي والسياسي ليظهر من مجموع مسؤولياته ومواقفه ومهامه، مبيناً أن سموه يتقن فن القيادة والمعادلات السياسية وتجلى ذلك في منهجه الإداري الذي يجمع بين الحزم واللين مع مهارة فائقة في التعامل مع المواطن، إضافة إلى جهوده الإنسانية ومبادراته في أي عمل خيري وترؤسه لعدد من الجمعيات والهيئات الخيرية والإغاثية في المملكة وخارجها.

وأشاد مجلس الشورى بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز وزيراً للداخلية، لافتاً النظر إلى أن هذه الثقة الملكية الغالية في سموه تعد تتويجاً لسنوات من العطاء قضاها في خدمة الوطن عبر وزارة الداخلية ساعداً أيمن للفقيد الأمير نايف – رحمه الله –، ناهلاً من معين أخيه وأسلوب عمله الذي اتصف بالحصافة والحكمة في كثير من الأمور التي تعاملت معها الوزارة ولا تزال تتعامل معها .

وأكّد أنه بالرغم من الحزن العميق الذي يلف المملكة وشعبها في وفاة الأمير نايف إلا أن المواطن السعودي يستبشر بمن خلف سموه وسلاسة انتقال المسؤوليات والمهام، وهذا يؤكد على قوة الترابط والوشائج بين القيادة وشعبها مما انعكس على استقرار ونماء يعم كل أرجاء المملكة العربية السعودية .

وسأل المجلس في ختام بيانه المولى القدير أن يوفق خادم الحرمين الشريفين لكل خير، وأن يوفق صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز في مهامهما الجديدة، وأن يتغمد فقيد الوطن الأمير نايف بواسع الرحمة وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يحفظ على بلادنا أمنها واستقرارها .

وجه التهنئة للأمير أحمد بن عبدالعزيز

د. محمد الجفري: إسهامات الأمير سلمان واضحة في جميع المجالات

أعرب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري عن تهنئته لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود بمناسبة صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – أيده الله – باختيار سموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع.

وقال معاليه إن اختيار الملك المفدى لسمو الأمير سلمان بن عبد العزيز ليكون ولياً للعهد وعضداً أيمن له جاءت تتويجاً لعطاءات سموه وإنجازاته في مسيرته العملية وموقعه كرجل دولة يملك الخبرة الإدارية، والسياسية .

وأضاف الجفري أن لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان إسهامات بارزة في المجالات الإدارية والسياسية والاجتماعية، والخيرية، والإنسانية ومختلف المجالات وذو إطلاع وثقافة واسعة، ويحظى بحب واحترام الجميع داخل المملكة وخارجها.

كما هنأ الدكتور الجفري صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز آل سعود بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه وزيراً للداخلية، وقال "إن سمو وزير الداخلية شخصية قيادية متميزة، وله باع طويل في وزارة الداخلية عاصر خلالها العديد من القضايا والملفات الشائكة التي استطاعت الوزارة التعامل معها بحزم واقتدار".

وأشار إلى أن سمو الأمير أحمد بن عبدالعزيز نهل من مدرسة الراحل الأمير نايف بن عبدالعزيز الإدارية والحزم في التعامل مع القضايا الأمنية من خلال عمله نائباً لوزير الداخلية لأكثر من عقدين من الزمن حيث كان السند والعضد الأيمن لوزير الداخلية في بناء وتطوير الأجهزة الأمنية على مختلف مستوياتها، ومعالجة جميع القضايا الأمنية وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب.

د. فهاد الحمد: الأمير سلمان رصيد كبير من العطاء

هنأ معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – لسموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع.

وقال معاليه: "إن هذه الثقة التي أولاها خادم الحرمين الشريفين لسمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز جاءت تتويجاً لرصيده الضخم من العطاء والجهود التي بذلها في خدمة دينه ومليكه ووطنه، فسموه لم يكن بعيداً عن معترك صناعة القرار في جميع مفاصل إدارة الدولة، بل كان حاضراً فيها على مدى ستة عقود واجه عبرها تجارب وخبرات جعلت منه شخصية مالكة لخصائص فريدة التعامل مع قضايا وطنية واجتماعية في مختلف المجالات".

ونوه بحرص خادم الحرمين الشريفين على سد الفراغ التشريعي في الحكم، فالمملكة كعادتها، حسمت ولاية العهد بشكل سلس يتناسب مع طبيعة مؤسسة الحكم في البلاد، ووجهت رسائل مطمئنة للداخل والخارج، بأن الحكم في المملكة راسخ بفضل من الله تعالى ثم بالترابط القوي بين أفراد الأسرة الحاكمة والدعم والتأييد لهم من جميع أبناء الشعب السعودي بمختلف مكوناته وأطيافه في مختلف مناطق المملكة.

وأشار معالي الدكتور الحمد إلى الدور الكبير لسموه في تعزيز العلاقات بين المملكة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة .

ولفت النظر إلى البعد الإنساني في شخصية سمو ولي العهد التي تجلت في تأسيسه لأول جمعية للبر الخيرية بالمملكة، كما لفت النظر إلى البعد الثقافي في شخصية سموه حيث يملك ثقافة واسعة لا سيما في مجال التاريخ. وهنأ معالي مساعد رئيس مجلس الشورى صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز بصدور الأمر الملكي بتعيينه وزيراً للداخلية وعهد تتويجاً لعطاءات سموه في وزارة الداخلية التي امتدت لأكثر ٢٧ عاماً كان خلالها سموه السند القوي لأخيه الراحل سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز.

وداعاً نايف الأمن... مرحباً سلمان الوفاء

د. حامد الورده الشراري

من يتابع وسائل الاعلام المختلفة وما فيها من تغطية واسعة عن مناقب سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز- رحمه الله- الكثيرة يذهل بكثرتها والتي لا يمكن سردها في مقال مقتضب. فقد حاولت أن ألملمها في "حاءات" خمس: الحكمة، الحنكة، الحلم، والحنان، والحزم. إضافة لتلك المناقب، الأمير نايف كان رجل دولة، صاحب قرار مدروس وخبرة واسعة ورؤية ثاقبة وفكر إداري راق، فأعماله الأخرى كثيرة والتي منها بناء وزارة الداخلية وجعلها مؤسسة قيادية متطورة يحتذى بها، والمشاركة في الشأن السياسي الداخلي والدولي باقتدار وتميز كرجل للمهام الصعبة. فإخلاصه وإتقانه لعمله وبعد نظره وحزمه على من يريد النيل من المملكة وسيادتها ومؤسساتها الدينية، ولينه وحنانه على أصحاب الحاجة بدون رياء، ستبقى لوحة جميلة دائمة للدعاء المستمر له. فهو- بحق- مدرسة أمنية استفاد منها العالم أجمع في محاربة الإرهاب والتهريب، فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته، وأن يجزيه الله خيرا على ما قدم لدينه ووطنه وأمته وأن يكون في موازين حسناته، وان يلهم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين وذويه والعائلة المالكة الكريمة والشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية الصبر والسلوان. فإذا غاب منا سيد قام سيد... فها هو سلمان الوفاء، الذي مناقبه لا تقل عن مناقب شقيقه الامير نايف- رحمه الله- فهما خريجا مدرسة الملك عبدالعزيز-طيب الله ثراه- موحد المملكة، يختاره ولي أمرنا ولياً للعهد، فمهما تحدثنا عن هذا الأمير صاحب المبادرة والعطاء المتميز من خلال سجله الحافل بإنجازاته الوطنية والاجتماعية والخيرية وكفاءته القيادية وخبرته الإدارية التي تجاوزت نصف قرن، لا يمكن حصرها بمقال أو أكثر. الأمير سلمان -حفظه الله- مدرسة الوفاء التي تتعلم منها الأجيال...، أسال الله تعالى لسموه التوفيق في عمله الجديد وأن يمتعه بالصحة والعافية وطول العمر، وأن يكون خير عون لخادم الحرمين الشريفين. حفظ الله لنا ولاة أمرنا وأدام على بلادنا الغالية نعمة الأمن والازدهار إنه سميع مجيب.

عضو مجلس الشورى

وزير العمل: نطاقات قفز بمعدلات التوظيف السنوية إلى خمسة أضعاف

أكد معالي وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه بأن برنامج «نطاقات» قد أسهم في توظيف قرابة ربع مليون مواطن من الجنسين وتحديداً (٢٤٧١٢١) مواطناً في منشآت القطاع الخاص خلال الأشهر العشرة الأولى منذ إطلاق البرنامج في شهر رجب من العام الماضي، متخطياً بذلك إجمالي ما تم توظيفه في القطاع الخاص خلال السنوات الخمس السابقة، كما أشار في كلمته تحت قبة مجلس الشورى أن النسخة الثانية والمطورة من برنامج «نطاقات» التي سيعلن عنها قريباً تستهدف «التوطين النوعي»، حيث ستهتم بمعايير توطين إضافية مثل معدلات الأجور ومستويات التعليم.

ويعد برنامج نطاقات أحد مبادرات التدخل المباشر «قصير المدى» التي طورتها وزارة العمل بهدف تحفيز الطلب على العمالة الوطنية من خلال تقييم نسب التوطين بمنشآت القطاع الخاص وتوفير حزم من الحوافز والعقوبات لكل نطاق من نطاقات البرنامج الأربعة (الممتاز والأخضر والأصفر والأحمر) لتحفيز المنشآت على رفع نسب التوطين بها.

وأفاد معالي وزير العمل إن إجمالي الذكور الذين تم توظيفهم منذ الإعلان عن نطاقات بلغ ١٩٥ ألفاً، مؤكداً أن نتائج التوظيف المشجعة على أثر تطبيق «نطاقات» يجعل من الممكن استيعاب سوق العمل لأعداد الذكور الباحثين عن العمل الذين تتوقع الوزارة أن يصل إلى ٢٣٠ ألفاً بحلول شهر شوال القادم حسب الإحصاءات الأولية للبرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل (حافز).

وفي نفس السياق أعلن معالي الوزير عن زيادة مطردة في معدل التوظيف السنوي للإناث في القطاع الخاص، حيث بلغت ١٩ ضعفاً مقارنة بالمعدلات السنوية المحققة في السابق، وأفاد أن ما تم توظيفه من الإناث منذ تطبيق برنامج نطاقات بلغ ٥١ ألفاً، مما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٧٠٪ في عدد العاملات بالمملكة واللاتي لم يتعد إجمالهن ٧١ ألفاً قبل إطلاق برنامج «نطاقات».

وأضاف قائلاً: «حققت وزارة العمل نتائج جيدة في فترة قصيرة نسبياً بفضل من الله، ونتيجة للمتابعة الحثيثة من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده حفظهما الله، وبالتعاون مع كافة الشركاء من القطاعين الخاص والعام والباحثين عن عمل»،

وأضاف: «هذه ليست سوى البداية ولا يزال أمامنا الكثير من الأهداف التي نخطط ونعمل لتحقيقها بإذن الله، وستقوم وزارة العمل كعادتها بالإعلان عن نتائج مبادراتها دورياً، بوضوح وشفافية تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله.

وعرض وزير العمل في كلمته أمام أعضاء المجلس التوجهات الثلاث التي تتبناها وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة لتنظيم آليات سوق العمل ووضع حد للبطالة والتي حددها معالي الوزير بالمبادرات التي تعنى بزيادة الطلب على العمالة الوطنية من خلال تصحيح الوضع التنافسي للعمالة وتطوير آليات رقابة السوق ومن ضمنها برنامج «نطاقات»، والمبادرات التي توفر العرض من

«نطاقات» يهدف لتحفيز الطلب على العمالة الوطنية من خلال تقييم نسب التوطين بمنشآت القطاع الخاص

العمالة الوطنية المؤهلة ورفع كفاءة التدريب المتمثل في برنامج (حافز)، بالإضافة إلى مبادرات المواءمة – بين العرض والطلب– التي تهتم بخلق بيئة لائقة واستحداث آليات توظيف مثل برنامج (طاقات).

جاء ذلك خلال جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس وبحضور معالي وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه للاستيضاح عن بعض الموضوعات التي تدخل في مجال الوزارة.

واستهل معالي رئيس المجلس الجلسة بكلمة أكد فيها أهمية مثل هذه اللقاءات بين المجلس ومسؤولي الدولة بما يحقق توجيهات ولاة الأمر – حفظهم الله – بالارتقاء بأداء الأجهزة الحكومية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، لافتاً الانتباه إلى أن المجلس يحرص على الإطلاع عن كثب على أنشطة الوزارة وجهودها من خلال دراسة تقارير الأداء السنوي للوزارة، والالتقاء بالمسؤولين فيها لمناقشتهم حول أداء الوزارة والصعوبات التي تواجههم.

وقدم معالي وزير العمل عرضًا موجزًا عن التصور العام يخص المبادرات التي تقوم بها وزارة العمل، سواء التي أطلقتها الوزارة أو التي في طور الإطلاق.

وقد شمل العرض الآتي:

– واقع سوق العمل، وأن هناك مائة مليار ريال سنويًا تحول للخارج من العمالة الوافدة إلى بلدانهم. وكذلك آخر الإحصائيات التي نشرتها وزارة التخطيط بشأن وجود حوالي نصف مليون عاطل وعاطلة عن العمل، وأن تعريف العاطل – بحسب تعريف منظمة العمل الدولية – هو من كان يبحث عن عمل جاد في الأسابيع الأربعة الماضية التي يسبق توظيفه.

– هناك سبعة ملايين عامل غير سعودي في القطاع الخاص غير العمالة المنزلية.

– برنامج (حافز).

– من التحديات التي تواجه سوق العمل، مخرجات التعليم من حيث ملاءمة هذه المخرجات ومواءمتها لسوق العمل.

– نسبة البطالة في المملكة تعد من النسب المتوسطة بين نسب البطالة في العالم، ونحن في المملكة نعدها مشكلة كبيرة حتى لو كانت نسبتها قليلة.

– الأهداف الإستراتيجية للوزارة، أهداف توطين الوظائف، وإيجاد الوظائف المناسبة لأبنائنا وبناتنا، ومواءمة سياسات الإنفاق وسياسات القبول، وتطوير آليات الأعمال الصغيرة، وكلها آليات على المدى البعيد ينبغي أن تحل حتى نوجد المناخ المناسب لتوليد الفرص المناسبة لأبنائنا وبناتنا بالجودة المناسبة، ونمكنهم من استغلال هذه الفرص واستثمارها.

– أما على المدى القريب فإن معظم المسؤوليات هي من ضمن مسؤوليات وزارة العمل؛ لأنها متعلقة بسياسات الإحلال كإعطاء تأشيرات العمل وغيرها.

– وعلى المدى القصير، هناك قضايا مرتبطة بموضوع الطلب، وقضايا أخرى مرتبطة بالعرض، وكثير من الآليات التي أطلقت تلامس بعض هذه المبادرات.

– مبادرة (نطاق) تندرج تحت مظلة مبادرات الطلب، فهي تحفز على إيجاد طلب على السعوديين والسعوديات، بينما مبادرة حافز تنظم العرض وتوثقه، وتعطي قاعدة معلومات تفصيلية عن الباحثين عن عمل ومؤهلاتهم.

ثم قدم رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، أسئلة اللجنة وهي ما ورد إليها من المواطنين.

س– المحور الأول وهو التوظيف، هناك العديد من الاستفسارات، منها: ظهور ما يسمى بالتوظيف الوهمي للشباب السعودي، بحيث تسجل أسماؤهم في الشركات والمؤسسات ولا يزاولون أي عمل.

كما أن هناك قضية أخرى تتعلق بتركيز الوزارة في مبادراتها على تنظيم الاستقدام على حساب تهيئة فرص العمل للمواطنين، وإصلاح سوق العمل بشكل عام. وما هو دور الوزارة في حماية العمالة السعودية من جشع بعض الشركات، وذلك بتحديد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص؟

ج– بالنسبة للسعودة الوهمية، أريد أن أستعرض شيئًا عن (نطاقات) وكيف أنه بدأ في علاج موضوع

تم توظيف ١٩٥ ألفاً من الذكور و٥١ ألفاً من الإناث منذ الإعلان عن «نطاقات»

تحسين مستويات التوظيف ثم نتكلم عن الآثار أو بعض الأعراض التي صاحبت إطلاق برنامج نطاقات، ومن ضمنها موضوع السعودة الوهمية، وكيف أننا نعد الأدوات للتعامل مع هذه المشكلة. بالنسبة لموضوع نطاقات، فإن الفكرة الأساسية له أننا نريد أن نعمل برنامجًا واقعيًا ومنصفًا وعمليًا يتفاعل مع احتياجات القطاع الخاص ويحقق أهدافنا في زيادة مستويات التوطين. والهدف من نطاقات الضغط على المنشآت لأجل توظيف السعوديين، ويضمن التفاعل بشكل أفضل، ويبين أن الاستثمار مجدٍ للمنشآت، وأن نضع مجموعة من الحوافز والبرامج والمزايا التي تحصل عليها منشآت القطاع الخاص إذا تفاعلت مع هذه البرامج، وستلحقها عواقب غير سارة إذا لم تتفاعل معه، وفكرة برنامج نطاقات بشكل أساس والفرق بينه وبين ما كنا نستخدمه من أدوات للسعودة سابقًا، الفرق الأساس أن النشاطات كانت مصنفة على ثلاثة عشر (١٣) نشاطًا فقط. ففي الخطوة الأولى قسمنا النشاطات إلى خمسة وأربعين (٤٥) نشاطًا بدلاً من ثلاثة عشر (١٣) نشاطًا. أما الخطوة الثانية فقد كانت هناك مطالبة محقة تقول إن حجم المنشأة الصغيرة يختلف عن المنشآت الكبرى التي تستطيع أن تستثمر في التدريب والتطوير، ولديها أقسام كبيرة للموارد البشرية، والسعوديون الراغبون بالالتحاق بها، فلا يمكن مقارنة المنشآت الصغير بمنشآت كبيرة وعملاقة في نسب السعودة فهي غير منصفة وغير

عادلة. لذا، وضعنا خمسة أحجام مختلفة لكل نشاط، فصار لدينا (٢٢٥) فئة، وصرنا نتعامل مع (٢٢٥) فئة بدلاً من ثلاث أو أربع فئات أساسية تحت الثلاثة عشر نشاطًا المختلفة. وقد استمرينا في التحليل بشكل واقعي فأخذنا أرقام ونسب ما تحقق في السوق حقيقة، ولم نفترض نسبًا من الوزارة على ما هو معقول أو هو مطلوب، وإنما درسنا السوق وإن الـ (٥٠٪) الأعلى ممن حققوا السعودة هؤلاء دليل على أن نسب السعودة هذه معقولة، وكان المطلوب من المنشآت لكي تصل إلى النطاق الآمن الأخضر. وهذا المفهوم كان بداية واقعية مبنية على السوق وحقائقه وأرقامه وليس افتراضًا من موظف حكومي بعيداً عن الواقع بنسب يضعها لا تمثل حقائق السوق. وهذا أكسبنا قوة في الحوار مع القطاع الخاص، فلا يستطيع أحد أن يقول: «لقد ظلمتمونا بنسب توطين غير واقعية لا يمكن تنفيذها»، لأن الرد عليه في هذه الحالة هو أننا لا نفعل إلا أن نقارنك مع أمثالك في نفس حجمك وصناعاتك، ومن ثم فإذا استطاعت بعض المنشآت الوصول إلى (٥٠٪) سعودة من الذين يعملون في النشاط نفسه والحجم، فعليه أن يعمل مثلهم. وهذا الموضوع قسمناه على نشاطات ونسب مختلفة، ومثال على ذلك: نشاط الجملة والتجزئة، أدخلنا فيه نشاط الصيدليات ومخازن الأدوية، ووزارة الصحة تطلب الآن أن يكون الذي يبيع في الصيدلية صيدلياً يحمل شهادة جامعية في ذلك، وإجمالي خريجي كليات الصيدلية في المملكة لا يتجاوز مئتي خريج في السنة، ولدينا أعداد كبيرة جدًا، فكان من السهل أن نضغط أكثر على من يفتح سوبرماركت وبأن نطلب منه السعودة بشكل كبير؛ لأن ليس هناك مشكلة في العرض، وليس من المعقول أن نطالب أصحاب الصيدليات بالنسب نفسها مع الأسواق والتموينات، لأنه لا يتوافر في السوق أعداد كافية لتلبية الاحتياج. لذا، نلحظ أن النسب تغيرت. وكان من ضمن أقوى الحوافز والعواقب، إعادة توزيع العمالة الوافدة على المنشآت الخضراء، وأطلقنا برنامجًا اسمه (أحمر وأصفر)، حيث يقوم العامل بإرسال رسالة عبر الجوال إلى رقم هاتف، فيعرف هل منشأته صفراء أم خضراء أم حمراء، وأعداد المستفيدين العاملين في المنشآت من عشرة أو أكثر أو تسعة أو أقل، وبدأوا يستخدمون هذه الخدمة الإلكترونية، ويعرفون أين نشاطهم، وإذا عرف هل منشأته صفراء أو حمراء فإنه يستطيع أن يذهب إلى موقعه على الانترنت أو يتصل على مركز الاتصال (السنترال) ويطلب تسجيله، ومن ثم يستطيع أي شخص لديه منشأة خضراء أو ممتازة أن ينقل خدمات العامل الوافد إليه من دون موافقة صاحب العمل الأصلي الذي لم يلتزم بنسب التوطين المطلوبة؛ حتى يستطيع أن يستمر في تجديد رخص العمالة لديه. وهذا النظام أيضًا فيه عدالة لأنه آلي ويتعامل مع الأرقام بدقة وشفافية، ونأخذ البيانات الاجتماعية فيما يخص السعوديين، ونأخذ المعلومات عن الأجانب من المركز الوطني للمعلومات في وزارة الداخلية، فالآليات والحسابات كلها تكون في الحاسب الآلي ولا تدخل بشري فيها، فهناك إحساس بأن العدالة تطبق على الجميع، ومن ثم أعطت راحة للجميع. وما

هناك سبعة ملايين عامل غير سعودي في القطاع الخاص غير العمالة المنزلية

يحصل الآن في نظام (نطاقات) هو أن أي صاحب منشأة يدخل على منشأته يجد على شاشتها، إما أن تكون خضراء أو صفراء أو حمراء، ويعرف من خلال آلة حاسبة نسبة التوطين، كم عدد العمال الذين يحتاج ليخرج من المنطقة الحمراء إلى الصفراء أو الخضراء. أما عن موضوع السعودة الوهمية؛ ففي الشهور العشرة الأولى منذ انطلاق (نطاقات) وُظّف ما يقارب ربع مليون سعودي وسعودية في القطاع الخاص، وهذا العدد يزيد في مجموع عن عدد من تم توظيفهم في السنوات الخمس الماضية، أي أنه في أقل من عام وُظف حوالي (٢٥٠) ألفاً، بينما متوسط معدل ما تم توظيفه في السنوات الخمس السابقة كان (٥٠) ألفاً في السنة، وهذا يعني أننا عملنا في أقل من سنة ما يزيد عما عُمل في السنوات الخمس الماضية. وقد يكون من هذه الأعداد سعودة وهمية، ولكن حتى لو كانت هذه السعودة الوهمية ٢٠٪ أو أكثر، فإننا نتحدث عن خمسة أضعاف ما حدث في خمس سنوات سابقة. وسأتحدث عن معالجة السعودة الوهمية في شرائح لاحقة. وفي المرحلة الماضية نفسها، وظف ما يزيد على (٥٠) ألف امرأة، وكل ما تم تسجليه في توظيف النساء منذ بدأ توظيف النساء هو (٧٠) ألفاً فقط، مما يعني أننا انتقلنا من (٧٠) ألف امرأة إلى (١٢٠) ألف امرأة في الشهور العشرة الأخيرة، وهذا يمثل تسعة عشر ضعفًا من معدل ما تم في السنوات الماضية؛ ولكي تأخذوا الموضوع في سياق فإن كل إجمالي الذكور المسجلين في برنامج (حافز) اليوم حوالي (١٧٠) ألفاً، وتوقعاتنا أن الحد الأقصى الذي سيصل إليه الرقم في شهر شوال القادم حوالي (٢٣٠) ألفاً، وفي أقل من عام وظف (١٩٦) ألفاً، والآن نحن نتباحث مع مؤسسة النقد العربي السعودي، ومع البنوك السعودية حول كيفية عمل آلية للتحقق من برنامج (حماية الأجور). وحماية الأجور له ثلاثة أهداف أساسية، وهي أن نتأكد أن المنشأة قد قامت بتسديد أجور موظفيها في نهاية الشهر، سواء كانوا عمالاً سعوديين أو وافدين، لأن هذا من حقهم في هذه البلاد، والهدف الثاني أن نراقب نسبة الأجور التي يحصل عليها السعوديون بالمقارنة مع أجور غير السعوديين، ومن ثم فإن السعودة الوهمية تسجل رواتب منخفضة جدًا لمجرد تسجيل اسم سعودي، ونحن الآن في (نطاق٢) لن نحاسب المنشأة على نسبة أعداد السعوديين، وإنما كذلك على نسبة أجور السعوديين مقارنة مع الأجور العامة للمنشأة. والنقطة الثالثة ستبدأ عند تعريف ما هو الحد الأدنى للأجر الذي بعده نحتسب السعودي سعودياً كاملاً أو نصف سعودي، وهذه الأمور سنعمل عليها برامج محاكاة لكي نعرف كيفية تأثيراتها، حتى نطلقها بواقعية، إذًا، هذه الجزئية غطيت فيها موضوع التحديات الخاصة بنطاقات التي تخص السعودة الوهمية. ولدينا تحديات قادمة أخرى، فهناك حوالي (٣٠٠) ألف خريج سنويًا، يدخلون سوق العمل أو يدخلون الجامعات والكليات، ثم يدخلون سوق العمل. لذا، ينبغي أن يكون لدينا إيجاد فرص عمل مستمرة لنتعامل مع هذ التحدي القادم. كما أن لدينا تحديًا آخر وهو أنه لا تزال المنشآت الرئيسة التي توظف موجودة في

المناطق الرئيسة في الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية؛ بينما الأعداد الكبيرة المسجلة في (حافز) لا تزال خارج هذه المناطق. كما أن الباحثات عن العمل يشكلن (٨٥٪) من المسجلات في (حافز)، وهذا تحد كبير في كيف توجد فرص عمل للنساء تتوافق مع خصوصياتنا؟ وبرنامج نطاقات ومعلوماته يمثل البرنامج الأكبر في وزارة العمل، لذلك فصلت كثيرًا حتى يكون الموضوع واضحًا لكم.

س- هناك شكاوى من المواطنين على برنامج نطاقات، منها طول فترة الانتقال من نطاق إلى نطاق آخر، ثم إن نسب السعودة يتم احتسابها من إجمالي الموظفين السعوديين وغير السعوديين والتي هي (٢٠٪)، وكانت هذه النسبة سبب تذمر كثير من المواطنين. فلماذا لا يتم احتسابها من إجمالي الموظفين غير السعوديين؟ كما أن هذا البرنامج يتناسب مع بعض القطاعات؛ مثل القطاع الصحي، والقطاعات الأخرى لابد من إعطائها مميزات حتى تتناسب مع هذا البرنامج؟ إضافة إلى أن هذا البرنامج لم يراع المناطق الأقل نموًا من المدن الكبيرة؟

ج- ما يتعلق بطول فترة التعديل من نطاق إلى نطاق آخر، فإن فترة الثلاثة أشهر تعد كافية ومضمونة لاستمرار الموظف السعودي، لأنها هي الفترة الكافية لتوظيف السعودي بديلاً للموظف الأجنبي، كما أن هناك أربعاً وخمسين ملحوظة على برنامج نطاقات، وجزء من تلك الملحوظات تعكس آراء المواطنين الباحثين عن العمل والجزء الآخر يعكس آراء القطاع الخاص، وهؤلاء نوعية من العملاء مصلحتهم متضاربة، ومسؤولية وزارة العمل هي الموازنة بين القطاع الخاص والباحثين عن العمل، لاسيما أن الموضوع له أبعاد كثيرة ومعقدة وينبغي تطوير هذا البرنامج بشكل تفصيلي بمراجعة النظام أسبوعيًا وتحديد نقط الضعف فيه؛ حتى يتم التأكد على أن ما يصدر من تعديلات على النظام تكون واقعية وعملية.

س- هناك ثلاثة جوانب تتعلق بعمل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أولها أن الدراسات

نسب البطالة في المملكة تعد من النسب المتوسطة بين نسب البطالة في العالم

والبحوث تؤكد ضعف مخرجات هذه المؤسسة، وأن نسبة كبيرة من خريجي المؤسسة يعملون أعمالاً إدارية وليست مهنية وتقنية، ولاسيما أن طموحات القيادة، والمجلس والوزارة تسعى لتطوير برامج التدريب لتحقيق الجودة والحداثة لمسايرة التطورات التقنية للدخول إلى اقتصاديات المعرفة، إلا أن هذا لم يتحقق على الرغم من كثرة المحاولات، فكيف يطمئن الوزير ومسؤولو المؤسسة والأعضاء والمواطنون أن المؤسسة تتجه في الطريق السليم لتحقيق التميز في مجال التدريب والحفاظ على الكوادر المتميزة، التي بدأت بالانتقال إلى مؤسسات التعليم العالي. وهل بالإمكان قيام جهة محايدة بعمل دراسة تتبعية، لمعرفة أين يذهب خريجو هذه المؤسسة؟

ج- بالنسبة لتوجه المؤسسة المستقبلي، فالوزارة بدأت بمحورين أساسين في مسألة التخطيط لقضية التدريب والتعليم العالي بشكل عام ورؤية الوزارة في ذلك، المحور الأولى مبادرة المحور الوطني للقوى العاملة، وهي مبادرة مشتركة بين الوزارة، ومجلس توجيهي يجمع وكلاء وزارات مختلفة، وتهدف هذه المبادرة إلى التعرف بشكل حقيقي ودقيق إلى واقع مخرجات التعليم في المملكة في مرحلة ما بعد الثانوية من واقع الأرقام والإحصائيات الموجودة في السوق. والوزارة تتابع مؤشرين أساسيين أولها مدة الفترة التي قضاها خريج المعهد المهني، أو الكلية التقنية أو كلية جامعية للبحث عن العمل سواء عمل في قطاع حكومي أو الأهلي، والمؤشر الثاني كم هو متوسط دخل هذا الخريج، وسوف تعلن الوزارة الأرقام للجميع حتى يستطيع المجتمع معرفة خصائص كل تخصص ومميزاته؛ وعلى ضوء تلك النتائج يتم التخطيط لكل توسع قادم أو إغلاق النشاط. وهناك مبادرة تختص بالكليات التي تم إنشاؤها ولم يتم بعد تشغيلها وهي أن يتم إشراك القطاع الخاص فيها ثم طرحها كمنافسات للتشغيل؛ على أن يتم دفع المقابل للقطاع الخاص عندما تقوم الكلية باختبار الخريجين ونجاحهم ثم توظيفهم، وقد عملت الوزارة على العديد من الدراسات مع الدول المجاورة لمعرفة النموذج الأفضل في ذلك.

س- هل التشريعات التي تدعم سياسة التوطين في المملكة غير كافية؟ أم أن عدم الالتزام في تنفيذ الأنظمة والتعليمات في القطاعات الحكومية والخاصة هو ما زاد في نسبة البطالة؟ أو أن استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة هي من أسباب مشكلة البطالة في المملكة؟ أم أن عدم إقبال الشباب على الأعمال المهنية بسبب النظرة الاجتماعية لبعض المهن زاد من نسبة البطالة؟

ج- يعد برنامج حافز المقياس الجديد الموثوق به علميًا لتوثيق عدد الباحثين للعمل، ومدى جديتهم في البحث عن عمل عن طريق متابعتهم بشكل واقعي، وقد بلغ الآن عدد إجمالي الذكور الباحثين عن العمل والمسجلين في برنامج حافز مئتي ألف، والإناث ما يقارب (مليون) باحثة عن عمل. والسبب هو عدم توفر فرص مناسبة لعمل المرأة، وبرنامج حافز أسهم في التعرف على العاطلات عن العمل ووثق المعلومات المتعلقة بهن، وأما ما يتعلق بمبلغ الإعانة وهو (٢٠٠٠) ريال، فقد عملت الوزارة على مقارنة هذا المبلغ بمتوسط أرقام مماثلة باقتصاديات أخرى في العالم، فوجد أن المملكة - في المتوسط - أعلى بنسبة (٢٦٪) عن مثيلاتها من الدول الأخرى، وذلك عند المقارنة بمتوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي الوطني. وقد وضع في هذا البرنامج أثنا عشر معيارًا للاستحقاق أثار بعضها الجدل، وقد وضعت تلك المعايير بعد الاستفادة من تجارب إقليمية ودولية والاستعانة بمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي واستشارة محليين ودوليين، لاسيما أن هذا البرنامج يهدف إلى مساندة ومساعدة الباحثين عن العمل أثناء بحثهم الجاد عن العمل. كما أن البرنامج يتركز على ثلاث ركائز وهي المخصص المالي، والتدريب، وتوفير الوظائف، إضافة إلى أن هناك أكثر من خمسين منهجًا تدريبيًا تقوم الوزارة به لتدريب وتأهيل الباحثين عن العمل عليها.

س- فيما تسببت الأزمة المالية في خسارة مكاسب شركات عالمية تقدر بالمليارات، فإن إيرادات ومكاسب الشركات السعودية الصناعية والاستثمارية اليوم تقدر «بمئات المليارات»، وأرباحها بعشرات المليارات بسبب تعاظم العوائد النفطية. وكذلك مكاسب شركات المنشآت والمقاولات، وذلك بسبب ما تضخه الدولة من أموال ضخمة في السوق المحلي لاستكمال مشروعات البنية التحتية، ومع صدور الأوامر الملكية المعززة للاستقرار الاجتماعي وحماية الطبقة الوسطى من التدهور؛ رأى خادم الحرمين الشريفين العمل على إحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة الوافدة؛ والوزارة تهدد بإجراءات صارمة قادمة على القطاع الخاص بسبب توظيفها الوهمي،

فلماذا لا تشترط وزارة العمل على كل مشروع يُعتمد لأي شركة، وبخاصة الشركات الإنشائية الكبرى، والتي تعمد «بعشرات المليارات»، ألا يتم التعاقد معها إلا بالتزام الشركة المنفذة بتوظيف حقيقي وغير وهمي وبنسبة من السعودة المطلوبة، خاصة من خريجي الكليات التقنية والمعاهد

في «نطاق ٢» لن نحاسب المنشأة على نسبة عدد السعوديين بل على نسبة أجورهم مقارنة مع أجور المنشأة

التقنية، وممن استكملوا تعليمهم من المبتعثين؟ وإلغاء العقد فورًا مع أي شركة لا تلتزم بذلك؟

ج- إن إلزام الشركات الكبرى بنسب توطين الوظائف المطلوبة قائم، وهناك شركة عملاقة كبرى متعطلة الآن ولا تستطيع أن تقوم بتجديد إقامات عمالها، ولا تستطيع أن تُقدم على تأشيرات جديدة، بل إن عملها بالكامل متوقف؛ حتى تذعن لهذا النظام، وهذه الشركة طلبت من سمو سيدي ولي العهد أن تستثنى فرفض، بل أكد على تطبيق الأنظمة على كائن من كان، فهذه الأنظمة تطبق على الجميع لكن نحن ينبغي أن يكون عندنا أدوات للمتابعة، وأدوات للمراقبة.

س- نحن نعلم أن الهدف من أحكام الكفالة هو تنظيم علاقة متوازنة أساسها العدل والحفاظ على حقوق وواجبات الكفيل والمكفول، فعدم وجود نظام موحد ينظم تلك العلاقة بين الطرفين تسبب في وجود بعض الممارسات غير العادلة، وهذه الممارسات أدت إلى هروب عدد من العمالة المنزلية، خاصة من السائقين والخادمات، وفي الفترة الأخيرة هناك جهود جادة من وزارة العمل بمعالجات في هذا الشأن، فما هي نوعية هذه الجهود؟ وإلى أين وصلت؟ ومتى سترى النور؟

ج- فيما يتعلق بموضوع الكفيل فحسب قرار مجلس الوزراء لا يوجد مسمى للكفيل الآن، فنحن عندنا صاحب عمل وعامل؛ وهنا علاقة بين العامل وصاحب العمل، والذين ينادون في المحافل الدولية بإلغاء الكفيل هم ينادون في حقيقة الأمر بتشريع الهروب، بحيث يكون من يدخل البلد مهاجرًا ويطبق عليه نظام الهجرة، فيعمل عند من يشاء وكما يشاء، فنحن في بلادنا لا نريد فتح باب الهجرة، وما هو موجود عندنا هو عمالة مؤقتة وافدة أتت برخصة عمل مؤقتة لكي تقوم بعمل مؤقت ومعين ومحدد، ويلتزم صاحب العمل لدينا بشروط توطين محددة، فإذا لم يلتزم بهذه الشروط تسقط عنه هذه الرخصة وليس له الحق في أن يستمر في توظيف هذا العامل، ونطلب من العامل أن يغادر معززًا مكرمًا إلى بلاده أو ينتقل إلى جهة أخرى ملتزمة بضوابط التوطين لدينا، لكن في سياق العمل المنزلي لدينا جزئية نأمل أن تستكمل الموافقة

عليها من المقام السامي، وهي إصدار بوليصة تأمين؛ وسيكون هذا التأمين ملزمًا لكل من يريد أن يحصل على تأشيرة عمل أو يريد أن يجدد التأشيرة، وتكلف هذه البوليصة تقريبًا «ريال واحد» في اليوم، ومن مزاياها أن صاحب العمل إذا هرب منه العامل تعيد له شركة التأمين المبلغ الذي دفعه للاستقدام. وإذا تأخر في دفع أجور هذه العاملة أو العامل فتلزم الشركة بدفع رواتبها وإصدار تذكرة العودة وتقدم الشركة الدعوى على صاحب العمل لاستيفاء حقها. فهذه تعد أحد الحلول لمعالجة إشكالية العمالة المنزلية.

س- تم الحديث عن الكليات التقنية باعتبارها مراكز تدريب والكليات التقنية ليست مراكز تدريب؛ فهي كليات علمية تطبيقية هدفها الانتقال إلى التقدم التقني والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وهذا لن يتحقق إلا بترفيع هذه الكليات التقنية إلى كليات تعليمية تقدم البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه؛ حتى يتمكن خريجوها من الإبداع والابتكار للانتقال إلى اقتصاد المعرفة. كما تداولت بعض الصحف بأن (٣٣٪) من السعوديين الذين يعملون في القطاع الخاص مرتباتهم «ألف وخمسمئة» ريال فقط، فهل هذا الراتب كافٍ في نظر معاليكم؟ وما هو الأجر الذي يراه معاليكم للعامل السعودي في القطاع الخاص الذي يستحق السعودة في نظام نطاقات؟

ج- بخصوص الأجر الذي يستحق أن يحتسب السعودي بعدد واحد في نظام نطاقات نحن الآن في عصف ذهني مستمر للوصول للأجر المناسب، ولم يتم اتخاذ قرار نهائي

عليه وأرغب بأخذ آرائكم في ذلك بالتواصل معنا بالكتابة أو هاتفيًا، فنحن مكلفون من المقام السامي لدراسة الحد الأدنى للأجور، وفي الوقت الحاضر نفكر بأن يكون من يقل أجره عن «ثلاثة آلاف» ريال لا يحتسب بواحد في نظام نطاقات، والذي يقل أجره عن «ألفي» ريال لا يحسب بنصف، وقد نجعل الذين يتقاضون مرتب «ألفي» ريال بنصف سعودي؛ تشجيعًا للدوام الجزئي، وبالذات بالنسبة للسيدات لكي يعملن عملاً جزئيًا من دون تفرغ.

س- لابد أن تكون عمليات التوطين متواكبة مع الأنظمة الأخرى كنظام المشتريات الحكومية، ونظام المناقصات الحكومية، حتى تساعد في رفع كفاءة توطين الوظائف لدى القطاع الخاص، ومعالجة ارتفاع التكاليف. ومن جانب آخر نجد أن العمالة السائبة تشكل عائقًا لعمليات التوطين، لاسيما أنها تسيطر وبشكل لافت على السوق وتؤثر على أداء القطاع الخاص، فما هو دور الوزارة تجاه هذه العمالة السائبة بالرغم من تشددها في منح التأشيرات؟

س- آلية وضع أي منشأة تحت برنامج نطاقات فيها وجهة نظر، فمثلاً الأندية الرياضية الشبابية في المملكة بجميع فئاتها وهي مؤسسات غير ربحية ومدعومة من الدولة بمبالغ كبيرة، وكما يعلم الجميع بأنها تحتاج إلى فنيين أجانب ومدربين ولاعبين أيضًا، فلماذا توضع هذه الأندية تحت برنامج نطاقات؟ أليس هناك تعارض من قبل مؤسسات الدولة تجاه هذه الأندية الشبابية؟

ج- في الأصل لا نريد أن نحرم شبابنا من فرص الحصول على وظائف سواءً كانت في الجمعيات الخيرية، أو الأندية الرياضية أو أي قطاع، ومن المفترض أن تكون القطاعات الحكومية أقل احتياجًا للعمالة الأجنبية من أي جهة أخرى، والملحوظة المشار إليها قد تكون في محلها حيث إن هذه النسب التي وضعت لم تكن واقعية، وأعداد الأندية بسيطة، والأرقام لا تمثل المتوسط الحقيقي المعقول، وتقوم الوزارة متمثلةً برئيس المجلس التنفيذي لبرنامج نطاقات بدراسة هذا الموضوع المتعلق بالأندية حتى لا نعيق نموها وقدرتها على العمل بشكل جيد.

س- سعدنا بما ذكره معاليكم حول موضوع الحد الأدنى للأجور، فكل الحزم والآليات التي تبناها معاليكم منذ تسلمكم هذا المنصب المهم جدًا من دون تحديد الحد الأدنى للأجور لن يتأتى لها النجاح ما لم يوضع الحد الأدنى للأجور. كما أن هناك معطيات موضوعية تجعل من الحد الأدنى للأجور ضرورة، منها أمر خادم الحرمين الشريفين بوضع حد أدنى للأجور في القطاع الحكومي "بثلاثة آلاف" ريال، فعدم وجود حد أدنى للأجور في القطاع يزيد من المشكلات الهيكلية الذي تسعى الوزارة لحلها. كما أن مستويات الأجور في القطاع الخاص، وخاصةً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعائلية لا تحدد وفق معطيات السوق السعودي، ولا مستويات الأسعار في السوق السعودي، ولا الوضع المالي في الاقتصاد السعودي، فهي تحدد وفق الدول المصدرة للعمالة وهذا غير موجود إلا في المملكة ودول الخليج فقط.

ج- نحن الآن لدينا دراسة على مسارين، مسار يتعلق بالحد الأدنى للأجور، ومسار يتعلق بالاعتراف بالمواطن السعودي كفرد كامل في معادلة برنامج نطاقات، كمخرج لاستكمال دراستنا التفصيلية على التشريعات الدولية الخاصة بالحد الأدنى للأجور، فنحن لا نريد وضع حدٍ أدنى للأجور مما نضطر نتيجة ممارسة ضغوط دولية- إلى تعميم هذا الحد لغير السعوديين، فنحن ندرس نظامًا لوضع حد أدنى لأجور السعوديين دون أن نُلزم بتطبيقه على غير السعوديين، فأتصور أن نظام نطاقات حل ذكي، فمن سيوظف سعودي سيوظفه ليحسب له في البرنامج لكي لا يقفل حسابه في نطاقات، وحتى يستمر في توظيف الأجنبي.

س- يلحظ أن برنامج نطاقات هو برنامج العمل في الوزارة لحل مشكلة البطالة؛ فهل يعني ذلك إلغاء إستراتيجية التوظيف السعودي التي سبق إقرارها من المقام السامي؟ كما أن هناك بعض

الأمـور لا يحتويها نطاقات؛ منها الاقـتراح برفع تكاليف التأشيرات؛ بحيث لا يتساوى من يملك عاملاً "واحداً" ومن يملك "ثلاثين" تأشيرة، وبالتالي يكون هناك نوع من المساواة. كذلك تحديد ساعات العمل، فكيف يسمح للمرأة أن تعمل إلى الساعة الواحدة ليلاً؟ وبالتالي تحديد ساعات العمل في المحلات التجارية مطلب ضروري يساعد المواطن السعودي على العمل وفق الالتزامات الاجتماعية. كما أن هناك أعداداً كبيرة من الوافدين الذين لا يحملون الجنسية السعودية أو سواها ويطلق عليهم (البدون) فلماذا لا يتم الاستفادة من هؤلاء وإدخالهم لسوق العمل، ووضع آلية لذلك؟

ج- لدى الوزارة العديد من البرامج، لكننا تحدثنا عن برنامج نطاقات؛ لأن له تأثيرات وبدأ تأثيره بشكل قوي، لكن لم نقل أن برنامج نطاقات هو الحل السحري الوحيد والكامل لكل مشكلات العمل، وبرامج الوزارة جميعها هي عبارة عن ترجمة لإستراتيجية التوظيف وغيرها من الأمـور، أما بالنسبة لرفع تكلفة العامل الوافد، فقد رفعت الـوزارة بمقترح للمقام السامي وتمت إحالته إلى المجلس الاقتصادي الأعلى، وأقر الجزئية الخاصة برفع تكلفة العامل الوافد لدى المنشآت الخاصة؛ والآن تم إقراره من قبل مجلس الوزراء برفع تكلفة العامل بإقرار مقابل مالي يستحصله صندوق تنمية الموارد البشرية بواقع "مئتي" ريال شهريًا عن كل عامل وافد يزيد عدده عن عدد العمالة السعودية الموجودين في المنشأة. أما بالنسبة لتحديد ساعات العمل فنحن ننتهج مبدأ الحوار الاجتماعي، وهذا المبدأ أقرته منظمة العمل الدولية بأن قضايا العمل والعمال يجب أن تكون قراراتها حصيلة مشاورات بين العمال وأصحاب العمل والحكومة. وألا تنفرد الحكومة لوحدها باتخاذ القرار فنحن اتخذنا من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مظلة لهذا الحـوار الاجتماعي، وسنبدأ بالسلسلة "الأولى" من الحوارات الاجتماعية، وأول موضوع هو تحديد ساعات العمل. وقد حصلت على معلومات بأن مجلس الشورى لديه مبادرة سابقة حول هذا الموضوع وحصلت على معلومات صحفية بذلك، وأنا أرغب بالحصول على معلومات رسمية تفصيلية عن هذه المبادرة. أما بالنسبة لفئة (البدون) فنحن لدينا دراسة كاملة من لجنة يرأسها سمو ولي العهد وفيها وزير المالية، ووزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير العمل، وأمير منطقة مكة المكرمة، وهذه اللجنة هي المسؤولة عن حل العشوائيات بشكل كامل ومن ذلك الجنسيات غير القابلة للإبعاد، وخادم الحرمين الشريفين أقر مبدأ استيعاب هذه الفئة وتدريبها وتوظيفها، ونحن في الوزارة أكملنا دراسة حول هذا الموضوع، ووضعنا خارطة لكيفية معالجة وضعهم، وأرسلناها للجنة العليا للموافقة النهائية عليها. ونحن الآن ننتظر مركز الأبحاث الوطني لعمل ترميز خاص لهذه الفئة في إقامتهم؛ بحيث نشجع توظيفهم وتحتسب هذه الفئة بنصف وافد، بحيث يكون عليهم الطلب أكبر.

د. عبدالجليل السيف: قواعد الكفالة للعمال تفتقد للمرجعية الموحدة

د. عبدالجليل السيف

قدم عضو مجلس الشورى د. عبدالجليل السيف مداخلة خلال الجلسة التي حضرها معالي المهندس عادل فقيه وزير العمل قال فيها: إن الأهداف المتوخاة من أحكام الكفالة هي تنظيم علاقة متوازنة أساسها العدل والحفاظ على حقوق وواجبات كل من الكفيل والمكفول، إلا أن القواعد الحالية المنظمة للكفالة لم تكن على المستوى المأمول، وذلك بسبب عدم وجود مرجعية موحدة يمكن الرجوع إليها، حيث إن معظم قواعد الكفالة تنظمها تعاميم أو تعليمات وليس نظام مما أدى إلى وجود بعض الممارسات غير العادلة من الطرفين الكفيل والمكفول، وعلى الرغم من محدوديتها إلا أنها كانت سبباً في إلحاق الضرر بشريحة لا يستهان بها من المواطنين والوافدين على حد سواء وأدت إلى هروب عدد لا يستهان به من العمالة وخاصة من السائقين وخدم المنازل. وبناء عليه صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦ وتاريخ ١٢/ ٠٧/ ١٤٢١هـ والذي عبر عن رغبة جادة في إيجاد حلول وذلك عن طريق إعادة تنظيم مصطلح الكفيل وربما إيجاد نظام بديل للكفالة كما هو الحال في بعض دول مجلس التعاون مثل البحرين والكويت من خلال تأسيس شركات وطنية مؤهلة تقوم بمهمة إعادة ترتيب الحقوق والواجبات وتنظيم العلاقة بين الكفيل والمكفول. وجاء قرار مجلس الشورى رقم ٣٠٢٤ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٣هـ في بنده "سادساً" ليؤكد على اتخاذ الإجراءات الحازمة من قبل جميع الجهات المختصة للحد من هروب العمالة المنزلية مع حفظ حقوق المواطن والعامل، وجاءت للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتؤكد هذا الاتجاه من خلال دراسة بعثت بها إلى الجهات المعنية تحت عنوان "إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد"، وخلصت إلى ضرورة إلغاء الكفالة الفردية وحصر العلاقة بين العمال وأرباب العمل في العلاقة التعاقدية التي يحددها عقد العمل فيما بينها، أما موضوع إقامة العامل في البلاد والأمور الأخرى فتحصر بينه وبين الدولة، وقد لاحظنا مؤخراً جهوداً مكثفة لوزارة العمل في هذا الاتجاه بإجراء دراسات وإقامة ورش عمل مع كل المعنيين بهذا الشأن ومن أبرزها استحداث شركات استقدام بدلاً من مكاتب الاستقدام الموجودة حالياً، وقد علمنا أن بعض هذه الشركات ستباشر عملها خلال الأيام القادمة.

ولعلي أتساءل: ما هي حصيلة هذه الجهود وإذا كان هناك رؤيا واضحة لهذا النوع من المعالجات فما هي؟ ومتى سنرى النور، وهل نطمع في أن نرى مدة نظر القضايا العمالية وقد اختصرت لما يترتب على طول مدة نظرها من أضرار للعامل ولرب العمل وللدولة؟

أعضاء المجلس يتساءلون عن أوقاف الحرمين وطرق استثمارها

انتقد أحد أعضاء مجلس الشورى تقرير الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي لأن التقرير لم يوضح مسار عمل الرئاسة ولا الاستثمار وأساليبه، بينما رأى آخرون أن الرئاسة في حاجة للدعم لما تقوم به من أعمال جليلة، وأن مكتبة الحرم المكي تحتوي على نفائس الكتب والمخطوطات التي يجب الحفاظ عليها بعمل مسح ضوئي لها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ورأى أحد الأعضاء أن التقرير عبارة عن سرد لما تقوم به الرئاسة العامة في الحرمين الشريفين والجهات التي تتبعها؛ مثل مصنع الكسوة، ومكتبة الحرم المكي، ومعهد الحرم، وتقرير عما تم بشأن تزويد بعض الجهات والأفراد بالكتب، وإلقاء الدروس، وتوزيع النشرات، وفرش السجاد وغير ذلك من الخدمات. أما المشروعات الأساسية والموقعة والتي توضح مسار عمل الرئاسة فلم يتم إيضاحها، وكذلك موضوع الاستثمار، فالأوقاف المرصودة للحرمين، وطريقة استثمارها، وتطلعات الرئاسة، وطموحها لتنمية الاستثمار وأساليبه غير مدرجة في التقرير.

ولفت عضو آخر إلى ما ذُكر في التقرير من المعوقات التي تواجه الرئاسة من بعض سلوكيات وتصرفات بعض الزوار، والتي لا تليق بقدسية المكان، مثل: تراكم الأمتعة، ولعب الأطفال بالساحات المخصصة للصلاة، ورمي المخلفات والأطعمة وغير ذلك، وقال: إن هذين المكانين يعكسان اهتمام المسلمين بأماكن عبادتهم فلابد من الاهتمام بذلك، واتخاذ توصية تحض على زيادة الاهتمام بالتوعية بكافة الوسائل؛ للحد من هذه الظاهرة غير الحضارية والتي لا تعكس قيم الإسلام وسلوكه.

ورأى أحد الأعضاء أن التوصية الثانية للجنة والتي تطالب الجهات الأمنية بالعودة إلى حراسة مرافق الرئاسة المهمة كمصنع الكسوة، وخزانات مياه زمزم، ومحطات الكهرباء»، واستبعدت مكتبة الحرم المكي غير مناسبة وتساءل: هل خزانات المياه أهم من نوادر المخطوطات الموجودة في المكتبة؟

وطالب عضو آخر بدعم الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي؛ نظرًا للمشروعات

الدكتور إبراهيم البراهيم

الكبيرة التي تشهدها، سواءً فيما يتعلق بالساحات حول الحرم، أو المشروعات المتعلقة بتوسعة الحرم والمشاعر المقدسة.

وفيما يخص معهد الحرم المكي قال: إنه يعاني من عدم معادلة شهادات خريجيه. واقترح إضافة دراسة وضع المعهد والنظر في وضع آلية محددة لنقل الإشراف عليه إلى إحدى الجامعات في مكة المكرمة أو المدينة المنورة.

ورأى عضو آخر ضرورة تكثيف جهود الرئاسة في التوعية حول منع حجز الأماكن في المسجد الحرام، وضرورة النظافة، على أن يكون ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة لبيان مكانة الحرمين، وما ينبغي لهما من تعظيم.

وأكد عضو آخر ضرورة تطبيق لائحة الوظائف التعليمية على منسوبي الرئاسة. وقال: إنه ينبغي زيادة عدد وظائف الصُنّاع المخصصة لكسوة الكعبة إلى (٣٨٥) وظيفة، مع المحاولة لإيجاد المزيد من مواقع ماء زمزم في مداخل المسجد الحرام ومخارجه، وكذلك توفير عربات لذوي الاحتياجات الخاصة، وتهيئة مداخل المسجد الحرام.

وأشار أحد الأعضاء إلى مكتبة الحرم المكي الشريف والتي تُعد من أقدم المكتبات في العالم الإسلامي، وتحتوي على نفائس الكتب والمخطوطات والمقتنيات النادرة، ومعرض عمارة الحرمين الشريفين الذي يوثق مراحل تطور العمارة. ورأى ضرورة عمل مسح ضوئي لجميع تلك المقتنيات، وتوفيرها للباحثين والدارسين عن طريق وضع مكتبة رقمية. وإيجاد وظائف جديدة تلبي حاجات الرئاسة في تأمين مداخل المسجد الحرام ومخارجه، وتساءل عن سبب عدم وجود بند في ميزانية الرئاسة لابتعاث منسوبيها.

واقترح أحد الأعضاء الاستفادة من مكانة الحرمين الشريفين في نفوس المسلمين وتأثيرهما لنشر الإسلام، وتصحيح العقائد والعبادات، والاستفادة من وجود عدد من أئمة الحرمين الشريفين للسفر والدعوة؛ وذلك للتأثير الكبير لهم في نفوس المسلمين.

واقترح عضو آخر على الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين دراسة موضوع فتح باب العمرة وتحديد عدد التأشيرات بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، لاسيما في شهر رمضان كما فعل في موضوع الحج، حتى لا يؤثر عدد المعتمرين الكبير سلباً على العبادات.

ولاحظ أحد الأعضاء أن المعتكفين لا يلتزمون بشروط الاعتكاف التي حددتها الرئاسة، وأنهم يؤذون المصلين. وطالب الرئاسة بالتفكير في وضع غرامات على رمي المخلفات. كما لاحظ وجود عربات مكتوب عليها «الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف»، وطالب المسؤولين في المطارين بالتعاون مع مسؤولي الرئاسة منع أخذ هذه العربات. واقترح إعادة النظر في موضوع منع دخول النساء المسجد النبوي بالجوال أسوة بالحرم المكي.

واقترح عضو آخر تخصيص مكان لمكتبة الحرم المكي في وقف الملك عبدالعزيز، لتكون قريبة من المترددين عليها من الحجاج والمعتمرين، وبحث موضوع تخصيص كادر خاص بالعاملين في مصنع كسوة الكعبة. ومناقشة الشركة المسؤولة عن تنفيذ توسعة الحرم المكي، بشأن المقتنيات التي جمعتها واحتفظت بها لاستعادتها، فهي خاصة بالحرمين الشريفين، على أن تحفظ في معرض عمارة الحرمين الشريفين.

حمد القاضي: تحديد أعداد المعتمرين يتيح قدراً أكبر من السلامة ويهيئ بيئة أفضل للعبادة

طالب عضو مجلس الشورى الأستاذ حمد القاضي خلال مناقشة التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بضرورة تحديد أعداد المعتمرين مثلما يتم في أعداد الحجاج وطرح مبررات لهذه المطالبة وذكر منها:

– عدم استيعاب الحرم الأعداد الكبيرة التي هي فوق طاقته ومساحته وهذا يشكل خطورة على المعتمرين والمصلين ويفقدهم الطمأنينة في عبادتهم.

– زيادة الأعداد تجعل السلبيات مستمرة من تخلف ونوم بالحرم وعدم نظافة وتسول وزحام شديد..إلخ.

– صعوبة قيام الجهات المعنية بواجباتها وتقديم خدماتها الأمنية والتنظيمية والصحية والنظامية بسبب كثرة المعتمرين.

– وأضاف القاضي: إن هذه الأعداد الكبيرة لا تبرز جهود الدولة وما تبذله من مليارات ومن توظيف الطاقات المدنية والعسكرية من أجل تقديم أفضل الخدمات للمعتمرين ولكن لا يظهر ذلك بما يوازي ما يتم توفيره بسبب زيادة أعداد المعتمرين. وقال: إنه تم تحديد أعداد الحجاج وهو ركن من أركان الإسلام، بينما العمرة «سنة» ومن السهل تحديد أعداد المعتمرين بقرار داخلي والأسباب التي تدعو إلى ذلك مقنعة للآخرين، وختم الأستاذ حمد القاضي مداخلته بقوله: إن تزايد أعداد المعتمرين وبقاءهم حتى شهر رمضان لصعوبة منعهم من التخلف يشكل خطورة كبيرة من ناحية السلامة. وأخيراً فإن هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المعتمرين أدت إلى ارتفاع تكاليف السكن بمكة المكرمة بسبب أن العرض يقل كثيراً عن الطلب حتى بلغت الأسعار أرقاماً كبيرة طوال العام، ووصلت في رمضان إلى أرقام فلكية.

طالبوا بمحاسبة المتسبب في عدم تنفيذ قرارات المجلس:

الأعضاء ينتقدون تعطل القطارات الجديدة و ارتباك الأداء في السكك الحديدية

طالب أعضاء مجلس الشورى بمحاسبة المتسبب في عدم تنفيذ قرارات المجلس التي تهدف لتطوير عمل المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وتساءلوا عن الخطوط الجديدة التي ورد ذكرها في تقرير المؤسسة، والقطارات الجديدة التي قيل إنها تعطلت بعد عشرة أيام من التشغيل، وعن الازدواجية في عمل الجهات الثلاث المسؤولة عن الخطوط الحديدية في المملكة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس الثانية والثلاثين والتي عقدت برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس المجلس، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣١-١٤٣٢هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات؛ فلفت أحد الأعضاء إلى أنه سبق أن أصدر مجلس الشورى قرارات أيده فيها مجلس الوزراء، تتركز على ثلاثة أمور رئيسة في عمل المؤسسة ومنها قرار مجلس الشورى حول وضع استراتيجية وطنية للتوسع في مد شبكات الخطوط الحديدية لربط مختلف مناطق المملكة، وقرار المجلس بشأن إعداد الخطة الوطنية للنقل بالخطوط الحديدية، وقرار المجلس بمشاركة صندوق الاستثمارات العامة في تنفيذ مشروعات التوسعة للخطوط الحديدية بدعم من الدولة، ولأهمية هذه القرارات في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ولعدم وجود أثر ملموس لها في تقرير المؤسسة أو على أرض الواقع، اقترح العضو إعادة صوغ توصيات اللجنة لتغطية هذه القرارات بكل شفافية، ومحاسبة المتسبب في عدم وضع تلك القرارات موضع التنفيذ.

وأشار عضو آخر إلى أن تقرير المؤسسة ذكر أنها تعاقدت في العام الماضي مع شركة ألمانية لتطوير الخطة الإستراتيجية الوطنية، وفي جانب آخر من التقرير ورد بأن هناك جسراً برياً يربط الرياض بجدة، وخط آخر يربط الطائف بخميس مشيط وأبها، وخط آخر يربط جدة بجازان، وتساءل عما إذا كانت هذه الخطوط وصلت إلى مرحلة متقدمة من الدراسة وإنجاز إجراءات التنفيذ سوف يعاد دراستها ضمن الخطة الإستراتيجية وعن سبب مباشرة المؤسسة بإجراءات رفعها لتأخذ طريقها للتنفيذ.

وقال أحد الأعضاء: يتضح من تقرير المؤسسة وجود ارتباك في الأداء وفي خطط المؤسسة التوسعية؛ ولقد أوصت اللجنة بربط مناطق المملكة الرئيسة بشبكة سكة حديد، لكن هذه التوصية قد تزيد المؤسسة إرباكاً؛ فلدينا الدراسات التي أعدتها سابقاً؛ إضافة إلى قرارات مجلس الشورى السابقة بربط مناطق المملكة بالخطوط الحديدية؛ إضافة إلى الخطة الإستراتيجية والمكتب الاستشاري الذي تنتظر المؤسسة تقريره.

واقترح عضو آخر إعادة النظر في هيكلة المؤسسة

الدكتور فيصل طاهر

وإمكاناتها البشرية وقدرتها على التخطيط، والإشراف على تنفيذ ما نطمح إليه من شبكة للخطوط الحديدية لربط مناطق المملكة المختلفة.

وذكّر أحد الأعضاء تعطل القطار السريع بين الرياض والدمام بعد عشرة أيام من دخوله الخدمة، وهو قطار عملاق كلف خزينة الدولة الملايين، وتساءل عن سبب عدم توقف هذه القطارات التي تعمل في جميع أنحاء العالم؛ بينما تتوقف لدينا ويعلق الحجز عليها إلى أجل غير مسمى بعد عشرة أيام من تشغيلها.

ولفت عضو آخر إلى ما جاء في البيان الصادر عن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بأن توقف القطار السريع أمر طبيعي في كل معّدة جديدة. وقد جاء في البيان أنه قد روعي في هذه القطارات الجودة لتناسب بيئة المملكة، وتساءل كيف يكون الأمر كذلك ونحن لا زلنا في فصل الربيع؟ إن ما حدث في قطار الرياض الدمام يعطي إشارة لتدارك الوضع القائم، وبخاصة وأننا مقبلون على تشغيل قطارات لمسافات طويلة بآلاف الكيلومترات تربط بين مدن المملكة، وهذا يستلزم من اللجنة استدعاء المسؤولين في وزارة النقل وفي المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لمناقشتهم حول هذا الأمر المؤسف.

وقال أحد الأعضاء: من الواضح أن اللجنة لم تدرس توصيتها "الثانية" بدقة، فقد سبق أن طالب المجلس بخطة إستراتيجية، وخطة إعداد وطنية للنقل بالخطوط الحديدية، وطلب أيضاً مشاركة الاستثمارات العامة في التنفيذ. لذا، فإن جميع توصيات المجلس السابقة تم اختصارها في هذه التوصية. كما أن الدولة قد بدأت بتمويل القطارات فلا حاجة للمطالبة بالتمويل الحكومي الآن. وتساءل: هل من المعقول أن يتم تنفيذ شبكة رئيسية في جميع مناطق المملكة في خمس سنوات فحسب؟

وقال أحد الأعضاء: إن المؤسسة أوضحت للجنة بأن الخطة الإستراتيجية انتهت، وكان من المفترض على اللجنة أن تستفسر من المؤسسة عن ماهية هذه الخطة الإستراتيجية وعن البرامج والتكاليف والمدن التي سوف تمر بها تلك القطارات.

ولفت آخر إلى أن هناك ثلاث جهات مسؤولة عن الخطوط الحديدية في المملكة، فهناك شركة الخطوط الحديدية (سار)، وهيئة الخطوط الحديدية، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وتساءل: هل هناك ازدواجية في العمل؟ وما هي الجهة المسؤولة عن الجهات الأخرى؟

ولفت عضو آخر إلى ما ورد في إجابة المؤسسة على اللجنة من أنه عند تخصيص المؤسسة فسوف تنقل جميع الأصول وموظفيها إلى المستثمر الفائز بمشروع الجسر البري، وتساءل: كيف يتم هذا؟ هل هذه هي الخصخصة؟ هل يُعقل أن نأتي بمقاول وندفع له المال لإنشاء الجسر البري ثم ننقل له أصول الدولة؟ وما هو دور الهيئة؟ وما هو دور شركة (سار) الحديدية؟

وقال أحد الأعضاء: إن المؤسسة ليست هي المسؤولة عن السكك الحديدية في المملكة، وليس لها علاقة بسكك الحديد في الشمال أو المنطقة الغربية أو الجسر البري، فالمسؤولون الذين حضروا إلى المجلس أوضحوا بأن مسار خط الشمال لا يدخل ضمن المشروعات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها، أو الإشراف عليها، فهو ينفذ من قبل الشركة السعودية للخطوط الحديدية (مسار)، كما أوضحوا بأن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤٢٩/١/١٢هـ القاضي بإنشاء هيئة الخطوط الحديدية وفقاً للتنظيم المرفق بالقرار على أن تمارس المؤسسة مهام الهيئة إلى حين نقل اختصاص المؤسسة التشغيلي إلى المستثمر، وبناءً عليه فإنه لن يتم تحويل المؤسسة إلى هيئة، بل إن اختصاص المؤسسة التشغيلي سينتقل إلى الشركة التي سوف تتولى مشروع الجسر البري. لذا، فإن المؤسسة ليست مسؤولة عن سكك الحديد التي سوف تنشأ في المستقبل، وبالتالي فإن الوضع ليس واضحاً لدى المجلس أو المواطن. واقترح دعوة وزير النقل رئيس مجلس إدارة سكة الحديد، ودعوة أمين المجلس الاقتصادي الأعلى للحضور إلى المجلس؛ لأن المجلس الاقتصادي الأعلى هو المسؤول عن هذه الخطة وهو من اقترحها، وبخاصة أنه لا يوجد لدينا مرجعية واضحة عن الجهة المسؤولة عن سكة الحديد.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المؤسسة لا زالت تتعامل في إصدار التذاكر وبطاقات دخول القطار بطريقة نمطية قديمة، فلا زال المواطن يحتاج إلى الذهاب إلى محطات السكة لشراء التذاكر. وتساءل: لماذا لا يتم تطوير هذا الأسلوب ليتمكن المواطن من الحصول على التذاكر من خلال الإنترنت أو عبر رسائل الجوال للتسهيل على المواطنين.

الخنيزي حال القطارات الجديدة يدعو للدهشة والخدمات كما هي

قدم عضو المجلس د. محمد بن مهدي الخنيزي مداخلة على تقرير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية قال فيها: استبشر المواطنون بخبر وصول القطارات الحديثة والتي سوف تستخدم في نقل الركاب والمواطنين من الرياض إلى الأحساء وابقيق والدمام، وأن هذه القطارات حديثة وذات سرعة عالية وسوف تحل مشكلة الحجوزات والتي يعاني منها المواطنون لدى الخطوط السعودية، وحسب الوسائل الإعلامية فإن تكلفة هذه القطارات وصل إلى ٦٠٠ مليون ريال سعودي نفذتها شركة أسبانية معروفة، وقد نشرت الوسائل الإعلامية إن هذه القطارات سريعة ومريحة وذات جودة عالية. المفاجأة وقعت بعد مضي أسبوعين من تشغيل القطارات فقد تعطلت، إضافة إلي تعليمات علي التذكرة مثل: أرجو عدم حمل شنط كبيرة لأن القطار لا يوجد به عربة للشحن، بالإضافة إلى توقف القطار ثلاث مرات أثناء الرحلة، وأن التكييف رديء وشكل العربات لا تصلح للخطوط الطويلة.

الأفضلية للصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة في برامج الصندوق السعودي للتنمية

الدكتور سعد مارق

دعا مجلس الشورى الصندوق السعودي للتنمية إلى إعطاء معاملة تفضيلية للصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة من برنامج تمويل ضمان الصادرات، وإلى تطوير وتعديل نطاق الصندوق للإقراض لكي يكون لديه المرونة الكافية من حيث الحد الأعلى لنسبة الإقراض والسماح بتمويل الدراسات الاقتصادية للمشروعات الإنمائية، مع ضرورة تطوير الكادر الوظيفي لموظفي الصندوق، جاء ذلك خلال جلسة المجلس الثانية والثلاثين والتي عقدت برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للصندوق للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق فأوضح أن أعمال الصندوق السعودي للتنمية هي بالدرجة "الأولى" نشاط تمويلي دولي خدمي يدخل الصندوق فيه مشاركته مع مؤسسات التمويل الأخرى، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات التمويل العربية والعالمية، وبعض الدول الصديقة، وهذه القروض عادة ما تكون مشتركة ويتمتع الجميع فيها بنسب الحماية والمخاطرة نفسها. وأشار إلى أنه من تجربة الصندوق السابقة؛ فإن دخول الصندوق منفردًا ليس بالمفضل، وعادة ما يحصل على نسب متدنية في بعض القروض الجيدة، وذلك لتنافس مؤسسات الإقراض الأخرى للدخول في هذه المشروعات. كما أن طلب الصندوق واللجنة برفع نسب الإقراض ليس بالضرورة سيطبق على مشروعات التمويل التي يدخل الصندوق فيها، وإنما لبعض المشروعات التي يرى الصندوق أهمية تمويلها أو الأهمية الجيوستراتيجية للمملكة للدخول فيها.

وفيما يخص رفع نسبة التمويل وتمويل الدراسات وزيادة مشاركة المقاولين السعوديين، أشار رئيس اللجنة إلى أنها ذات ارتباط وثيق بعضها ببعض، إذ أن كافة المشروعات التي يمولها الصندوق يكون إسهامه فيها جزئيًا، وهذا يعني إسهام جهات تمويلية أخرى في المشروع، مما يعني صعوبة حصر المنافسة على مقاولين أو موردين أو استشاريين سعوديين، وأضاف: أن ما طالبت به اللجنة في توصيتها برفع

الحد الأعلى للتمويل لتصل إلى (٨٥٪) سيخفف من هذه العوائق، وسيعطي الصندوق فرصة أكبر لإشراك المقاولين والموردين السعوديين. كما أن السماح للصندوق بتمويل الدراسات يتيح له وضع المواصفات والمعايير التي تتناسب مع المقاولين والموردين السعوديين.

وأكد د. مارق على أن دخول الصندوق السعودي للتنمية في مجال تمويل وضمان الصادرات كان بناء على توصية واقتراح من مجلس الشورى، وقد عمل الصندوق على تنفيذها بكل أمانة واهتمام، فالصادرات غير النفطية للمملكة هي المفتاح الرئيس لدخول الاقتصاد السعودي للعالمية وإيجاد مصادر دخل مختلفة عن تصدير البترول.

ولفت إلى أن مبدأ تمويل الصادرات هو أسلوب مالي يعتمد على إعطاء قروض للمصدرين السعوديين لإنتاج وتحضير المواد لتصديرها بحيث يكون المُصَدِر السعودي لديه القدرة المالية على الإنتاج والتصدير، أما ضمان الصادرات فهي نشاط ائتماني يقوم بموجبه الصندوق بفتح خطوط ائتمانية لمختلف الدول ومختلف الصناعات يحصل بموجبه المصدرون السعوديون على تسديد معجل لقيمة صادراتهم، أو ضمان قيام المستوردين للسلع السعودية بالوفاء بالتزاماته. وأوضح أن الصندوق وضع هذه البرامج لخدمة المُصَدر السعودي ورفع درجة المنافسة لدى الأسواق المستهدفة، كما أن إنفاق الصندوق في هذا المجال يكون متماشياً مع قدرة المصدرين السعوديين على فتح أسواق جديدة أو الدخول في مجالات استثمارية مبتكرة. وقد جاءت توصية اللجنة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنشاط التصدير كنتيجة لاهتمام المجلس وقناعته بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عصب الاقتصاد ومحرك التغيير فيه؛ حيث تكون لها الأولوية والشروط الميسرة في النفاذ والأسواق وتشجيعها للقدرة على المنافسة.

وعن إنشاء صندوق خاص لتمويل الصادرات وفصل هذا النشاط عن الصندوق السعودي للتنمية، أوضحت اللجنة أن إطلاق نشاط البرنامج تحت مظلة الصندوق يهدف إلى الاستفادة من خبرات الصندوق وعلاقاته الدولية، إضافة إلى التكامل بين المشروعات التنموية وعمليات التبادل التجاري، آخذًا في الحسبان التوجه المتزايد عالميًا في دمج متطلبات التجارة الخارجية والتصدير في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك تجارب دولية ناجحة مثل تجربة اليابان التي دمجت وكالة ائتمان الصادرات تحت مظلة البنك الياباني للتعاون الدولي.

وقال: إن الميزانية التشغيلية للصندوق بوصفه جهازًا حكوميًا تخضع لموافقة مجلس إدارته وتصْدُر برقم ضمن الميزانية العامة للدولة. أما المشروعات التي يمولها الصندوق فهي ميزانية خاصة منفصلة عن الميزانية التشغيلية للصندوق، علمًا بأن الصندوق خلال السنوات الماضية قد استطاع توفير مبالغ كبيرة أسهمت في تسديد حصص المملكة في صناديق التنمية والاستثمار خارج المملكة، وكذلك فإن إيراداته التشغيلية تغطي مصاريفه. وفيما يتعلق بالمقصود بالأصول الثابتة والمشروعات المشار إليها ضمن التقرير أوضح أنها بالفعل داخل المملكة، وتختص بموجودات الصندوق وممتلكاته من مبانٍ وأثاث ومعدات، ومنها مباني إسكان منسوبي الصندوق والمبنى الإضافي الجديد الخاص ببرنامج الصادرات.

وأكد رئيس اللجنة أن الصندوق لديه سياسة واضحة في التفرقة بين القروض والإعانات والمنح؛ بحيث تكون القروض مشتركة مع مؤسسات تمويل أخرى، ويعلن عنها. أما المنح والهبات الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية لبعض الدول التي يقوم الصندوق السعودي للتنمية بإدارتها، فينشر عنها بصفة مستقلة توضح دور المملكة واسمها على هذه المشروعات.

هموم المواطن

تحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء إلى هيئتين عامتين إنجاز للمجلس

وافق مجلس الوزراء على تحويل نشاط الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى هيئتين عامتين، ويعد ذلك منجزاً من منجزات مجلس الشورى لاسيما أن هذا التحويل سبق وأن دُرِسَ –من جميع جوانبه– من قبل لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بالمجلس منذ عدة سنوات، وقد درس الموضوع دراسة جيدة، وتوج بالموافقة الكريمة من مجلس الوزراء بالتحويل إلى هيئتين عامتين. ليشكل ذلك تحولاً مفصليًّا في تاريخ الإعلام السعودي الرسمي. والقرار يقتضي توافر إجراءات إدارية جديدة قادرة على تطوير الإعلام المرئي والمسموع؛ مما يجعل العملية الإعلامية متفاعلة مع متطلبات الإعلام الجديد.

الأعضاء طالبوا بأنظمة واضحة لمعالجة قضية التستر و بعقوبات على العمالة السائبة

شغل تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تعديل المادة (٣٩) وإلغاء المادة (٢٢٣) من نظام العمل حيزاً كبيراً من إهتمامات أعضاء مجلس الشورى الذين ركزوا في مداخلاتهم على قضية التستر والعمالة السائبة وضمان حقوق المواطن عند هروب مكفوله، فقد أكد الأعضاء أن قضية العمالة السائبة قضية حيوية لا بد من معالجتها بشكل كامل، ولفتوا إلى أن هناك إشكالية في استصدار القواعد وتعديل الأنظمة في المملكة، حيث تظهر مشكلات كثيرة، وأن إلغاء نظام الكفيل من قبل وزارة العمل غير قانوني. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب تعديل المادة ٣٩ وإلغاء المادة ٢٣٣ من نظام العمل، ومشروع قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة تلاه رئيس اللجنة د. محمد آل ناجي .

وكانت اللجنة قد أوصت – في تقريرها المقدم للمجلس – بتعديل المادة(٣٩) وإلغاء المادة (٢٣٣) من نظام العمل بحيث ينص التعديل على اختصاص وزارة الداخلية بمتابعة الوافدين من مخالفي الأنظمة خارج منشآت العمل في الشوارع والميادين، واستمرار اختصاص وزارة العمل بمتابعة العمالة داخل منشآت العمل، واختصت المادة (٢٣٣) بتحديد الجزاء على من يخالف المادة (٣٩)، ورأت اللجنة إلغاءها، وذلك استناداً إلى أن وزارة الداخلية سوف تتولى معاقبة المخالفين تمشياً مع التعديلات المقترحة على المادة (٣٩)، وفقاً للعقوبات المقترحة في هذا الشأن والتي حددها مشروع قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المجلس سبق وقدم عام ١٤٣٢هـ مشروعاً متكاملاً للتعديل على نظام العمل لسد الثغرات الموجودة فيه. أما الموضوع المعروض للمناقشة فقد جاء بعد ذلك، في حين أن التعديلات التي قدمت على نظام العمل تحقق هذه الغاية، وقال: كنت أتمنى من اللجنة أن تأخذ في حسبانها تلك التعديلات المقدمة مسبقاً والتي شارك فيها أعضاء المجلس وأعطتها أولوية كاملة أو أشارت إليها في هذا التقرير.

وتساءل أحد الأعضاء: عن ما ذا كانت اللجنة عرضت الموضوع على لجنة حقوق الإنسان؟ وهل تتوافق الفقرات المشار إليها في المادة «التاسعة والثلاثين»

د. محمد آل ناجي

مع حقوق الإنسان؟ لقد طالبت المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية المملكة بإلغاء نظام الكفيل عدة مرات.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المادة «التاسعة والثلاثين» تتضمن عدم جواز ترك صاحب العمل عامله ليعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتساءل: هل هذا العامل مملوك لصاحب العمل؟ واقترح إلغاء هذه المادة وعمل ترتيبات لإلغاء نظام الكفيل عوضاً عن أن يتحكم صاحب العمل في العامل وفي حقوقه.

وقال عضو آخر: إن نظام العمل ليس موجهاً للعامل الأجنبي فحسب، بل هو موجه للعامل سواء سعودياً أو أجنبياً، في حين أن المادة «التاسعة والثلاثين» تفترض أن النظام يخص العامل الأجنبي فحسب. وقضية العمالة السائبة قضية حيوية ولا بد من معالجتها بشكل متكامل، لذا أقترح أن يعالج هذا الموضوع من خلال نظام الإقامة.

وأوضح أحد الأعضاء أن التعديل في المادة حاول أن يقضي على حالات كثيرة، منها: التستر، والعمل لحساب العامل الخاص، والعمالة السائبة التي حالت دون جهود الدولة في تحقيق أشياء كثيرة، مثل برامج السعودة، كما قضى على النشاط الاقتصادي الوطني.

وقال أحد الأعضاء: لدينا في المملكة مشكلة في استصدار القواعد وتعديل الأنظمة، حيث تظهر عند التنفيذ مشكلات كثيرة منها عدم نجاح هذه القواعد. وأرى أن هذه القواعد لن تنجح لأسباب منها: أن كثيراً من الشركات في القطاع الخاص تأخذ عمالتها من الشارع وتعمل لديها دون أية نظام أو عقود أو التزامات. لذا فإن لم تعالج قضية التستر، وتَعامُل الشركات فيما بينها فيجب إيجاد أنظمة واضحة لمواجهتها.

واقترح أحد الأعضاء أن تنظر اللجنة في مشروع «نطاقات» وتتأكد من عدم وجود تعارض بينه وبين هذه القواعد، ومن ثم النظر في نظام التستر وعلاقته بهذه القواعد، لحل مشكلة العمالة السائبة التي تعمل في الشركات الكبرى وتحت مظلتها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه من الواجب التأكيد على حقوق العمالة الوافدة، كما يجب أن نحرص على حقوق المواطن وحمايته، فلهذه العمالة أخطاء تستوجب هذه التوصيات التي ذهبت إليها اللجنة، لذا من المهم التعامل مع مخالفي الأنظمة عبر نظام الإقامة.

واقترح أحد الأعضاء أن تبقى المادة «التاسعة والثلاثين» كما كانت في نظام العمل، لا سيما أن معظم موظفي الحكومة يحظر عليهم كثيراً من المحظورات الواردة في هذه المادة إلا ما استثنته الحكومة في شأن بعض الوظائف الدنيا لتعزيز دخلهم. أما الآن فهناك اتجاه لتعديل هذه الفقرات من خلال أن تتولى وزارة الداخلية تطبيق العقوبات، وألا تعود المخالفات إلى المادة «الثالثة والثلاثين» والتي يجب أن تُلغى من أجل ذلك، كما أن إلغاء هذه المادة اعتماداً على القواعد التي وضعت إحالة عقوبات معلومة بنص النظام إلى مجهول فليس في أوراق المعاملة ما يبين هذه الأحكام.

واقترح أحد الأعضاء تأجيل مناقشة النظام إلى حين استكمال الأمور الأساسية المطلوبة في المناقشة.

وقال: إنه لا يجد في المذكرة أي بيان من المندوبين أو دعوة لهم، أو استفسار عما ورد في نصوص هذا النظام من قواعد، سواء ما كان يخص وزارة العمل أو وزارة الداخلية. وقال: لقد استجد الكثير في السنوات الخمس الأخيرة وينبغي مراجعة ذلك والنظر فيه مع المندوبين الذين يمثلون هذه الجهات، ولا بأس أن يتعدى ذلك للمواطنين وممثلي الغرف التجارية، للاستماع لما لديهم عن هذه المشكلات، وما تم من أجلها؟ وما سبب عدم تنفيذ هذه العقوبات في الفترة السابقة؟ ولعل من المستجدات حول ذلك نظام «نطاقات»، وهو نظام يعطي حافزاً لبعض الشركات بإمكانية نقل كفالة وخدمات عاملين آخرين لدى الغير دون موافقة كفيلهم الحالي، بينما تدعو هذه التوصيات بمعاقبتهم، فكيف يكون هذا التناقض؟ كما أن هذا النظام يتطرق إلى نظام العمالة المنزلية. بل إنه لا يوجد في هاتين الفقرتين ما يعاقب العمالة الأجنبية السائبة. كما أن وكيل وزارة العمل صرح بأن هناك مراجعة لنظام الكفالة، وأن هذا المصطلح سيلغى، بحيث يصبح هناك نقل للخدمات وليس للكفالة. لذا فإن هذا النظام بهذا الخصوص يعد سابقاً لأوانه وبعيداً عن المستجدات.

ورأى أحد الأعضاء أنه لا يمكن لهذه المادة القضاء على مشكلة العمالة السائبة، ومخالفة النظام، فنص هذه المادة غير منطقي وغير قابل للتطبيق، ومن الأفضل أن يترك للعامل وصاحب العمل الحرية في العمل لدى الآخرين بعقود رسمية، وهو نظام الإعارة وقد كان موجوداً لدينا. فالشركات التي تحتاج إلى عمالة يسمح للملتزم منها بالنظام بأن تستعير عمالاً وموظفين من شركات أخرى لفترة زمنية محددة، بحيث يكون ذلك وفق النظام دون الحاجة إلى استقدام عمالة جديدة أو اللجوء إلى العمالة السائبة.

وقال أحد الأعضاء: بالنسبة إلى ما صرح به وكيل وزارة العمل فإن اسم الكفيل يكتب عندما تصدر الإقامة كمرجعية لإحضار الكفيل في الحالات الأمنية لوزارة الداخلية، وبالتالي فإن إلغاء نظام الكفيل من قبل وزارة العمل غير قانوني، لا سيما أن وزارة الداخلية لها علاقة كبيرة في هذا الموضوع وهي لم تلغ هذا النظام، ووزارة العمل ليست هي المرجعية في إلغائه.

ورأى عضو آخر أن من أسباب مشكلة العمالة السائبة هو الاستخراج الجائر لتأشيرات العمل، والتخلف عن الحج والعمرة، وقال: إن علينا أن نعالج هذه المشكلة فعلاجها أولى من مراعاة منظمات حقوق الإنسان، فليس هناك وطن يخاطر بأمنه واستقراره في سبيل إرضاء منظمات حقوق الإنسان. كما أن المادة «التاسعة والثلاثين» غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، والمادة بصيغتها الأولى تفي بالغرض ولا حاجة لمثل هذه التعديلات.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن نظام الإجراءات الجزائية ينص في المادة «الثالثة»، على: «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا على أمر محظور ويعاقب عليه شرعًا ونظامًا، وبعد ثبوت إدانته بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجري وفق الوجه الشرعي». ويجب مراعاة ذلك في بنود المواد الحالية،

أيضًا يلحظ أن العقوبات الواردة في المادة «الرابعة» والمادة «الخامسة» من البند (العاشر) عقوبات كبيرة، ويجب عند تطبيقها أن تكون مبنية على حكم شرعي، لذلك من المناسب أن يعاد صوغها ليصبح النص: «تطبيق العقوبة على المخالفين المشار إليهم هي نفسها العقوبات المنصوص عليها في تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة أو الزيارة أو العمل وغيرها، الصادر بمرسوم ملكي عام ١٤٠٤هـ، بعد ثبوت إدانته بحكم تصدره المحكمة المختصة»، أما البند (الثاني عشر) فيعاد صوغه ليصبح كالآتي: «يجوز لمن صدر بحقه حكم بالإدانة الاعتراض على الحكم وفقًا لنظام الإجراءات الجزائية»، وبهذا نكون قد رفعنا الحرج عن المملكة من تطبيق العقوبات أمام دول من تُطَبق بحقهم العقوبات، وكذلك أمام المنظمات التي ترى أن في الكفالة مخالفة إنسانية، وأيضًا – وهو الأهم– ضمان العدالة لمن تقع عليهم تلك العقوبات.

واقترح أحد الأعضاء: حذف النص على ترحيل الوافد المخالف على حساب صاحب العمل؛ لأن فيه تجنٍ على الكفيل، لاسيما أن الكفيل يتحمل أعباء مالية كثيرة، منها: قيمة الاستقدام، ورسوم الإقامة، وربما رخصة القيادة.

واقترح عضو آخر تضمين فقرة جديدة بوضع عقوبة مالية تدعم بها مراكز الإيواء التي سوف تنشأ بموجب تنفيذ قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التعامل مع العمالة المخالفة لنظام العمل له عدة أبعاد، منها ما هو متعلق بالدولة، وما هو متعلق بصاحب العمل، وبعضها أمنية، وبعضها حقوقية. ويبدو أن ما يتعلق بالدولة والجوانب الأمنية قد تم معالجتها من خلال تعديل المادة (٣٩) وإلغاء المادة رقم (٢٣٣) من نظام العمل.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن صاحب العمل يدفع مبالغ مالية كبيرة لاستقدام العمال منها: رسم التأشيرة، تذكرة السفر، ورسوم الإقامة، التأمين الصحي... إلخ ... ثم بعد ذلك يهرب العامل. وقال: إن مشروع قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة لم يتضمن أي شيء يشير إلى ضمان حقوق صاحب العمل بعد القبض على العامل الهارب؛ فمشروع القواعد الذي أمامنا مقتصر فقط على الضبط ومن ثم الترحيل. بل حتى ترحيل العامل الهارب قد يكون على حساب الدولة. فمن المهم أن نعطي صاحب العمل الحق في رفع دعوى قضائية على العامل الهارب، واستيفاء حقوقه المالية منه؛ إذ لا بد من اكتمال كافة الإجراءات القضائية، كما أن عملية الترحيل يجب أن تكون على حساب العامل. أيضًا لماذا لا يكون هناك دور لدولة العامل الهارب في دفع تكاليف ترحيل العامل، خصوصًا أنه خالف نظام العمل؟

واقترح أحد الأعضاء إعادة دراسة قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، ودعوة المسؤولين عن القوى العاملة، أو الغرف التجارية، أو من يمثل القطاع الخاص، لاسيما أن القطاع الخاص هو المستفيد من العمالة السائبة والمتأثر بها. فيحسن معرفة وجهة نظرهم.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن حقوق صاحب العمل غير واضحة في البند الثاني «الفقرة الأولى»، فإذا عمل العامل عند غير مكفوله فيكون ترحيله على حساب من وجد يعمل لديه، وإذا كان يعمل لحسابه الخاص فيرحل على حسابه. فما هي حقوق صاحب العمل؟ ينبغي إبلاغ صاحب العمل الذي قام باستقدامه، لاسيما أنه قد يكون عليه حقوق لمكفوله، كذلك الوافدون المخالفون لنظام العمل من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها؛ إذا زاولوا العمل وتم القبض عليهم فيحسن وضع شرط لإبراء ذمتهم قبل سفرهم، لاسيما أن في ذلك حفظ لحقوق الآخرين.

واقترح أحد الأعضاء توضيح الفرق بين مفهومي (المتسللين) و(الوافدين) ومراجعة الأنظمة الأخرى؛ مثل نظام الجوازات وغيره، لمعرفة هل يتساوى مخالفو الأنظمة من العمالة الوافدة مع المتسللين؟ لاسيما أن المتسللين هم أشد جرمًا وضررًا، فقد دخلوا البلاد بدون وجه شرعي، وخطرهم كبير على الأمن والبلد عامة.

وأوضح أحد الأعضاء أن الإقامة حق للعامل الأجنبي وبموجبها له الحق في العمل النظامي بالمملكة؛ والسؤال لماذا تقتصر خدمات العامل على كفيله فقط، دون إيجاد أنظمة عملية مرنة مثل نظام (الإعارة)، لاسيما أن في تفعيل نظام الإعارة حلولاً لمخالفي الأنظمة والمساهمة في القضاء على المشكلة، فتبادل العمالة بين الشركات والمؤسسات يسهم في التقليل من الاستقدام الجديد والحد منه.

واقترح أحد الأعضاء أن يتم التعامل مع شركات تأمين من مصدر العمالة قبل وصولهم للمملكة، وهذه الشركة تكون هي المسؤولة عن تغطية حق الكفيل في المملكة، واستمرار عمل العامل، وإذا لم يرغب العامل بالعمل مع كفيله تغطي شركة التأمين للكفيل كافة حقوقه لاسيما أن هذا يعد ضابطًا للعمالة بالعمل واحترام الشروط.

وقال أحد الأعضاء: إن قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة في مجملها مطبقة وتعد قواعد مهمة، وينبغي أن يكون البحث في سبب وجود المشكلة الأساسية، لاسيما أن من أحد أسبابها التفاوت في العرض والطلب؛ والاستفادة من العمالة السائبة من قبل المخالفين جاء من أجل سد الحاجة وعدم التمكن من الاستقدام. لذا، ينبغي على وزارة العمل حل الإشكال بأسرع وقت ممكن. فقد أصبحت رواتب العمالة السائبة المنزلية خرافية وغير معقولة فقد تصل إلى (٣٠٠٠) ريال، فالأنظمة في الأصل لا تحمي المستقدم.

قروض صندوق التنمية الزراعية يشوبها بعض القصور والتعجيز للمزارع ومطالب بدفع القرض نقداً

طالب أعضاء مجلس الشورى بعرض هموم المزارعين خاصة ما يواجهونه في حالات الجفاف، وانتقدوا أداء صندوق التنمية الزراعية، حيث لم يقدم حلولاً مناسبة لمشكلة الجفاف، كما لفتوا إلى أن تقرير الصندوق لم يذكر أموراً مهمة في صناعة وإنتاج التمور وأنه جاء بشكل وصفي، وأشاروا إلى التباين الكبير في عدد وقيمة القروض قصيرة الأجل ما بين الخطة والمنفذ.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/٧هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، ثم عرض للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم تشر في تقريرها إلى الهموم التي يعاني منها المزارعون، كما أن الصندوق لم يراع المزارعين في حالات الجفاف. واقترح على الصندوق دراسة مشكلات المزارعين ومعالجتها، لاسيما مشكلة التسويق والجفاف، وطالب الصندوق بمراعاة تأجيل تسديد قروض المزارعين في حالات الجفاف.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن دور الصندوق يكمن في تمويل المشروعات في المناطق التي تعاني من الجفاف، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الصندوق لم يقدم الحلول المناسبة لتلك المشكلة، كما أنه لم يكن هناك تنسيق بين الصندوق ووزارة الزراعة، وصوامع الغلال، بما يخدم أهداف الصندوق والخطط الأساسية التي تصب في موضوع الزراعة، ولاحظ العضو أن التقرير لم يتطرق للزراعة المطورة والتي تتميز بإنتاج عالٍ، ونوعية مميزة من الغذاء، واستخدام محدد للمياه. واقترح على الصندوق دعم المشروعات خارج المملكة، لاسيما أنها سوف تساعد في الحد من استخدام المياه في الداخل، ودعم الصندوق لشركات التسويق للقيام بدورها على أكمل وجه.

وأكد عضو آخر أن التقرير لم يذكر أموراً مهمة في صناعة وإنتاج وتسويق التمور، لاسيما أن المملكة من أكثر الدول في إنتاج التمور، كما أن الصندوق لم يهتم بالأبحاث الزراعية التي تخدم المنتجات الزراعية ولها ميزة نسبية في المملكة، لاسيما تلك الشجرة المباركة التي تتميز بخصائص غذائية، ومزايا تنافسية جعلها مؤهلة لتكون إحدى السلع الأساسية للصادرات السعودية. ورأى ضرورة التأكيد على تطوير برامج القروض المخصصة لصناعة التمور، ومشتقاتها، وتنظيم برامج دعم مالية وتسويقية لمنتج التمور، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه بالقروض اللازمة لمصدر التمور، وتقديم الإعانة اللازمة لهم. ورأى التأكيد على الصندوق بزيادة الدعم لمراكز الأبحاث الحيوانية والبيطرية التي تسهم في صحة الإبل، وتحسن سلالتها، وتنمية ثروتها، وتقديم الدعم المالي لراعي الإبل وتنمية مشروعات تربية الإبل للمساهمة في الاكتفاء الذاتي الغذائي للمملكة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن التقرير جاء بصفة عامة على شكل وصفي، مما يجعل من الصعب تقييم كفاءة وفعالية صندوق التنمية الزراعية في تحقيق إستراتيجية نشاطه المستقبلي، وتحديد توجيهات الإقراض بما يحقق أهدافه. وقال: إن مستوى توزيع الإقراض أتى أيضا في فئتين، أولها قطاع المزارعين العاديين، والفئة الثانية قطاع المشروعات الزراعية المتخصصة، وليس خلال سنة التقرير وإنما على مجمل حركة الإقراض بالصندوق منذ بدء عمله، وتساءل: كيف يمكن للجنة، وكذلك المجلس التعرف على الآليات التي يوليها الصندوق في تمويل الأنشطة في هذا القطاع؟ ولفت إلى أن التقرير خلا من ميزانية الصندوق والنفقات الرأسمالية، فكيف يمكن تقييم أداء الصندوق وهل يتناسب مع مستويات الإقراض أم لا؟

ولفت عضو آخر إلى أن هناك تبايناً كبيراً في عدد وقيمة القروض القصيرة الأجل، ما بين الخطة والمنفذ، وتساءل: هذا أمر مقصود من الصندوق؟ أم أنه متعلق بقلة المتقدمين للطلب على هذه الفئة من الإقراض، وقال: إن الصندوق لم يقم بتطوير النماذج الإحصائية التي تمكنه من التنبوء باحتمالات عدم السداد بما يمكنه من استبعاد تلك الفئة قبل تقديم الإقراض لضمان السداد، وبما لا يحرم الفئات الأخرى التي هي أكثر جدية في السداد من الحصول على الإقراض.

ورأى عضو آخر أن الصندوق الزراعي يعد من الصناديق الإنمائية الرائدة، والذي باشر أعماله منذ عام (١٣٨٤هـ) لدعم وتنمية النشاط الزراعي والحيواني عن طريق التمويل بقروض ميسرة، إضافة إلى صرف إعانات مالية بنسب متفاوتة حسب نوعية النشاط. إلا أن صرف القروض يشوبها بعض القصور والتعجيز للمزارع. واقترح معالجة هذا القصور بدفع كامل القرض للمزارع نقداً؛ لكي يكون في موقع القوة ويذهب مباشرة للوكلاء الأساسيين وقد يحصل على نسبة خصم تصل إلى (١٥٪) من قيمة المعدات، إذا سدد نقداً لهم.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الصندوق عمل على تبني (سبع) مبادرات هامة تعمل على دعم القطاع الزراعي من خلال برامج تتعلق بالأنشطة الزراعية، ومنذ إطلاق تلك المبادرات والصندوق يتعامل معها ببطء شديد وعدم فعالية، على الرغم من إصدار توصية تنص على الإسراع في تطبيق الإستراتيجية التي اعتمدها الصندوق. واقترح على الصندوق الإسراع في تنفيذ تلك المبادرات، وإطلاقها في أسرع وقت ممكن، لاسيما أنها سوف تسهم في تطوير النشاط الزراعي.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك مشكلات يعاني منها المزارعون من سوء التخزين والتصنيع والتسويق، ويعود ذلك إلى غياب الجمعيات التعاونية التي تقوم بأخذ المحصول من المزارع وتخزنيه وتصنيعه وتسويقه. واقترح إعادة صوغ التوصية "الثالثة" المقترحة من اللجنة لتصبح بالنص الآتي: "إعطاء الأولوية في القروض للجمعيات التعاونية، وتسهيل إجراءات الحصول عليها، وتمديد فترة السداد لهذه الجمعيات.

الأعضاء يطالبون بإعلان الجهات الحكومية التي لا تتعاون مع ديوان المراقبة العامة

طالب أعضاء مجلس الشورى بالإسراع في إصدار نظام ديوان المراقبة العامة، ولفتوا إلى المعاناة الكبيرة التي يلاقيها الديوان في تنفيذ المهام والاختصاصات الموكلة إليه، وطالبوا بذكر الجهات الحكومية التي لا تتعاون معه، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/٨هـ، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقريرين السنويين لديوان المراقبة العامة للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ- ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يشتمل على نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء. كما أن الديوان يعاني من بعض الصعوبات وأهمها: عدم ظهور نظام الديوان منذ "خمسة عشر" عامًا، وعدم وجود الاستقلال الإداري والمالي، فوزارة المالية تراقب الديوان (الرقابة السابقة) والديوان يراقبها (الرقابة اللاحقة)، فقد لا يكون الديوان متمكنًا من تقييمه لوزارة المالية. كما أن الديوان يشكو من الصعوبات التي تعترض عمله، فمن الأنسب أن تجتمع اللجنة مع المندوبين من الديوان ليوضحوا الازدواجية في عملهم.

ولفت أحد الأعضاء إلى المعاناة الكبيرة التي يعانيها الديوان في تنفيذ المهام والاختصاصات الموكلة إليه. لذا، ومن الأنسب أن توصي اللجنة بالإسراع في صدور نظام الديوان ليحل كثيرًا من المعوقات التي أشار إليها التقرير. فالمعوقات الواردة في التقرير كثيرة وكان على اللجنة معالجتها ولو بالتأكيد على توصيات سابقة.

واقترح أحد الأعضاء تزويد الديوان بالإمكانات اللازمة لتتم الرقابة المالية على ميزانية الدولة بالشكل المطلوب. قائلاً: إن الاستقلال الإداري والمالي أمر ضروري؛ إذا أردنا من الديوان أن يقوم بعمله باستقلالية وموضوعية. ومن الأنسب أن تستجيب اللجنة للديوان فيما يتعلق بإيجاد الحوافز الكافية لمنسوبيه من ذوي التخصصات النادرة.

وطلب أحد الأعضاء أن ترفق اللجنة نصوص القرارات السابقة للمجلس، وما تم بشأنها؛ لتحديد العلاقات بين توصيات اللجنة الحالية وقرارات المجلس السابقة. وما إذا كانت هناك قرارات سابقة للمجلس ولم يُعمل بها؟ وإلى أين انتهت تلك القرارات؟ فالتعامل الإلكتروني هو جسر الربط بين الديوان والجهات الحكومية، فالمراقبة والمحاسبة والتدقيق تعتمد على الوسائل الآلية. ورأى أنه من الأنسب

إعادة صوغ التوصية "الرابعة" لتصبح: "سرعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ القاضي في فقرته "الثانية": (أن على الجهات الحكومية الإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية، والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية بالوسائل الإلكترونية).

ولفت عضو آخر إلى أن الديوان يشكو من بعض الجهات الحكومية التي لا تتعاون معه، سواء في المستخلصات أو المستحقات أو غيرها. وتساءل عن سبب عدم ذكر الديوان تلك الجهات بالاسم؟ وإذا ذكرها بالاسم فهل له الصلاحيات باستدعائها ومناقشتها بشأن عدم تعاونها؟ وهل يمكن استقلال الديوان ماليًا وإداريًا؟

وتساءل أحد الأعضاء عن سبب عدم استضافة اللجنة ضيوفًا من الديوان يوضحون الأسباب والعوائق التي منعت من تنفيذ قرار مجلس الوزراء، لكي تكون التوصيات منصبّة لإزالة هذه العوائق وليس على التوصية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء، فالقرار قوي بنفسه لا بقرار مجلس الشورى.

واستوضح أحد الأعضاء عما ورد في التوصية (الأولى) والتي نصت على: "تشكيل لجنة عليا محايدة لدراسة الملحوظات الواردة في تقارير ديوان المراقبة العامة على ألا يكون من أعضائها من الأجهزة الخاضعة لرقابة الديوان"، وتساءل: من أي الجهات يتم تشكيل هذه اللجنة؟ وما هي معاييرها ومهامها؟ وكيف ترفع توصياتها للمقام السامي؟ وهل هي لجنة دائمة؟

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة ركزت في توصياتها على عدد من المعوقات المذكورة في التقرير، لكنها في الوقت نفسه أغفلت أهم معوقين، الأول: هو عدم تمكين الديوان من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانيًا بوزارة المالية، فنظام ديوان المراقبة – وتحديدًا في المادتين "العاشرة" و "العشرين" – يتيح له ذلك، واقترح تبني التوصية ونصها: " تمكين ديوان المراقبة العامة من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانيًا بوزارة المالية وفقًا لمقتضى المادة "العاشرة" والمادة "العشرين" من نظام الديوان". وأضاف: أما المعوق الآخر الذي لم تتطرق له اللجنة فهو عدم توفير الاستقلال الإداري والمالي للديوان. وتساءل: كيف يكون هناك سلطة تنفيذية لها سلطة على ديوان المراقبة؟ هذا فيه تداخل وغير مطبّق في الدول العربية أو الإقليمية أو العالمية. واقترح "الاستقلال الإداري والمالي لديوان المراقبة العامة".

ولاحظ أحد الأعضاء إلى أن الديوان لم يشر في تقريره إلى دور وحجم العنصر النسائي في أعماله، كذلك يلحظ تواضع حجم التدريب والابتعاث لمنسوبيه. واقترح بحث موضوع مدى إمكانية أن تكون وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة الديوان تابعة للديوان؛ لأن هذه الوحدات إذا كانت مرتبطة بالمسؤول الأول للجهاز الإداري يكون هناك حجب لبعض المعلومات الإدارية والمالية التي يجب أن يطلع عليها الديوان، وبذلك تكون وحدات المراجعة الداخلية متماثلة مع ما يسمى بالممثل المالي التابع لوزارة المالية.

وأكد أحد الأعضاء أن الأجهزة المشابهة لديوان المراقبة العامة في جميع دول العالم هي أجهزة دستورية ترقى لتكون أعلى جهاز في السلطة التنفيذية، وتعطى صلاحيات دستورية منها: أن يكون رئيسها غير قابل للعزل، والتوصيات الصادرة عن هذا الجهاز لا يتم التعقيب أو التعديل، أو الإضافة عليها من أي جهاز، وعلى الأجهزة الرقابية الأخرى سواء كانت برلمانية أو رئاسة السلطة التنفيذية أن تبني على هذه التوصيات وتنفذها، وقال: كان من الأولى في توصيات اللجنة أن تؤكد على أن توصيات ديوان المراقبة العامة يجب أن يطلع عليها مجلس الوزراء ويتخذ فيها قراره، ومن ثم تحال إلى مجلس الشورى ويتخذ عليها توصياته، دون أن تحال توصيات ديوان المراقبة إلى لجان.

ولفت أحد الأعضاء إلى المشكلة القائمة بسبب عدم تجاوب بعض الجهات المشمولة بالرقابة واستمرارها في حجب المعلومات، وعدم تمكين ديوان المراقبة من ممارسة اختصاصاته بحرية واستقلالية تامة. واقترح أن يقوم الديوان بتحديث أنظمته المالية والمحاسبية، واستحداث ما هو ضروري منها لمواكبة التطورات المتلاحقة، ويجب دعم الديوان بالكادر الفني والإداري، وبالتجهيزات التقنية اللازمة، والمخصصات المالية الكافية، واعتماد الوظائف التخصصية في حقول المحاسبة والمراجعة، والهندسة المختلفة، والصيدلية، والمختبرات، والبيئة، والاقتصاد. وقال: لقد تم مؤخرًا إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد، ومن أهم مهام ديوان المراقبة العامة مراقبة كافة أموال الدولة وحسن استعمالها، فلماذا لا يتم دمج هذين الجهازين في جهة واحدة تكون أقدر وأقوى على مكافحة الفساد بأشكاله كافة؟ كذلك يلحظ أن هناك تسربًا وظيفيًا في ديوان المراقبة العامة؛ وذلك بسبب ضغط وحجم العمل، وعدم وجود حوافز، والعمل ذي الطابع الروتيني، عليه من المناسب تحسين الكادر الوظيفي وإيجاد بدلات وحوافز تساعد الموظفين على متابعة مسيرتهم الوظيفية.

هموم المواطن

اقتراحات للحد من الفقر ومحاربة البطالة

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى تحذير منظمة الأغذية العالمية من موجة غلاء تجتاح العالم ومن أهم أسبابها ارتفاع أسعار الطاقة. لذا يجب العمل جدياً على محاربة الفقر ومحاربة البطالة، وإيجاد الحلول لمواجهة ذلك ومنها عدم السماح للمحلات بالعمل إلى الساعة الثانية عشرة ليلاً، حيث إن ذلك يحد من عمل السعوديين في هذه المحلات، وكذلك العمل على رفع الأجور، وأن يكون الحد الأدنى هو خمسة آلاف ريال مع أهمية تأمين السكن، وأن تكون أسعار الأراضي في متناول الجميع. ولإيجاد حلول عاجلة لذلك، يحسن دعوة معالي وزير المالية لحضور إحدى جلسات المجلس مع أهمية تفعيل قرارات مجلس الشورى الصادرة بشأن محاربة الفساد وحماية النزاهة.

نظام ائتماني لضمان قروض بنك التسليف أمام الجهات التمويلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طالب مجلس الشورى بنك التسليف والادخار بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتأسيس نظام ائتماني لضمان القروض أمام الجهات التمويلية لدعم مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعا المجلس البنك إلى سرعة الانتهاء من تأسيس خدمة الشباك الموحد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لخدمة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٧/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، فقال: بخصوص تركيز البنك على المشروعات الصغيرة والناشئة خاصة في مجال الصناعات والخدمات المغذية للمشروعات المتوسطة والكبيرة، فقد أفاد البنك بأنه يعمل على دعم المشروعات المتميزة التي تقدم قيمة مضافة وتعزز الاقتصاد الوطني، ولتسهيل تحقيق هذه الأهداف تم تأسيس إدارة رعاية المشروعات وتفعيل عدة برامج من بينها برامج التكامل بين المشروعات الكبيرة مثل: أرامكو وسابك والاتصالات وغيرها من الشركات والمنشآت الصغيرة، والبرنامج ما زال تحت التأسيس، ومن المتوقع أن يتم تفعيله قريباً، وسوف يسعى البنك إلى وضع الأسس المناسبة لخلق تكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة والناشئة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن اللائحة التنفيذية لتمويل المشروعات الصغيرة والناشئة الصادرة من البنك تضمنت أولويات التمويل والتي من ضمنها تمويل المشروعات التي تقع في المناطق النائية والأقل نمواً، إضافة إلى المشروعات المبنية على الاستفادة من الميزة النسبية للمنطقة التي ستقام بها المشروعات وذلك من خلال التركيز على المحافظات والمدن الصغيرة والمتوسطة الأقل نمواً وبما يكفل التنمية المستدامة والمتوازنة في جميع مناطق المملكة.

وقال: إن عدد القروض الإنتاجية لا تتجاوز ١،٥٪ من جملة القروض، ولا تتجاوز قيمتها في الوقت نفسه ٩٪ من إجمالي قيمة القروض. وهذا يعني التركيز على القروض الاجتماعية. واللجنة توضح أنه تمت مناقشة هذه الملحوظة مع البنك واتضح أن السبب يعود إلى خبرة البنك الطويلة جداً في منح القروض الاجتماعية منذ تأسيسه، وأن هذه الخبرة رفعت كفاءته في التعامل مع القروض الاجتماعية، بينما لم يبدأ بمنح قروض المشروعات إلا قبل خمس سنوات. كما أن عملية تمويل المشروع تمر بعدة مراحل بدءاً من دراسة فكرة المشروع والحالة الائتمانية والمقابلة الشخصية وتقييم دراسة الجدوى الاقتصادية وزيارة الموقع، وهذه المراحل تحتاج إلى مدة زمنية طويلة قبل الموافقة على التمويل، ومع ذلك فالبنك يعمل على معالجة هذا الموضوع.

ولفت د. مارق إلى أنه تم منح قروض ميسرة لتأمين سيارات الأجرة والنقل ومعدات النقل الثقيلة، بلغ عددها ١٢٥٠٢ قرضاً بقيمة "تسعمئة مليون" ريال، وذلك حتى نهاية العام المالي ٢٠١١م، أما شروط إقراض هذا البرنامج فتتم بالتنسيق مع عدة جهات حكومية من أهمها وزارة النقل والإدارة العامة للمرور، أما عن برامج الادخار فقد تم الآتي:

- تشكيل فريق لتفعيل البرنامج والاطلاع على التجارب العالمية.
- التواصل مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف الادخار الوطني في ماليزيا.
- يعمل البنك على استطلاع رأي مؤسسة النقد حيال دور المؤسسة في الإشراف على البرنامج ويعمل البنك على إعداد كراسة شروط لترسية دراسة المشروع على مكتب استشاري متخصص.

وعن مدى كفاية ميزانية البنك البالغة ٢٨٩ مليون ريال لإدارة رأس ماله البالغ "ستة وثلاثين مليار" ريال، قال: إن البنك يعترف بالعجز في ميزانيته ويطالب بدعمها مادياً وبالموظفين، وهو بحاجة إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ موظف متخصص.

ولفت إلى مطالبة أحد الأعضاء بإعطاء البنك ميزة الاكتتابات الأولية في أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام بالقيمة الاسمية، قال: إن اللجنة تؤيد هذا المقترح وستدرس إمكانية تنفيذه مع الجهات ذوات العلاقة.

دور المجالس التشريعية في التنمية الشاملة

د. خالد بن عبدالرحمن السيف

تطورت المجالس التشريعية بتطور المجتمعات، فقد مرت المجتمعات بمرحلة تدار من خلال سلطة واحدة تسيطر على التشريع والرقابة والتنفيذ والقضاء، ومع تطور المجتمعات وتعقيد الحياة الاجتماعية فيها برزت الحاجة إلى من يقوم بالفصل في القضايا بين الناس، وبينهم وبين الجهات الرسمية الأخرى، ومن هذه الحاجة برز القضاء عنصراً آخر في إدارة المجتمعات، ولكن الحياة تعقدت أكثر وأكثر، بدخول عناصر جديدة فيها كعنصر البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد الأمني الداخلي والخارجي ...إلخ.

هذه العناصر حتمت الفصل فيما بينها نظراً لتداخل المهام والأعمال والقضايا والمصالح، فكان لا بد من وجود جهة تقوم بهذا الفصل بشكل محايد، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى جهة ثالثة تقوم بتحديد المهام والأعمال، وتضع الأسس النظامية لعمل كل عنصر من عناصر تكوين الدولة، فالحكومة وحدها غير قادرة على فك التداخل بين عناصر الدولة ككل، خاصة وأن الحكومة تكون مفرداتها طرفاً في هذا التداخل، ومن هذه الحاجة برزت الحاجة إلى كيان ثالث للدولة، ألا وهي المجالس التشريعية، فالمجتمعات (الدولة بمفهومها الحديث) أصبحت تدار من قبل ثلاث سلطات رئيسية، السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وبرزت الحاجة إلى استقلالية هذه السلطات في ظل قانون الدولة. دستورها. نظام الحكم فيها. الذي يحدد مهام وصلاحيات كل واحد من هذه السلطات الثلاث، فالسلطة التشريعية يختلف تركيبها من دولة إلى أخرى وفق محددات مهامها وصلاحياتها، ولكن هناك قاسماً مشتركاً بين جميع هذه المجالس أنها المسؤولة عن سن النظم والقوانين، والقيام بالرقابة على الأجهزة التنفيذية، ولعل البعد الأهم للمجالس التشريعية هو نظرتها الشمولية لمكونات الدولة (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، والقطاع المشترك)، ففي الحالات العادية يأتي مشروع النظام إما من جهة تنفيذية أو من جهة قضائية، وقد يأتي من الجهة التشريعية نفسها، فإن أتى مشروع النظام من خارج الجهة التشريعية، فإن الجهة التي أعدته تكون قد صاغت وصبغت ذلك المشروع من بعد مهامها وصلاحياتها ونظرتها، فإذا أتى المشروع للمجلس التشريعي فإنه يخضع لنظرة شمولية تأخذ في الحسبان مصالح جميع أركان الدولة، ذلك لأن تركيبة أعضاء المجالس التشريعية تكون متنوعة، تتمثل فيها جهات عديدة، فعضو المجلس التشريعي له عينان، عين ينظر فيها لمصلحة محيطة، وعين أخرى ينظر فيها على الوطن، فهو إن لم يفعل ذلك وجد من الأعضاء من يقوّم انحيازه، وبهذا تكون مصلحة الوطن هي المسيطرة على ما يصدر من تشريع من المجالس التشريعية، وهذا ما يضمن أن ما تصدره من تشريعات تخدم استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الشاملة بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وحدة واحدة في محيط دولة تقوم على ثلاثة أركان في إدارتها، على أنه لا يمكن إغفال ما تتعرض له المجالس التشريعية من ضغوط وتكتلات هدفها التحيز والانحياز لأحد عناصر الدولة، ولكن ما يُلقى على أعضاء هذه المجالس من ثقل الأمانة وثقل مسؤولية الضمير، ومراقبة الله، يحد من تأثير تلك الضغوط والتكتلات، وفي أغلب الحالات يتم تقديم مصلحة الوطن كدولة بمختلف عناصرها ومكوناتها على مصلحة مكون واحد، وقد أثبتت التجارب الإنسانية من خلال الممارسة الديمُقراطية للمجالس التشريعية أنها حققت خدمة الوطن كدولة وذلك كقاعدة عامة، ومعلوم أن لكل قاعدة شواذاً.

وهذا النجاح الذي حققته المجالس التشريعية بنظرتها الشمولية لتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف أبعادها ومجالاتها، لم يكن ليتحقق إلا أولاً بدعم تلك المجالس، وثانياً بتقدير أعضائها لجسامة المسؤولية على مستوى الوطن، وهذان العنصران ومدى تحقيقهما في المجلس التشريعي يحددان مدى قدرة المجلس على تقديم خدمة التنمية الشاملة (غير المنحازة) على مستوى الوطن وأركان الدولة، ويحددان كذلك مستوى الشفافية ومدى ما وصل إليه ذلك المجلس من تطور مقارنة بمثله من المجالس.

عضو مجلس الشورى

برلمانيون أوكرانيون ينوهون بدور المملكة في خدمة الأمن والسلام الدوليين

حرص أوكراني على تطوير العلاقات مع المملكة

نائب وزير الخارجية الأوكراني: المملكة دولة رائدة في خدمة القضايا الإقليمية والدولية

تغطية : علي الخضير

نوه معالي رئيس البرلمان الأوكراني (المجلس الأعلى) فلوديمير ليتفين بالعلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية أوكرانيا التي تشهد تطوراً وتنامياً في مختلف المجالات بدعم واهتمام من القيادتين في البلدين.

وأكد حرص أوكرانيا وسعيها الدائم لتعزيز علاقاتها مع المملكة ودعمها وتوسيع آفاقها بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين، مشيراً إلى أن تبادل الزيارات بين البلدين من شأنه أن يرتقي بعلاقات التعاون بينهما في مختلف المجالات لا سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعليمية.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في مقر البرلمان وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لأوكرانيا برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله بن زامل الدريس وعضوية أعضاء مجلس الشورى أعضاء اللجنة معالي الدكتور سعيد بن محمد المليص والدكتور صالح بن محمد الشعيبي والدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان والدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي.

ولفت معالي فلوديمير ليتفين النظر إلى العديد من الاتفاقيات بين المملكة وأوكرانيا التي تم توقيعها أو التي مازالت مشاريع اتفاقيات تدرس من قبل الجهات المعنية في البلدين وسيتم توقيعها قريباً الأمر الذي يؤكد حرصهما على توسيع آفاق التعاون بينهما لا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية.

وأشار إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في أوكرانيا في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية، منوهاً إلى وجود إمكانات لتطوير التعاون بين بلاده والمملكة في مجالات الطاقة النووية السلمية والملاحة الجوية.

من جهته عبر رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الدريس عن شكره لمعاليه على حسن الاستقبال وكرم الضيافة مؤكداً الدور المهم للجنتي الصداقة في البلدين في دعم وتعزيز العلاقات بينهما لما للدبلوماسية البرلمانية من دور كبير في تنمية العلاقات الدولية.

ونقل لمعاليه تحيات معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وتمنياته لأوكرانيا حكومة وشعباً مزيداً من التقدم والازدهار.

وأشار إلى الزيارة الرسمية التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى لجمهورية أوكرانيا وما أسفرت عنه من التأكيد على أهمية تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني.

وقدم نبذة عن مجلس الشورى وآلية العمل فيه وفي لجانه المتخصصة وعلاقاته البرلمانية مع مختلف البرلمانات والمجالس التشريعية في مختلف دول العالم ومنها البرلمان في أوكرانيا.

وأكد حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين على دعم وتعزيز العلاقات مع أوكرانيا بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

وأشار إلى إنشاء مجلس الأعمال السعودي الأوكراني لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين واستشراف آفاق تطوير التعاون إلى مجالات أوسع، إلى جانب تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين ما يعزز هذه العلاقات والدفع بها إلى الأمام بما يحقق آمال وتطلعات القيادتين في المملكة وأوكرانيا.

في ذات السياق التقى وفد مجلس الشورى رئيس لجنة العلاقات الدولية في البرلمان عضو لجنة الصداقة الأوكرانية السعودية بالبرلمان الأوكراني أوليك بيلاروس الذي نوه في بداية اللقاء إلى الزيارة التي قام بها أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الأوكرانية السعودية بالبرلمان الأوكراني إلى المملكة العربية السعودية، منوهاً بما حققته المملكة من نمو وتطور تجسد في مظاهر التنمية الشاملة التي تحققت على أرض الواقع وشاهدها أعضاء الوفد البرلماني الأوكراني، كما أشار إلى الزيارة التي قام بها وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى أوكرانيا مؤخراً وعدها دليلاً على حرص المسؤولين في مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني على تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين التي تدفع بالعلاقات الثنائية بين المملكة وأوكرانيا وتعززها نحو آفاق أرحب خاصة في المجالات الزراعية والاقتصادية.

وأكد ثقته في تنامي علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في ظل حرص القياديتين في المملكة وأوكرانيا على تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة.

ودعا رجال الأعمال السعوديين والشركات الزراعية الكبرى في المملكة إلى زيادة استثماراتهم في المجال الزراعي في أوكرانيا والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة حيث تعد أوكرانيا من الدول التي تحتل مركزاً متقدماً في مجال زراعة الحبوب والشعير على مستوى العالم، إذ يتوفر بها نحو ١٤ مليون طن من الحبوب سنوياً للتصدير إلى الخارج، مشيراً إلى أن القوانين في أوكرانيا تسمح بتأجير الأراضي الزراعية لمدة طويلة، إلى جانب أن الحكومة الأوكرانية تعمل على تطوير قانون يسمح ببيع الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب غير أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت للدراسة والبحث.

من جانبه عبر رئيس وفد مجلس الشورى عن شكره لرئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوكراني على ما عبر عنه من إعجاب لما شاهده في المملكة من تطور حضاري وتنموي شامل.

كما عبر باسم مجلس الشورى عن الشكر للبرلمان الأوكراني على موقفه الداعم لمجلس الشورى عند رغبته الانضمام إلى اتحاد البرلمان الدولي.

وأكد حرص المملكة على تعزيز العلاقات مع أوكرانيا وتوسيع آفاقها وتطلعها إلى بناء علاقات قوية ومتينة مع أوكرانيا في مختلف المجالات ولا سيما في المجالات الزراعية والاقتصادية والتجارية.

حضر اللقاءين سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوكرانيا جديع بن زبن الهذال وسفير أوكرانيا لدى المملكة بيرتو كولوز ورئيس لجنة الصداقة البرلماني الأوكرانية السعودية في البرلمان الأوكراني يفهين دوبرياك.

على صعيد آخر قام أعضاء وفد لجنة الصداقة السعودية الأوكراني بمجلس الشورى بجولة في أروقة مقر البرلمان الأوكراني واستمعوا إلى شرح عن تاريخ البرلمان وآلية العمل فيه وعدد أعضائه في الوقت الحالي ودوره في التشريعات ومساءلة أعضاء الحكومة، كما شاهدوا قاعات الاجتماعات والقاعة الرئيسة لاجتماعات البرلمان.

تجدر الإشارة إلى أن عدد أعضاء البرلمان الأوكراني ٤٥٠ عضواً بينهم ٣٥ امرأة وينتخب أعضاؤه بالكامل كل خمس سنوات، ويسمح نظام البرلمان لمن بلغ الحادية

والعشرين من عمره من أبناء أوكرانيا الترشح لعضوية البرلمان.

في السياق ذاته نوه رئيس لجنة الشؤون الخارجية عضو لجنة الصداقة البرلمانية الأوكرانية السعودية في البرلمان الأوكراني بجهود المملكة العربية السعودية ودورها الرائد في إشاعة الحوار والتفاهم بين الشعوب وإحلال الأمن والسلام الدوليين وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط معرباً عن الأمل في إنهاء الأزمات والقضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة القضية الفلسطينية والوضع الراهن في سوريا وفق الرؤية التي طرحتها المملكة.

وأشاد بجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وعدها مثالاً على دور المملكة في توثيق العلاقات بين شعوب دول العالم وترسيخ قيم الحوار والتفاهم، حيث تضم الجامعة طلاباً متميزين من جميع دول العالم.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الصداقة البرلمانية الأوكرانية السعودية في البرلمان الأوكراني مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى. وأشار أحد أعضاء اللجنة الأوكرانية إلى التعايش السلمي بين أتباع الديانات السماوية في أوكرانيا، حيث يعيش الأوكرانيون وبمن بينهم المسلمون سواسية في الحقوق والواجبات منوهاً إلى حاجة المسلمين الأوكرانيين في إقليم القرم بأوكرانيا إلى بناء المساجد ويعولون على المملكة العربية السعودية مساعدتهم في ذلك بوصفها رائدة العالم الإسلامي.

وعبر أعضاء اللجنة الأوكرانية عن تمنياتهم للمملكة قيادة وحكومة وشعباً المزيد من التقدم والازدهار ولمجلس الشورى التوفيق في ممارسة صلاحياته واختصاصاته وتطوير علاقاته البرلمانية مع جميع البرلمانات في مختلف دول العالم وفي مقدمتها البرلمان الأوكراني.

من جهته أعرب رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الدريس عن شكره وتقديره لأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الأوكرانية السعودية بالبرلمان الأوكراني على مشاعرهم النبيلة تجاه المملكة العربية السعودية.

وأشار إلى أن جهود المملكة العربية السعودية في إشاعة التسامح والتفاهم بين الشعوب تنطلق من حرصها على إحلال السلام والأمن في مختلف ربوع الأرض تحقيقاً لمبدأ العدل وترسيخ مبدأ الحوار والتعايش السلمي بين الشعوب، مشيراً إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي التي تحققت على أرض الواقع في العاصمة الأسبانية مدريد، حيث عقد المؤتمر العالمي للحوار بين أتباع الديانات السماوية والحضارات المختلفة في شهر يوليو العام ٢٠٠٨ م تبعه الاجتماع عالي المستوى في مقر الأمم المتحدة وانتهاء بإنشاء المركز الدولي للحوار العالمي في العاصمة النمساوية فيينا حيث تكفلت المملكة العربية السعودية بجميع تكاليف إنشاء المركز وتمويله.

ولفت النظر إلى دور آخر اضطلعت به المملكة لا يقل شأناً عن مبادرة الحوار العالمي ويتمثل في المساعدات والقروض الميسرة التي قدمتها المملكة للعديد من دول العالم وبخاصة النامية منها تجاوزت قيمتها حتى الآن المليار دولار للمساهمة في مشروعاتها التنموية، أو تقديم العون والإغاثة للشعوب التي تتعرض لكوارث طبيعية.

ونوهت جمهورية أوكرانيا بالمكانة الرائدة للمملكة العربية السعودية ليس على المستوى الإقليمي بل في العالم أجمع، فهي تقوم بدور رئيسي في خدمة القضايا العربية والإسلامية والأمن والسلم الدوليين مما أكسبها احترام جميع دول العالم.

وأبدت ارتياحها لمستوى العلاقات مع المملكة العربية السعودية رغم قصر عمرها الزمني.

جاء ذلك خلال استقبال نائب وزير الخارجية الأوكراني ممثل أوكرانيا للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ايفجين ماكيتينكو في مكتبه بمقر الوزارة في كييف وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى.

وأكد حرص بلاده على تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية وتطويرها لتشمل مجالات أوسع، مشيراً في ذات السياق إلى الزيارات المتبادلة بين الجانبين التي تؤكد حرص البلدين على توسيع

أفـاق التـعـاون بينهما واستكشاف سبل تنميته. وعبر عن تقدير أوكرانيا لمواقف المملكة تجاه مختلف القضايا في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة من الوضع الراهن في سوريا، مشيراً إلى أن النظام في سوريا تأخر كثيراً في اتخاذ مبادرات من شأنها إنهاء الأزمة منذ بدايتها، وقال "نحن نقول للسوريين أنتم تأخرتم في اتخاذ أي مبادرة لتجنيب سوريا ما يحدث فيها الآن".

من جهته عبر رئيس وفد مجلس الشورى الأستاذ عبدالله الدريس عن شكره لنائب وزير الخارجية الأوكراني على مشاعره تجاه المملكة منوهاً إلى أن جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في خدمة القضايا العربية والإسلامية هي مبدأ راسخ في سياسة المملكة التي تقوم على الحق والعدل ونصرة المظلوم.

ولفت النظر إلى أن المملكة تلتزم سياسة عدم التدخل في شؤون الآخرين ولكنها في ذات الوقت لا يمكنها السكوت عن الظلم الذي يتعرض له أي شعب من النظام الحاكم في بلاده، فما يجري في سوريا هي مذابح ترتكب على يد القوات الأمنية والعسكرية في سوريا وهذا يستلزم عدم السكوت عن مثل تلك الجرائم بل من الحق والعدل الوقوف إلى جانب الشعب السوري وهذا ما التزمت به المملكة منذ بداية الأزمة في سوريا وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه ما يتعرض له أبناء الشعب السوري من قتل وتهجير على يد قوات النظام في سوريا.

وأشار إلى جهود المملكة في خدم السلام والأمن الدوليين وإشاعة التسامح والتفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب من خلال الحوار الذي حقق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الريادة العالمية فيه عبر مبادرته للحوار العالمي الذي تحقق على أرض الواقع عبر مؤتمر مدريد للحوار بين أتباع الديانات السماوية والحضارات المختلفة وإنشاء المركز الدولي للحوار العالمي في العاصمة النمساوية فيينا ليكون مقراً وملتقى للحوار بين أطياف القيادات الدينية والثقافية والحضارية في العالم.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز وتنمية العلاقات الثنائية بين المملكة وأوكرانيا في مختلف المجالات، كما تم التطرق إلى مختلف القضايا الإقليمية والدولية الراهنة وموقف البلدين منها.

حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوكرانيا جديع بن زبن الهذال وسفير أوكرانيا لدى المملكة بيرتو كولوز.

من جهة أخرى حضر أعضاء وفد مجلس الشورى حفل العشاء الذي أقامه تكريماً لهم سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أوكرانيا جديع بن زبن الهذال بحضور السفراء العرب لدى أوكرانيا وأعضاء لجنة الصداقة الأوكرانية السعودية في البرلمان الأوكراني وأعضاء السفارة السعودية.

على صعيد آخر قام أعضاء وفد مجلس الشورى بزيارة للمتحف الحربي في مدينة كييف الذي يجسد الآلام التي عانى منها الشعب الأوكراني وعدد من دول المنطقة من الحرب العالمية الثانية، حيث سجل بالصور الموثقة والآلات الحربية التي استخدمت في الحرب خلال الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ م، ووسائل التعذيب التي تعرض لها أبناء الشعب الأوكراني خلال الحرب. واستمع أعضاء الوفد خلال تجولهم في قاعات المتحف إلى شرح مفصل عن محتويات كل قاعة.

كما قام وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بزيارة إلى المتحف الوطني "تشرنوبل" الذي شيد قبل نحو عشرين عاماً لتجسيد كارثة المفاعل النووي "تشرنوبل" التي وقعت في العام ١٩٨٦ وراح ضحيتها عشرات الآلاف من أبناء الشعب الأوكراني والدول المجاورة، حيث يجسد المتحف بالصورة الأضرار التي أعقبت وقوع الكارثة والجهود التي بذلتها كافة الجهات المعنية في أوكرانيا لإجلاء سكان البلدات والقرى المجاورة لموقع المفاعل. كما يتضمن المتحف بعض الأجهزة والملابس التي استخدمت في عمليات الإنقاذ، وصوراً لبعض الضحايا من الجنود والعاملين في فرق الإنقاذ الذين قضوا في الحادث.

أهلاً بسلمان الوفاء

د ابراهيم بن عبد الله السليمان

نحمد الله سبحانه وتعالى أن قيض لبلادنا قيادة حكيمة تتولاها وترعى شؤونها رجالاً أوفياء صدقوا ماعاهدوا الله عليه فتعاقبوا على تحمل المسؤولية ونذروا حياتهم لخدمة مصالح وقضايا أمتهم ها هو خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله يصدر أمره الكريم باختيار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع، هذا الركن من أركان القيادة في بلدنا يأتي اختياره تتويجاً لعطاءت وإنجازات سموه في مسيرته العملية صاحب فكر مستنير وثقافة عالية أمضى أكثر من خمسة عقود في خدمة هذه البلاد وأهلها، يملك رؤية سديدة ممزوجة بالخبرة الإدارية الطويلة جعلته يتصدى للكثير من قضايا الوطن والمواطن، أسهم في تنمية بلاده عبر المناصب التي كان يتقلدها واللجان التي كان يرأسها جاء الأمير سلمان ليكمل المسيرة التي بدأها سمو الأمير سلطان وسمو الأمير نايف رحمهما الله، حضرت مجلس الأمير سلمان أكثر من مرة شاهدته متفائلاً دائماً يحب الخير للجميع يتلمس احتياجات الناس، رفيق بهم حريص على قضى حوائجهم يعطي توجيهاته الدقيقه ويتابعها، الحديث عن سلمان الإنسان، سلمان المثقف، سلمان الشهامة والمروءة حديث يطول وحسبي أنه شرف بمسابقة تحمل اسمه وهو شرف لا يضاهيه شرف (مسابقة الأمير سلمان لحفظ القرآن الكريم)، هذا بالإضافة إلى حبه المتأصل للعمل الخيري والإنساني، حيث ترأس خلال فترة حياته المديدة بإذن الله العديد من اللجان والهيئات أكثر من سبعة وثلاثين جمعية وهيئة، ومن هذه الجمعيات التي كان يرأسها جمعيات لجمع التبرعات لمساعدة المحتاجين والمتضررين من السيول والزلازل والكوارث في العالمين العربي والإسلامي، ولعل أقدم هذه اللجان لجنة التبرع لمنكوبي السويس والجزائر عام ١٩٥٦م ومساعدة أسر شهداء الأردن وفلسطين من عام ١٩٦٧م، فأهلاً بسلمان الوفاء سنداً وعضداً أميناً لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله.

عضو مجلس الشورى

"غابية" متناقصة.... رغم كل المساوئ....؟! (٢-٢)

د. صدقة يحيى فاضل

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥م، صدر "ميثاق الأمم المتحدة" (دستور العلاقات الدولية الحالي) و"وثيقة حقوق الإنسان"، وعشرات المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الكبرى الأخرى.... المنظمة للعلاقات الدولية، والمقننة لجوانبها المختلفة – بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وبمضمون تجاوز وفاق – بمراحل – كل المعاهدات والاتفاقات الدولية السابقة، منذ أن ظهرت "الدول". وكل ذلك أسهم – دون شك – في "أنسنة" هذه العلاقات، وإضفاء شيء من "العدالة" الدولية على سيرها.... عكس ما كان عليه الأمر قبل القرن العشرين، وما قبله. صحيح، أن طبيعة العلاقات الدولية ما زالت – بصفة عامة – على سيرتها الأولى، وجوهرها الأساسي. ولكن هذه القوانين (الشرعية الدولية) مست هذا الجوهر بما أصلحه قليلاً. فلعل أهم ما يميز جوهر هذه العلاقات هو: سيادة خاصية "الفوضى"..... في معظمها. أي: عدم وجود جهة عليا تتولى عملية "الحكم" بين الدول، وتعترف لها الدول بهذا الحق. أي، بمعنى آخر، عدم وجود حكومة عالمية واحدة ..... تضع القوانين، وتشرف على تنفيذها، والمقاضاة بشأنها. وبسبب سيادة هذه الخاصية أصبح قانون: القول الفصل لصاحب الإمكانات الأقوى والأكبر (قانون الغاب) هو السائد... حيث القوي من الدول غالباً ما يستطيع فرض إرادته على الأضعف – عند اختلاف "مصالح" الطرفين. وفي الواقع، يمكن ضغط العلاقات (السياسية) الدولية في ظاهرتين (متناقضتين) رئيستين، هما: التعاون (السلام) والصراع (الحرب)، وما بينهما. وهناك، بالطبع، مستويات متعددة مختلفة للتعاون..... فهو يبدأ بالاتصالات الودية بين المسؤولين الحكوميين، ويتصاعد إلى درجة التلاحم و"الاتحاد" بين الأطراف المعنية. كذلك الصراع.... قد يبدأ من تبادل العبارات غير الودية ..... ليصل إلى درجة النزاع ، وتبادل إطلاق النار – والحروب. ويمكن القول أن علاقة أي دولة بأخرى، في أي وقت معين، تحتوي على عناصر من الظاهرتين..... التعاون (الاتفاق) والصراع (الخلاف). وقد يغلب التعاون على العلاقة، وقد يغلب الصراع. ومن النادر أن لا ترتبط كل دولة من دول العالم بعلاقات مع غيرها من الدول الأخرى، وخاصة في العصر الحالي..... حيث سهل الاتصال والمواصلات، بما جعل العالم الآن عبارة عن "قرية كبيرة" واحدة – كما يقال. وحتم ذلك احتياج كل جزء من العالم إلى الآخر..... في عصر "الاعتماد المتبادل"..... وقد وضعت قوانين ومعاهدات شتى – كما ذكرنا – للحيلولة دون هيمنة قانون الغاب... ولتقليص "غابية" هذه العلاقات، لأقل حد ممكن. وبالفعل، نتج عن وجود هذه القوانين حصول تناقص ملحوظ في "الغابية" المذكورة. ولنأخذ مثلاً فقط على ما نقول. حصل الهجوم الأمريكي على العراق في العام ٢٠٠٣ م، وما قبله بسنوات. إذ غزت أميركا العراق – بعد حصار جائر – واحتلته..... رغم معارضة معظم دول العالم، وضد كل القوانين والأعراف التي تتشكل منها "الشرعية الدولية". ألا يشير ذلك إلى استمرار قانون الغاب، في ساحة هذه العلاقات، على وتيرته الأولى؟! والجواب هنا ليس هو بالنفي المطلق – في رأيي. صحيح، أن ما حصل هو عدوان سافر، وتم رغماً عن الشرعية الدولية، وبدون أدنى سند منها. ولكن، ألم تكن هناك معارضة دولية شديدة وملموسة ضده؟ ألم تؤسس تلك المعارضة على مبادئ مرجعية واضحة ؟! ألم "تتحايل" الإدارة الأمريكية السابقة المحافظة والمتطرفة على "المجتمع الدولي"... لتمرير عدوانها، وتبذل قصارى جهدها للحصول على "تفويض" بضرب العراق؟! ماذا لو حصل هذا العدوان في القرن الثامن عشر، مثلاً؟! لو وقع ذلك الهجوم في الماضي – حتى القريب – لم ..... كما يمر غيره.... دون اكتراث، أو استهجان يذكر، مقارنة بما عليه الحال الآن... ولعل هذا يبرر قولنا بأن قانون الغاب الذي يسود العلاقات الدولية منذ أن بدأت، حتى الآن، قد أصبح أقل حدة.

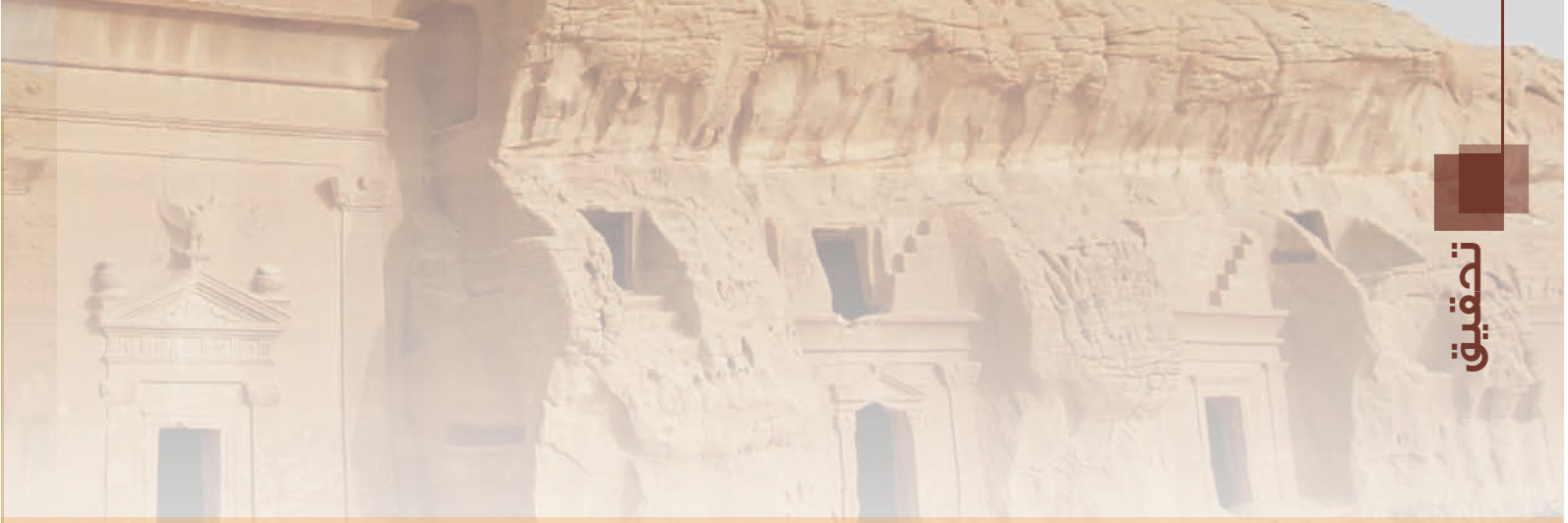

السياحة الداخلية تحترق بين حرارة الصيف... ولهيب الأسعار

الأستاذ الجهني: الهيئة قدمت دراسة لتلافي ارتفاع الأسعار

نائب رئيس هيئة السياحة: الهيئة حريصة على مراقبة الوجهات السياحية وعقوبات بحق المتجاوزين

تحقيق : موسي مرزوق

أصبح النشاط السياحي بالمملكة واقعاً ملموساً يفرض وبشدة أهميته، كونه من أبرز النشاطات في مختلف البلاد، ورافداً اقتصادياً مهماً، وذلك لكثافة الأعداد البشرية التي تطمح لقضاء إجازة سياحية، وهذا الاتساع الهائل لمجالات النشاط السياحي جعل الكثيرين يخططون منذ وقت مبكر من العام لقضاء إجازة سياحية وتبدأ استعدادات الأسر في وقت مبكر لقضاء إجازة ممتعة، كما أن الأطفال الذين ينشأون داخل الأسرة وينتقلون معها في رحلاتهم السياحية الداخلية، يصبح ذلك السلوك جزءاً من تكوينهم وتصبح السياحة الداخلية سلوكاً دائماً لهم، بدلاً من السياحة الخارجية التي تشكل نوعاً من التهديد الثقافي لبعض قيمنا وسلوكياتنا والتي ذهب ضحيتها عدد من الشباب. إضافة إلى تعريفهم بأجزاء الوطن الرحيب ومنجزاته ومدخراته الحضارية.

وقد واكبت الهيئة العامة للسياحة والآثار التطورات والأساليب الحديثة لمفهوم الاصطياف، وسخرت وسائل التقنية لخدمة السياحة في المملكة، وقامت بتفعيل العديد من البرامج والمهرجانات وتطوير البنية التحتية للقطاع السياحي في المملكة.. ولا ريب في أن يشوب هذا التطوير شيء من القصور والثغرات في مسيرته التنموية، حيث يعاني الكثير من المواطنين من ارتفاع أسعار الشقق السياحية والفنادق والاستراحات، واشتعالها أثناء الفترة الصيفية، في هذا التحقيق نتعرف عن كثب على أبرز هموم السياحة الداخلية ودور الهيئة في مجابهة هذا الغلاء.. ورصد انطباع المواطنين وخياراتهم البديلة وأسباب عزوف الكثيرين عن السياحة الداخلية..

الهيئة العامة للسياحة والآثار تواجه ارتفاع الأسعار بحزمة من الحلول

الأستاذ عبد الله بن سلمان الجهني نائب الرئيس للسياحة في الهيئة العامة للسياحة والآثار أوضح أن الهيئة سعت منذ توليها الإشراف على قطاع الإيواء السياحي إلى الإسهام في رفع مستوى الخدمة المقدمة والتأكد من ملاءمة الأسعار، وسعت لتحقيق ذلك من خلال إعادة تصنيف كافة الفنادق والوحدات السكنية المفروشة، بعد اعتماد معايير جديدة تتوافق والمعمول به عالمياً، وأولت الهيئة منذ تأسيسها موضوع أسعار الخدمات السياحية اهتماماً كبيراً، وقدمت للدولة دراسة متخصصة أوضحت فيها أسباب ارتفاع أسعار الخدمات السياحية، وكان من أهمها الموسمية الواضحة في بعض الوجهات السياحية، وقلة مرافق الإيواء السياحي مقابل حجم الطلب المتنامي، وإحجام بعض المستثمرين من الدخول في المجال السياحي نظراً

لمحدودية المحفزات المقدمة من الدولة، وعدم وجود تصنيف أو أنظمة في الوقت الماضي تحمي المتميز، وتحقق العدالة في المنافسة، وتضمنت الدراسة عدة سبل لعلاج ارتفاع الأسعار، ومن ذلك إيجاد برامج حكومية للتمويل السياحي أسوة بالقطاعات الأخرى التي احتضنتها الدولة، وتقديم حزمة من الحلول للتغلب على مشكلة السياحة الموسمية التي تخنق الاستثمار، وترهق السياح ماديا، ومن هذه الحلول دراسة الإجازات المدرسية، وتحفيز أنماط سياحية جديدة مثل سياحة المعارض، والمؤتمرات وتشجيع سياحة نهاية الأسبوع، وهو ما يكفل المزيد من الإشغال للمواقع السياحية ويؤدي إلى خفض الأسعار. إضافة إلى إصدار الهيئة سياسة تسعير خدمات الإيواء. كما حددت الهيئة فترات معينة تحت مسمى المواسم السياحية وأعطت الحق لمرافق الإيواء السياحي بزيادة محددة من قبل الهيئة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪، وهذا أمر متعارف عليه عالمياً في صناعة الفندقة.

لا يوجد تناسب بين متوسط دخل المواطن وأسعار الفنادق والشقق السياحية

وهذا كله لا يعني عدم وجود تجاوزات للأسعار ولكن الهيئة تؤكد حرصها على مراقبة ذلك بشكل مستمر وخاصة في المواسم وفي الوجهات السياحية التي يرتفع فيها الطلب بشكل كبير.

وتأمل الهيئة من السائحين إبلاغها في حال وجود تجاوز وارتفاع في الأسعار من قبل أي منشأة سياحية، ومؤكدا أن الهيئة ستواجه الهيئة أي تجاوز بكل حزم، وقد أوقعت عقوبات مالية ونظامية وصلت إلى إغلاق العديد من المنشآت نتيجة للتلاعب بالأسعار. كما أنها تهيب بكافة المواطنين والمقيمين الإبلاغ عن أية ملاحظات أو شكاوى بهذا الخصوص من خلال مركز الاتصال السياحي على الرقم المجاني (٨٠٠٧٥٥٠٠٠٠) أو عن طريق موقع الهيئة الإلكتروني (www.scta.gov.sa)، أو بزيارة أحد أجهزة التنمية السياحية لأي من مناطق المملكة.

الخدمات السياحية لا ترقى لطموح المواطن

وتطرق الجهني إلى الخدمات السياحية المقدمة.. قائلاً: سبق أن أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار في أكثر من مناسبة، على أن السياحة الداخلية لن تتطور بالشكل المأمول، ما لم يتم تطوير الخدمات المتعلقة بها، وأشار سموه إلى أن الخدمات السياحية في المملكة لا تزال أقل من طموحات ومتطلبات المواطن التي تطورت عما كانت عليه، وأن المواطن السعودي يستحق أن تقدم له

سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار الأمير سلطان بن سلمان

الخدمات السياحية المتطورة التي تليق به وبمكانة المملكة. وقال سموه: "إن التحدي الأكبر أمام السياحة الداخلية هو ما تعانيه من نقص وضعف في الخدمات لاسيما خدمات النقل واستراحات الطرق، مضيفاً سموه: "إذا أردنا أن نوطن السياحة فلابد أن نطور الخدمات وهو جهد لا يناط بالهيئة وحدها وإنما بعدد من الجهات المشرفة على الخدمات المتعلقة بالسياحة والأماكن السياحية".

توقعات الهيئة بشأن هذا الصيف

وتابع الجهني حديثه حول التوقعات لصيف هذا العام، مبيناً ما أشارت إليه دراسات مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس) التابع للهيئة إلى نمو السياحة المحلية بنسبة ٥٪ خلال فترة

الصيف لهذا العام ١٤٣٣هـ، مقارنة بصيف عام ١٤٣٢هـ، وارتفاع عدد الرحلات السياحية المحلية إلى ٦ ملايين رحلة سياحية، مقابل ٥،٧ ملايين رحلة سياحية متحققة لنفس الفترة من صيف العام الماضي، بنسبة نمو مقدارها ٥٪ وارتفاع مصروفات الحركة المحلية لصيف هذا العام إلى ٧,٤ مليار ريال، مقابل دخل متحقق بلغ ٦,٥ مليار ريال لصيف العام الماضي، بمعدل زيادة ١٤ ٪.

تكلفة أسبوعين سياحة داخلية تعادل إقامة شهر اصطياف في الخارج

وأفاد الضيف أن للهيئة جهوداً في الرقابة على مرافق الإيواء بأماكن إقامتها، وتسويق المناطق كوجهات سياحية عبر حملة "عشها تكتشفها" التي أطلقتها الهيئة بهدف إبراز التنوع في السياحة السعودية والتركيز على مناطق الجذب السياحي مع إبراز عروض منظمي الرحلات السياحية. وتستمر الحملة الإعلامية مدة شهرين تزامناً مع بدء موسم الصيف لتسويق الوجهات السياحية المحلية تحت شعار "السعودية... عيشها تكتشفها".

وتركز الحملة على حث المواطنين على الاستمتاع بالتجربة السياحية المحلية كوسيلة لاكتشاف المقومات الغنية في المملكة وإبراز ما تمتلكه المملكة من غنى في تنوع أنماطها السياحية يناسب مختلف شرائح المجتمع السعودي.

وبين الجهني أن فترة الصيف هذا العام تمتد لحوالي ٨٦ يوماً وتتضمن فترة عيد الفطر المبارك وما بعدها حتى بدء العام الدراسي، وعدد مهرجانات الصيف زادت بنسبة ١٧٪ مقارنة بعدد المهرجانات الصيفية في ٢٠١١، والفعاليات والأنشطة السياحية هذا العام ستقام في ١٠ مناطق بالمملكة، وسوف تسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي للمنطقة التي يقام بها المهرجان، بجانب تسويق وإبراز الوجهات السياحية وتحقيق الجذب السياحي.

أوجه الاستفادة من الإعلام الحديث

وسلط الضوء على أهمية الإعلام الإلكتروني ودوره كوسيلة جديدة فاعلة للتأثير في المجتمع، وقال: واكبت الهيئة من خلال أنشطتها وبرامجها الإعلامية والتسويقية المتعددة الإعلام الجديد حيث خصصت صفحات إلكترونية للسياحة السعودية على عدد من المواقع الإلكترونية التفاعلية.

وتهدف صفحة "السياحة السعودية بشعارها "غنية بتنوعها" على مواقع الفيس بوك والتويتر وقناة اليوتيوب وعدد من المنتديات السياحية، إلى تقديم كافة المعلومات والعروض والبرامج السياحية والفعاليات الخاصة بالسياحة في المملكة العربية السعودية... وتحتوي صفحات "السياحة السعودية" على دليلك السياحي، ودليل "كل ما يود السائح معرفته"، ودليل الزائر للآثار والتراث، ودليل الزائر للتسوق، صوراً لأبرز المواقع السياحية والأثرية والتراثية التي تزخر وتشتهر بها المملكة العربية السعودية.

العزوف عن السياحة يسبب مشاكل أسرية واجتماعية ونفسية

إقرار خطة تنموية للقطاع السياحي

وعرَّج الضيف بالحديث عن إنجازات الهيئة العامة للسياحة والآثار خلال العام الماضي موضحاً "الهيئة قامت خلال الفترة المنصرمة بإطلاق منظومة من المبادرات والمشاريع، ضمن مبادرة

تعزيز البعد الحضاري، والذي يلقى تأييداً كريماً من مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين يحفظهما الله. حيث قامت الهيئة في الفترة المنصرمة وتزامناً مع التحولات الكبيرة في السياحة الوطنية بمراجعة وتحديث شامل للإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، وإقرار خطة تنفيذية للسنوات الثلاث القادمة، شملت الوجهات السياحية الكبرى، وباكورتها مشروع العقير، والمواقع والمسارات السياحية المنتشرة في أنحاء بلادنا، ومواقع التراث العمراني والآثار، ومنظومة المتاحف الجديدة، وبرامج تدريب الكوادر الوطنية، ومسارات تطوير المنتجات السياحية، وبرامج التمويل، وتحقيق اللامركزية من خلال تعزيز قدرات المناطق على إدارة السياحة المحلية ضمن برنامج (تمكين)، وتستشرف الهيئة في المرحلة القريبة القادمة، وبما تتلقاه من دعم ومتابعة من المقام السامي الكريم ومجلس الوزراء الموقر، صدور منظومة من القرارات المهمة من الدولة رعاها الله، والتي تشمل تطوير شامل ومتكامل للمشاريع المتعلقة بالمواقع الأثرية والتراثية والمتاحف، وتطوير آليات التمويل والدعم الحكومي لقطاعات الاستثمار السياحي والتوسع في ذلك.

وكشف الأستاذ عبد الله الجهني عن عدد من المشروعات السياحية والتي تمثلت في إقامة العديد من المهرجانات المتخصصة بالاستفادة مما يميز كل منطقة على حدة، فأقامت مهرجان الورد في الطائف والحريد في جازان والزيتون في الجوف والتمور بالقصيم والعسل في الباحة وغيرها من المهرجانات التي تبرز خصائص كل منطقة وتعود بالنفع على تطوير المنطقة وزيادة الاستثمار المحلي فيها وإنعاش أسواقها، وكلها تصب في النهاية في صالح أهالي هذه المناطق، هذه المهرجانات تزداد رسوخاً وشهرة وتجديداً عاماً بعد آخر وصارت تجتذب آلاف الزوار إليها من كل مكان. وكذلك سياحة الأعمال والمؤتمرات، فلا يكاد يمر يوم تقريباً في المملكة إلا ونجد مؤتمراً أو معرضاً يُقام في أحد المناطق، مما يخلق رواجاً سياحياً. وتسعى الهيئة كذلك لاستثمار الإجازات لتحفيز المواطنين والمقيمين على القيام برحلات سياحية في مختلف مناطق المملكة والاستمتاع بما تشهده من فعاليات سياحية وما تتميز به من أجواء معتدلة ومقومات وأماكن طبيعية جميلة.

على الجانب الآخر تعرفت المجلة على رأي المواطن/ في الخدمات السياحية بالداخل حيث علق مزعل جاحم العنتر... الذي اصطحب أطفاله في زيارة للترفيه والترويح في إحدى المتنزهات على عوائق السياحة الداخلية.. وأسباب العزوف عنها مبيناً أن أبرز أسباب العزوف عن سياحتنا الداخلية قد تكون ارتفاع وتباين أسعار الشقق المفروشة والفنادق والاستراحات، في مختلف مناطق المملكة السياحية، إضافة إلى تكرار البرامج الترفيهية من قبل الجهات المعنية. وبالرغم من النمو الذي يشهده القطاع

السياحة الداخلية تهدف إلى تعريف الأسرة والأبناء بمنجزات ومدخرات بلادهم

السياحي الداخلي، إلا أنه لا زال دون الطموح. وهناك مشكلة أخرى تظل هاجساً لقاصدي السياحة، وهي عدم وجود حجوزات طيران أغلب الأحيان، مما يجعل قاصد الرحلة الداخلية يعزف عن مشروعه السياحي، ويضطر للبحث عن الترفيه والتنزه خارج حدود الوطن، أو بقي داخل مدينته يتنزه مصطحباً أسرته بين الفينة والأخرى في المتنزهات والحدائق العامة، ومدن الملاهي الترفيهية، كما يحدث معنا حالياً، فأنا أصطحبت أطفالي إلى المنتزه لعدم قدرتي

المالية على السفر إلى مناطق السياحة الداخلية في المملكة، كمدينة الطائف أو جده، أو أبها، والمناطق الجنوبية ذات الطبيعة الخلابة.

وحول ارتفاع الأسعار أوضح: "تستغل فترة الإجازة الصيفية في مناطقنا السياحية الداخلية برفع أسعار الشقق والفنادق فتلتهب الأسعار وتتضاعف، ويصاب ملاك العقار السياحي بالهلع والجشع.

وتابع: "إن تكلفة أسبوعين نقضيها في مكة أو أبها أو الدمام أكثر من كلفة شهر نقضيه في أي منتجع سياحي عالمي. هذه الحقيقة قد تكون من أبرز العوائق للسياحة الداخلية، فالسائح الذي يبحث عن الراحة يحسب في نفس الوقت تكلفة تلك الراحة، والسبب في ذلك عدم نمو صناعة السياحة الداخلية بما يحقق التطلعات، وعدم وجود نسبة وتناسب بين متوسط دخل الفرد والتكلفة السياحية، وبالمجمل فإن محدودي الدخل يتطلعون إلى دراسة جوهرية لمشاكل السياحة في المملكة، ليتمكن المواطن من زيارة معالم المملكة وتعريف أبنائه بأرجاء وطنه.

أسعار الإيواء السياحية مرتفعة والموظف البسيط يلزم بيته

انتقلت كاميرا المجلة إلى مدير حديقة الغرفة التجارية الأستاذ/ أحمد سليمان المطيري الذي أشاد بجهود الهيئة العامة للسياحة والآثار وموضحاً هموم السياحة الداخلية في المملكة وأفاد أن القطاع السياحي في المملكة حقق نمواً باهراً، خلال الفترة الماضية إذ أنه ساهم بنسبة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يمهد له ليكون رافداً مهماً ومورداً اقتصادياً حيوياً، وبلغت نسبة السعوديين الذين احتواهم هذا القطاع بحسب معلوماتي نحو (٣٠ ٪) من مجموع العاملين في القطاع السياحي. والجدير بالذكر أن سمو الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار أوضح خلال اجتماعات الدورة الرابعة لوزراء السياحة في مجموعة العشرين في مدينة ميريدا بالمكسيك مؤخرًا، أن بيانات الطلب السياحي الداخلي تؤكد أن عدد الرحلات السياحية الداخلية للمملكة عام ٢٠١١م بلغ ٤٠ مليون رحلة. ونحن كسعوديين نفخر أننا وصلنا إلى مراحل متقدمة في هذا المجال، إلا أن ارتفاع الأسعار يحول دون استمتاع المواطن بالسياحة الداخلية، فالموظف البسيط لن يتمكن من إسعاد أسرته بالرحلات السياحية خلال الإجازة وتغيير جو المدينة والتنزه والاطلاع على أهم ما تزخر به مملكتنا من سياحة ومعالم أثرية وبحار ومتنزهات وغابات وغيرها.. ونتمنى النظر بعين الاعتبار لمشاكل السياحة الداخلية وتنظيم آليتها وتوحيد الأسعار بما يتناسب ودخل المواطن، وإمكاناته المادية.. واعتبر المطيري أن ارتفاع تكلفة السياحة في المملكة أمر غير منطقي، حيث إن معظم أساسيات الخدمة السياحية متوفر فشبكة الطرق السريعة والمطارات المنتشرة على مساحة المملكة كلها وأسطول الطيران الهائل، وشركة النقل الجماعي والمنتزهات والحدائق ذات المستوى الرفيع، كل ذلك عامل جذب ووسائل أساسية لتخفيض التكلفة على السائح، إلا إن الجوانب الأخرى ذات العلاقة كالفنادق والاستراحات أمرها يحتاج إلى عناية واهتمام للعمل على توفيرها بأسعار أرخص، مما يعود على السياحة بشكل عام بالنمو والازدهار ولتحقيق أهدافها في استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.

وهناك جهات ذات علاقة ومعنية بالأمر، وعلى رأسها وزارة التجارة والشركات المحلية التي تعمل في مجال الخدمات السياحية مطالبة بالنظر بجدية في قوائم الأسعار لأنه ثبت أن الربح ليس من خلال رفع الأسعار إنما عبر استقطاب المصطافين وتقديم خدمات مميزة لهم، والمراعاة في الأسعار وتخفيضها أحد الأسباب الرئيسية للربح على المدى البعيد، وهذه

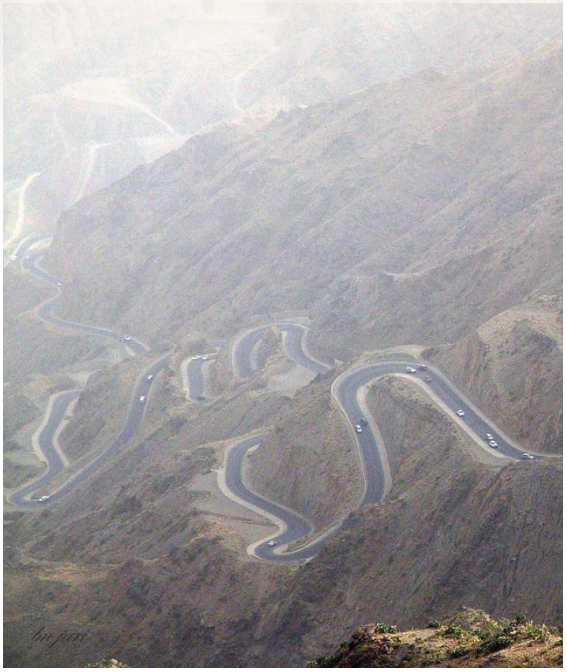

الحقيقة الاقتصادية هي التي جعلت الشركات العالمية ذات العلاقة بالخدمات السياحية تخفض أسعارها في سبيل الربح. وحول تقييمه لرواد حديقة الغرفة التجارية بالرياض قال: "يكثر زوار الحدائق والمتنزهات العامة في الإجازة الصيفية والعطل الدراسية الأسبوعية، والأعياد والمناسبات العامة وذلك لأنها بالمجان.. ولا تترتب عليها أعباء مالية.

الاستفادة من السياحة في نشر الفضائل والأخلاق الإسلامية

ويرى استشاري العيون الدكتور/ أحمد محمد بهنسي.. وهو من رواد السياحة الداخلية ضرورة الاستفادة من السياحة في المملكة من خلال نشر رسالة الإسلام والدعوة إلى الأخلاق الإسلامية الحميدة ويقول: "يمكن أن تستغل السياحة الداخلية في الدعوة إلى فضائل الإسلام وأخلاقه وسلوكه، فالسياحة العالمية الملوثة هي التصور الذي يحمله غالب الناس عن مفهوم السياحة، ويستبعد الكثير منهم أن تكون السياحة وسيلة خير لتقديم الفضائل من خلالها فالكثير من العرب والمسلمين يحجمون عن السياحة لهذا المفهوم السائد – لكن إذا استطاعت المملكة أن تهيئ إمكاناتها السياحية الجيدة وتوفر مناخاً نظيفاً للسائحين يجدون فيه الأمن والطمأنينة وقضاء الأوقات المناسبة بعيداً عن الخلل السياحي الذي يلف المنتجعات السياحية العالمية، فإن ذلك سيكون بدون شك من أقوى وسائل الدعوة إلى الفضيلة بتقديم البديل الجيد ومن أقرب الأمثلة على إمكانية نجاح هذه التجربة ما نشاهده من إقبال المصطافين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة وهم القادرون بإمكاناتهم المادية على الوصول إلى أبعد الأماكن السياحية العالمية، لكن الرغبة في السياحة النظيفة هو الدافع الذي جعلهم يختارون المملكة لسياحتهم دون سائر الأماكن الأخرى، إن الواقع الاجتماعي المتوازن الذي تعيشه المملكة يعتبر نموذجاً جيداً بالمقارنة بواقع المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى، والكثير من أبناء تلك البلاد يتمنى الوصول إلى المستوى الاجتماعي المتوازن الذي نعيشه هنا وان السياحة قادرة على دعم ذلك التوجه وترسيخه في أذهان السواح والمصطافين والزائرين وهو جزء من رسالة المملكة العالمية الذي ينبغي أن توظف نفسها لتحقيقه وتستغل كل الوسائل المكنة في سبيل ذلك الهدف النبيل، وعول المهندس أحمد أسباب ارتفاع الخدمات السياحية

مشاريع هيئة السياحة والآثار رافد اقتصادي مهم

إلى ارتفاع دخل الفرد، والطفرة الاقتصادية التي تعيشها المملكة.. ودعا إلى تشجيع السياحة في المملكة من خلال دعم هذا القطاع وخفض التكاليف التي تترتب على الساحة، مبيناً أن هناك أهدافاً سامية سوف تتحقق من ضمنها تعريف الأسرة والأبناء بمنجزات المملكة الحضارية، فالكثير من الأسر داخل المملكة لا تعرف أكثر من القرية أو المدينة التي تعيش فيها، فإذا استطاعت السياحة الداخلية أن تجذب هذه الأسر وتشدها إلى المدن والمناطق السياحية كان لذلك أكبر الأثر في تعريف الأفراد بوطنهم ومنجزاته الحضارية الكثيرة والتي تعتبر معرفتها جزءاً من الثقافة الوطنية المهمة ويترتب على هذه المعرفة بأجزاء الوطن ومنجزاته الحضارية ارتفاع نسبة الانتماء للوطن والفخر به ومن ثم يصبح الأفراد وسائل إعلامية متحركة في هذا المجال ثم إن الأطفال الذين ينشأون داخل الأسرة وينتقلون معها في رحلاتهم السياحية الداخلية يصبح ذلك السلوك جزءاً من تكوينهم وتصبح السياحة الداخلية سلوكاً

دائماً لهم بدلاً من السياحة الخارجية التي تشكل نوعاً من التهديد الثقافي لبعض قيمنا وسلوكياتنا والتي ذهب ضحيتها عدد من الشباب.

• بدوره أشار الأستاذ محمد التويجري إلى التداعيات الناجمة عن عدم التمتع بالإجازة السنوية ومشيداً بدور الهيئة العامة للسياحة والآثار فقال "إن قرار الأب بعدم السفر والسياحة والبقاء في مدينة الرياض، يترتب عليه عدة مشاكل ما بين نفسية وأسرية واجتماعية، ومن ضمنها الخلافات الزوجية التي تحدث بين الزوجين، فالزوجة ترى بأن من حقها التمتع هي وأبنائها بالإجازة الصيفية، حالها بذلك حال كل النساء، ولا تكترث كثيراً للأعباء المالية التي يتكبدها الزوج، والذي يرى بأن زوجته يجب أن ترضخ للأمر الواقع وبذلك ينطلق فتيل المشاكل، وتترتب على ذلك أيضا أجواء أسرية متوترة تتخللها مشاكل نفسية، كذلك الفراغ القاتل الذي يعانيه الأبناء، وقد يتجه الشاب إلى سلوك مغاير لكسر هذا الوقت الجامد، وأعتقد أن السياحة هي أحد وجوه التربية الميدانية.. وأوجه نصيحتي إلى كل أب أن لا يبخل بوقته وماله تجاه سعادة أبنائه، ويخطط لذلك وفق إمكاناته وقدراته، ولو كانت سياحة داخل المدينة بحيث ينظم برنامجاً أسبوعياً للخروج يشمل الزيارات إلى ذوي القربى وصلة الرحم والأيام المفتوحة واصطحاب الأسرة إلى مدن الملاهي الترفيهية، والحدائق العامة.. وكسر الروتين الممل، ومع الأسف فإن مفهوم التنظيم الأسري للإجازة مفقود في مجتمعاتنا.. ولا تتم دراسة قضاء وقت يمتد إلى ثلاثة أشهر تقريباً.. وأشاد التويجري بالإنجازات التي قامت بها الهيئة العليا للسياحة والآثار بالرغم من حداثة عمرها إذ أنها تأسست عام ٢٠٠٠م واستطاعت صياغة كيان مؤسسي لتطوير وتنمية مقومات المملكة السياحية وقد تمثلت في وضع إستراتيجية طويلة المدى لتطوير صناعة السياحة بالمملكة كصناعة متكاملة وفقاً لأهداف تبنتها الهيئة كالاعتماد على قطاع السياحة كإحدى آليات تنويع مصادر الدخل وقاعدة الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية في المشروعات والأنشطة السياحية وتشجيع عودة رؤوس الأموال السعودية بالخارج للاستثمار في قطاع السياحة. وقيام صناعة سياحية تستلهم القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع السعودي وخطة نمو مستدامة لتهيئة وتطوير المقومات البيئية والأثرية الكامنة

ملاك العقار السياحي يصابون بالهلع والجشع في الإجازة الصيفية

لقطاع السياحة وتخطيط المشروعات والأنشطة السياحية بمواصفات عالمية وتهيئة وتوفير مقومات التقنية العالمية لصناعة السياحة والاهتمام بالتدريب وصقل المهارات. ونلاحظ التميز والمواصفات العالمية والخروج عن النمط التقليدي وما أنتجته المشروعات السياحية وذلك من خلال الدخول مع شركات أجنبية كبرى مما يبشر بمفاجآت اقتصادية تسترعي انتباه واهتمام المواطنين لما هو متوقع منها في إدارة نشاط سوف يمثل رافداً لدخل الاقتصاد الوطني.

المدن الترفيهية تشارك في المسؤولية الإجتماعية

من جانبه أشاد مدير إحدى شركات الملاهي الأستاذ عمر جعفر بدور الهيئة الوطنية للسياحة والآثار في دفع عجلة التنمية السياحية مؤكداً "الهيئة تبذل المزيد من الجهود في فترة الصيف لدعم السياحة المحلية، وذلك من خلال وجود مركز الاتصال السياحي (الهاتف السياحي) الذي يقدم خدمة معلوماتية على مدار اليوم تتضمن إرشاد السياح للمواقع والخدمات السياحية التي يودون زيارتها، والعروض التجارية المقدمة، التي تأتي من وكالات السفر والسياحة، ومشغلي الرحلات من ضمنها رحلات الحج والعمرة، ومدن الألعاب، والمتاحف، والمنتجعات السياحية، وحدائق الحيوان، إضافة إلى ما تقدمه الهيئة من حملة إعلامية من خلال التحقيقات والتقارير والمقالات والندوات الصحفية والبرامج والفقرات واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية للتعريف بالأنشطة والبرامج والفعاليات السياحية في الصيف والترويج لها وتغطيتها إعلامياً، إضافة إلى مراكز التسوق والمعارض والمؤتمرات، وغيرها. ولا ننسى دور الهيئة وما تقوم به من رعاية المهرجانات والفعاليات السياحية الصيفية، ونحن في شركتنا نواكب المستجدات في عالم السياحة ونقوم بتطوير منتجات الملاهي الحديثة التي يتوق لها الأطفال، وتبعث في نفوسهم المرح والسرور متطلعين إلى تقديم خدمة مميزة والريادة في مجال المدن الترفيهية في المملكة والاصطياف الداخلي، وحول ارتفاع الأسعار في المدن الترفيهية أكد الضيف، قد يكون ارتفاع أسعار السياحة في الشقق السياحية والفنادق، أما أسعار الألعاب في المدن الترفيهية في المملكة فهي مناسبة، ونحن في شركتنا الترفيهية نشارك في المسؤولية الاجتماعية من خلال رعاية ودعم برامج اجتماعية تتبناها الجهات الخيرية، ونقدم العروض في المهرجان الصيفي ونشارك الجميع فرحهم وسرورهم، وتتبنى الشركة برامج صيفية فاعلة ومشجعة على السياحة الداخلية.. وفي تصوري أن ترك السياحة دون تخطيط وإشراف يجعل نموها غير متوازن، بل قد تنتقل أمراض السياحة العالمية وسلبياتها وبعض سلوكياتها المنحرفة إلينا دون أن نشعر بذلك، ونجد أنفسنا بعد فترة زمنية أمام الأمر الواقع في مجابهة نوع من السياحة السيئة التي لا تتفق مع قيمنا ومبادئنا فتصبح عبئاً علينا وعلى الأجيال القادمة، كما هو واقع البلاد العربية الأخرى التي أخذت تسير في مجال التقليد للسياحة العالمية بكل مكوناتها الإيجابية والسلبية.

النائب الجزائرى د. نصر الدين الشريف أمين

المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين: دعم المملكة للعرب والإسلام يستحق الإشادة

أشاد النائب الجزائري نصر الدين الشريف أمين عام المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، وعضو البرلمان الجزائري بما تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم للعمل العربي والإسلامي في كثير من الساحات الإقليمية والدولية، وخص بالذكر الدعم الذي قدمته المملكة برعاية خادم الحرمين الشريفين لاجتماعات المنتدى العالمى للبرلمانيين الإسلاميين الذي سبق وعقد دورته الثانية في المملكة وعقد اجتماعه الثالث في الكويت مؤخراً، وذكّر د. الشريف كذلك بالدعم الذي قدمته المملكة في خمسينات القرن الماضي للثورة الجزائرية قائلاً: لا يمكن أن ينسى الجزائريون ما قدمته المملكة من دعم مادي ومعنوي للثورة الجزائرية.

ودعا الشريف إلى التعاون مع الآخر على البر والتقوى ونبذ العنف والطائفية ومحاربة الفساد مطالبا الذين يرفعون لواء العمل العربي والإسلامي أن يشرحوا أفكارهم جيداً وبالحسنى للآخر. وفيما يلي نص الحوار.

الكويت: عبد الحميد زقزوق

• من خلال حضوركم للاجتماع الثالث للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في الكويت ألا تعتقد أن هناك دوراً يجب أن يلعبه البرلمانيون الإسلاميون لتحقيق الإصلاحات المنشودة درءاً لاندلاع الثورات العربية؟

– في الحقيقة المنتدى كانت له فرصة قبل أكثر من سنة عبر رئيسه وبعض أعضائه لزيارة المملكة ولقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد الذي كان ترحيبه بالمنتدى كبيراً ودعمه له قوياً وكذلك اللقاء مع رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، وسمعنا منه كلاماً طيباً وليس هذا بغريب على بلد عظيم مثل المملكة بلد الحرمين الشريفين ورائدة الأمة العربية والإسلامية وحامية حماها والمحتضنة لقيمها ومقوماتها والتي ساهمت في دعم العمل الإسلامي في كثير من الساحات الإقليمية والدولية، ونلاحظها في ظل هذه التحولات العربية

لا ينسى الجزائريون دعم المملكة الكبير لهم

والإسلامية الأخيرة، حيث كانت سبّاقة في دعم الشعوب العربية وكذلك سبّاقة في حقن الدماء في ليبيا وفي سوريا وغيرها ودعوة السلطات والمعارضة إلى المزيد من السلمية في التحرك والتعقل والحوار وأعتقد أن دورها في اليمن كان دوراً مشهوداً كما هو دورها اليوم في سوريا أيضاً دور كبير. ودورها في حفظ التوازن في لبنان هو دور كبير أيضاً وتعتبر جهود المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين

المملكة سباقة في العمل على حقن الدماء العربية

بالقياس إلى جهود مجلس الشورى السعودي تعتبر جهوداً صغيرة ومتواضعة، فضلاً عن القياس إلى دور المملكة ككل.

• ألا تعتقد أن البرلمانيين الإسلاميين مطالبون بتقديم نموذج فريد ومتميز في التعامل والتعاون مع الآخر من وحي الخلق والقيم الإسلامية؟

– التعاون مع الآخر شيء مطلوب والله تعالى قال: «وتعاونوا على البر والتقوى»، والتعاون بالطبع يكون مع الآخر بصرف النظر عن هذا الآخر سواء اتفقت أو اختلفت معه في المعتقد أو الجنس أو اللون أو اللغة. والتعاون إنما يكون على البر والتقوى وهذا يكون في المجال السياسي وإشاعة العدل ونشر الشورى والسلم الأهلي والتعاون على الخير ومحاربة الفساد ونشر ثقافة الحوار ونبذ العنف والطائفية والدفاع عن حقوق المواطنين بالطرق السلمية والتعاون بين الحاكم والمحكوم على الخير والنصيحة وكلها صور للتعاون على البر والتقوى.

والساحة الإسلامية حالياً لا تتحمل التشنجات ولا الاختلافات وإثارة النعرات والطائفية ولا الخطاب الفظ ولا الغليظ على الإطلاق في ظل الظروف الدولية بل تحتاج إلى الخطاب الجاد الهادئ والمسؤول.

• لو رصدنا ردود الفعل على الانتخابات الفرنسية الأخيرة سواءً من قبل الشارع الفرنسي بكل من فيه أو الرئيس المنافس وقارناها بردود الفعل عندنا في الظروف المماثلة ماذا تقول؟

– في الحقيقة إن مثل هذه الثقافة لدى الفرنسيين هي نتاج عمل على مدى قرنين من الزمان. ونحن في الجزائر على سبيل المثال كأمة خارجة من استعمار وكأمة تريد أن تنفض عنها التخلف، وتتلمس لها طريقاً جديداً نهضوياً حضارياً لوجدنا أنها تحتاج لكي تبني نفسها أن تخطو شيئاً فشيئاً لنصل إلى ما وصلوا إليه. لكنك يجب ألا تنسى أن لدى شعوبنا

العلاقات البرلمانية العربية دون مستوى الطموح

وأمتنا قيماً ومبادئ قيمة ورصينة نتميز بها ولا توجد عندهم، فإذا ما تسلحنا بها وكانت أساسية في سلوكنا واستثمرناها جيداً لاستطعنا أن نحقق الكثير يساعدنا في ذلك الهوية العربية الإسلامية والتاريخ الواحد والعادات والتقاليد المتشابهة والثقافة المشتركة، لأنتجنا الرقي والازدهار والتقدم ونبذنا ثقافة الاقصاء والخوف من الآخر أو الصدام معه بدلاً من التعاون وعلى الذين يحملون لواء العمل الإسلامي أن يشرحوا أفكارهم للآخر بهدوء، وأن يطمئن الآخر بصدق وأن يتفهم الآخر ويضع نفسه مكانه وأن يفسح المجال للآخر ويتعاون معه وهذه الثقافة هي التي نحتاج أن تسود بيننا ليس فقط على المستوى السياسي ولكن على مستوى الأسرة والمدرسة والشارع والهيئات والمؤسسات والتعاملات اليومية وعلى الذي يريد الإصلاح أن يبدأ بنفسه أولاً وألا يتصور أن العملية مقصورة على الانتخابات البرلمانية.

• العلاقات السعودية الجزائرية وخاصة البرلمانية هل هي في مستوى الطموح؟

– لو وجهت هذا السؤال إلى أي برلماني في العالم العربي أو الإسلامي لكانت إجابته أنها دون مستوى الطموح الذي ينبغي أن يكون أكبر، فعلاقاتنا بالمملكة فضلاً على موقعها وأهميتها واحتضانها للحرمين الشريفين يجعلها في غاية الأهمية بالنسبة لنا ولا تنسى الثورة الجزائرية العظيمة والموقف المشرف والعظيم للمملكة تجاهها وتلك الأموال التي كانت تجمع لها من مختلف مدن السعودية خلال الخمسينيات من القرن الماضي دعماً للثورة، لا يمكن أن ينسى الجزائريون ما قدمه العرب لهم وعلى رأسهم المملكة، فالعلاقات معها كانت دائماً ممتازة والعلاقات مع مجلس الشورى كذلك علاقات جيدة؛ لكننا نأمل

إشاعة العدل ونشر الشورى ونبذ العنف والطائفية والتعامل مع الآخر كلها صور من التعاون على البر والتقوى

ونتطلع أن تكون أكبر من ذلك وعلى مستوى المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين نأمل أن يستفيد المنتدى من الطاقات البشرية والخبرات البرلمانية الكبيرة الموجودة في مجلس الشورى في المملكة التي ندعو لها دائماً بالأمن والاستقرار والرقي والازدهار خدمة لشعب المملكة وخدمة للأمتين العربية والإسلامية.

تدهور اللغة العربية
أسبابه وعلاجه

أ.د جبريل بن حسن العريشي

تعد اللغة العربية من أقدم اللغات في العالم، ولا أحد يستطيع أن يحدد بداية هذه اللغة، أو يعين زمن نشأتها، وكل الذي يعرفه الباحثون أن اللغة العربية وصلت إلى ذروة نضجها، وقمة استوائها في الحقبة التي سبقت الإسلام بنحو قرن ونصف.

فقد ساعد الإسلام على نشر اللغة العربية وزيادة عدد المتكلمين بها من غير العرب، وأتاح لها أن تُظهر قدرتها على مواجهة التطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي حدث بمجيء الإسلام.

وهي لغة الحضارة العربية الإسلامية التي من خلالها أبدع آلاف العلماء والأدباء الذين قدّموا أعمالاً رائدة أسهمت في صنع الحضارة الإنسانية، ونحن نعلم هذه اللغة ونتعلمها لأنها لغتنا ولغة آبائنا وأجدادنا، والأهم من ذلك أنها لغة أجيالنا القادمة. (١)

ولقد تدهورت اللغة العربية بصورة أوجعت قلوب المثقفين، حتى أن أحدهم قام منذ عدة سنوات برفع دعوى قضائية ضد رئيس دولة عربية، يلزمه فيها بتطبيق مادة دستورية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة. وقال إن ما دفعه لذلك هو غيرته

ساعد الإسلام على نشر اللغة العربية وزيادة عدد المتكلمين بها من غير العرب

على اللغة العربية التي قال إنها تتعرض لموجة مما أسماه «الهوس التغريبي»، وهو ما يخالف في رأيه نص الدستور وقوانين تنص على حماية اللغة العربية. واستعرض أدلته على ذلك -خلال مؤتمر صحفي – وكانت تلك الأدلة عبارة عن صور فوتغرافية لعدد من واجهات المحال التجارية واللافتات والشركات والأحياء السكنية والقرى السياحية التي كتبت بلغات أجنبية، كما عرضت إعلانات في صحف عربية تخلو من أي كلمة باللغة العربية.

يقول جبران خليل جبران «إنّ اللغة مظهر من مظاهر الابتكار في مجموع الأمة، أو ذاتها العامّة، فإذا هَجَعت قوّة الابتكار، توقّفت اللغة عن مسيرها، وفي الوقوف والتقهقر الموت والاندثار، اذاً فمستقبل اللغة العربيّة يتوقّف على مستقبل الفكر المبدع في مجموع الأمم التي تتكلّم اللغة العربيّة. فإنْ كان ذلك الفكر موجوداً، كان مستقبل اللغة عظيماً كماضيها، وإن كان غير موجود، فمستقبلها سيكون كحاضر شقيقتيها السريانيّة والعبرانيّة».

واللغة في الأفراد هي النبوغ، وفي الجماعة هي الحماسة، وما النبوغ في الأفراد سوى المقدرة على وضع ميول الجماعة الخفيّة في أشكال ظاهرة محسوسة. ففي الجاهليّة كان الشاعر يتأهّب لأن العرب كانوا في حالة التأهّب، وكان ينمو ويتمدّد أيّام المخضرمين لأنّ العرب كانوا في حالة النمو والتمدّد، وكان يتشعّب أيّام المولّدين، لأنّ الأمة الإسلامية كانت في حالة التشعّب.(٢)

وظلّ الشاعر يتدرّج، ويتصاعد، ويتلوّن فيظهر آناً كفيلسوف، وآونة كطبيب، وأخرى كفلكيّ، حتّى راود النعاس قوة الابتكار في اللغة العربّية، فنامت، وبنومها تحوّل الشعراء إلى ناظمين، والفلاسفة إلى كلامّيين، والأطبّاء إلى دجّالين، والفلكيّون إلى منجّمين. فاللغة تحيا بحياة أهلها وتموت بموتهم، وتزهو بزهوهم، وتنحط بانحطاطهم.

إذا صحّ ما تقدّم كان مستقبل اللغة العربيّة رهن قوة الابتكار في مجموع الأمم التي تتكلّمها، فإن كان لتلك الأمم ذات خاصة، وكانت قوّة الابتكار في تلك الذات قد استيقظت بعد نومها الطويل، كان مستقبل اللغة العربيّة عظيماً كماضيها وإلاّ فَلا. (٣)

ونحن إذاً نوافق جبران في جوهر نظريته إلا أننا لا نوافقه في أن اللغة العربية يمكن أن تموت مثل السريانية والعبرانية، لأن اللغه العربيه كما ذكرنا سالفاً هي لغة القرآن الكريم والذي تعهد الله تعالى بحفظه فقال في كتابه العزيز: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون «.(سورة الحجر-٩).

إلا أن نظرية جبران قد أوصلتنا إلى النتيجة الآتية: إن ما يحدث للغة العربية الآن له علاقة وثيقة بالانحطاط الحضاري، وإنه في حد ذاته مظهر – واضح تمام الوضوح – لحاجتنا إلى النهضة، فتدهور اللغة العربية إذاً هو عرض لمرض، ننهض فتنهض اللغة، ونتقاعس فنهوي بها. فلنستبشر إذاً بحفظ ربنا للغة العربية، ولنشمر عن سواعدنا لكي ننهض بأمتنا فتنهض لغتنا، ولا يجب أن نستمرىء نظرية المؤامرة فنلقي بالتبعة في تدهورها على الغزو الفكري، فما ذلك إلا من أعذار المتقاعسين. (٤)

قررت الأمم المتحدة جعل اللغة العربية لغة رسمية في جميع أجهزتها ولجانها في عام ١٩٧٣م

لقد قررت الأمم المتحدة جعل اللغة العربية لغة رسمية في جميع أجهزتها ولجانها منذ عام ١٩٧٣، وذلك إلى جانب اللغات الخمس الرسمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهي الإنكليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية (عن واقع اللغة العربية وتحدياتها).

واعترفت الجمعية العامة في قرارها الذي عزز مكانة اللغة العربية في المنظمة العالمية بأن لهذه اللغة «دوراً مهماً في حفظ حضارة الإنسان وثقافته ونشرها». وبذلك أصبحت لغتنا تقف على قدم المساواة مع اللغات الخمس الرسمية. فالأمر إذاً ليس مؤامرة وإلا ما أقرتها الأمم المتحدة التي تسيطر الدول الغربية على مقاديرها. (المؤتمر العام للأحزاب العربية في دورته الخامسة:

٢- من كتاب البدائع والطرائف لجبران خليل جبران

٣- مقتطفات من مقابلة كانت قد أجرتها مجلة الهلال المصريّة مع جبران خليل جبران حول مستقبل اللغة العربية.

٤- جلال أمين تدهور اللغة العربية انحطاط لنا جميعاً.

ظروف مؤاتية للحوار والمراجعة وبناء الأطر الجامعة).

كما لا يجب أن ننظر إلى انتشار تعلم اللغة الإنجليزية على أنه من مظاهر تدهور العربية، فالمعرفة باللغة الإنجليزية تنتشر عبر كل الطبقات الاجتماعية في الدول الأوروبية ولم تخش دولة من هذه الدول على لغتها الوطنية؛ فمن يتمتعون بالمهارة فيها يبلغون ٨٩٪ بين السويديين والهولنديين والدانمركيين، و٦٠٪ بين مواطني لوكسمبورج، و٦٣٪ من الفنلنديين، و٥٦٪ من الألمان، و٥٨٪ من النمساويين. والإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى في كل من ألمانيا وفرنسا والنمسا والدانمرك واليونان وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وفنلندا والسويد، وحوالي ٢٥٪ من السكان يدعون أنهم يستخدمون اللغات الأجنبية في محادثاتهم أثناء العمل. (٥)

أدى التراخي والإهمال في استخدام اللغة العربية الفصحى إلى تمهيد الطريق أمام انتشار اللهجات العامية وتشويهها للغة

والآن فلنحلل أعراض المرض لكي يمكننا تحديد خطوات العلاج:

لقد أدى التراخي والإهمال في استخدام اللغة العربية الفصحى إلى تمهيد الطريق أمام انتشار اللهجات العامية وتشويهاتها اللغوية، بحيث أصبحت تتغلغل في المحافل الرسمية والمدارس والمعاهد والجامعات بالإضافة إلى اللافتات التجارية في الشوارع والأسواق ومنابر الخطابة في المساجد. كما أصبح الشباب يتحاورون ويدونون باللهجات العامية كتابة وقولاً على الهاتف الجوال وعلى شبكة الإنترنت، وهو ما يعد كارثة على اللغة العربية الفصحى وأمراً مثيراً للجزع. ثم يأتي دور وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والتلفاز على وجه الخصوص.

فقد أوضحت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو» أن الطفل، قبل أن يبلغ الـ١٨ من عمره، يقضي أمام شاشة التلفاز ٢٢ ألف ساعة، مقابل ١٤ ألف ساعة يقضيها في المدرسة خلال المرحلة نفسها. (٦)

وإذا استبعدنا مرحلة ما قبل التعليم العام، فإن هذا يعني أن الطفل في عمر مراحل التعليم العام يقضي ساعة أمام التلفاز أمام كل ساعة يقضيها في المدرسة.

وإذا نظرنا إلى ما تقذف به برامج التلفاز من اللغة العامية أو اللغة العربية المشوهة – ولساعات طويلة – في التعليقات السياسية والتحليلات الإخبارية والإجابات على أسئلة المشاهدين والمستمعين ورسائل المذوبين والمراسلين هذا فضلاً عن المسلسلات والأفلام والمسرحيات، لوجدنا أننا أمام أحد أهم مصادر تشويه اللغة العربية.

إن معدي البرامج الإخبارية لهم أثر بالغ في الارتقاء بلغة الناس أو الانحدار بها، وكنا دائما نعتبر أن لغة المذيع الإنجليزي هي معيار الصواب اللغوي، ونتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه لغة المذيع العربي هي معيار الصواب اللغوي هي الأخرى، ولا تكون من عوامل تحريف اللغة.

ثم يأتي ما شاع بين الشباب من استخدام للحروف اللاتينية مكان العربية في كتاباتهم على الشبكات الاجتماعية وفي رسائل الجوال فيما يعرف بلغة الفرانكوآراب، وهو ما يعد خطراً داهماً على هويتنا وثقافتنا، وهو أخطر آلاف المرات من استخدام اللهجة العامية، التي كان الشباب – على الأقل– يستخدمون حروف اللغة العربية في كتابتها.

ترى ما سبب تلك الأزمات التي تتعرض لها اللغة العربية؟

إن معدل تدريس اللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي هو ٢٥,٣٪ من إجمالي ساعات التدريس في صفوف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وهو بذلك يقارب المعدل العالمي، كما يبلغ حوالي ١٣٪ في المرحلة الثانوية وهو ما يزيد قليلاً عن المعدل العالمي، إذاً فلا يوجد نقص لدينا في ساعات تدريس اللغة العربية.

وفي اليابان يبلغ متوسط نصاب المعلم في مراحل التعليم العام من ١٦–١٩ طالباً لكل معلم بينما في المملكة تتراوح النسبة بين ١١–١٣ طالباً لكل معلم. (٧)

إن هناك العديد من السياسات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها لإصلاح حال اللغة العربية، ولقد تعددت رؤى المثقفين وتنوعت في هذا الشأن لسنوات عديدة، حتى زادت وفاضت. ونظم المعنيون باللغة العربية مئات المؤتمرات والندوات وأصدروا آلاف التوصيات للرفع من شأن اللغة العربية، إلا أننا لم نر أثراً لذلك، بل على العكس نرى ازدياد تغلغل العامية في حياتنا. (٨)

إن النظر في هذه التحديات يستدعي مواجهة القضية بالتفكير والثقافة والتقنية، وثمة مسألة مهمة وهي أن اللغة العربية تستطيع أن تستوعب البرمجيات والنظم الحاسوبية، كما ثبت أيضاً سعة ميادين استخدام اللغة العربية في المعلوماتية كالتوثيق، والتخزين، والتعليم، والتدريب، والإبداع، والاتصال. وإذا أردنا حماية لغتنا العربية مما يراد لها، علينا أن ننظر في آليات تطويرها ونعيد صياغتها بما يكفل الإتقان والسرعة ويحقق الاستمرار والتجديد، ويؤمن الحماية والتقدم.(٩)

عضو مجلس الشورى

5- European Commission (EC). (2006) Europeans and Their Languages. Special Euro-barometer Survey Brussells

6-http://www.albayan.ae/science-today/studies-research/ 171422-5-

٧- سعود الزهراني موقع شخصي

٨- سليمان الدرسوني خطورة استعمال اللهجات العامية على اللغة العربية الفصحى

٩- نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة: المعلومات، البعد الخامس، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢ م، ص ٢٠١.

منتدى الأعمال العربي الأسترالي يختتم أعماله في سيدني

عقد في مدينة سيدني الاسترالية «منتدى الأعمال العربي الأسترالي» الذي نظمته غرفة التجارة العربية الأسترالية واستمر لمدة يومين بمشاركة أكثر من ٢٥٠ مندوباً من استراليا والدول العربية والأجنبية.

وشارك في المؤتمر وفد المملكة العربية السعودية والذي ضم نائب سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أستراليا رضا بن عبد المحسن النزهة وعضو مجلس الشورى المهندس أسامة الكردي والدكتور عبد العزيز البابطين ومندوبين عن الشركات السعودية والخليجية.

ودعا عضو مجلس الشورى المهندس أسامة الكردي في كلمته أمام المؤتمر إلى إنشاء شركة استثمارية تكون مهمتها دراسة المشاريع بأنواعها المختلفة وبدء تشغيلها ثم طرحها أمام المستثمرين للدخول فيها.

وأوضح أن عمل هذه الشركة يمكن أن يشمل العديد من القطاعات الاستثمارية الواعدة في المملكة مثل الصناعة والنقل وقطاع المعلوماتية.

واستعرض الدكتور عبد العزيز بن يوسف البابطين رئيس مجموعة الهمة القابضة من جهته فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية خاصة في قطاعات البنى التحتية.

وتضمن العرض نبذة عن المبادرات الكبيرة التي قدمتها المملكة في عدد من القطاعات الحيوية وفي مقدمتها أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لبناء خمسمائة ألف وحدة سكنية، ومشاريع القطارات والطاقة والمياه، والفرص المتوقعة للشركات الاستثمارية لهذه القطاعات.

وأشاد وزير التجارة الأسترالي غريغ اميرسون في كلمته أمام المؤتمر التي ألقتها نيابة عنه النائبة البرلمانية لشؤون التجارة الأسترالية جاستن اليوت بالعلاقات التجارية القائمة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

وأوضحت أن المملكة تعد ثاني أكبر شريك تجاري لأستراليا في الشرق الأوسط بميزان تبادل تجاري يبلغ ما يزيد على ١،٩ بليون دولار معربة عن اعتزاز بلادها باستضافة عدد كبير من الطلبة السعوديين الذين يتلقون تعليمهم في جامعات ومعاهد أستراليا.

من جهته نوه نائب سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أستراليا رضا بن عبد المحسن النزهة بأهمية المنتدى في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين أستراليا والمملكة ودول الخليج والعالم العربي، مشيراً إلى اهتمام الشركات الأسترالية ورجال الأعمال بتعزيز استثماراتهم في المملكة ودول الخليج مما ينعكس إيجابياً على تمتين العلاقات بين الجانبين.

وأشاد عضو مجلس الشورى الدكتور أسامة الكردي بتطور العلاقات القائمة بين الهيئات الاقتصادية والغرف التجارية الأسترالية والخليجية والعربية.

وقال: إن هذه العلاقات بدأت تعطي ثمارها باتجاه إنشاء وإطلاق المشاريع الاستثمارية والاقتصادية المشتركة مفيداً أن فرص التعاون التجاري وإقامة المشاريع المشتركة عديدة ومتشعبة وممكنة.

وأقيم على هامش المؤتمر معرض مصاحب لعرض منتجات الشركات العربية والأسترالية وبحث إمكانات الاستثمار في الجانبين.

دعوات دولية بالبدء في إجراءات التحضير للانتخابات في اليمن

دعا ممثلو المنظمات الدولية المانحة، اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اليمنية للبدء في إجراءات التحضير لإعداد السجل الانتخابي، بما يتوافق مع الفترة الزمنية، مؤكدة رغبتها الفعلية في تقديم كافة أوجه الدعم المطلوب لإعداد السجل.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي في صنعاء، مع ممثلي المنظمات الدولية المعنية بالشأن الانتخابي.

وشدد اللقاء على أن وجود سجل انتخابي نظيف يعتبر المحور الأساسي الذي يمهد لنجاح الاستفتاء والمراحل الانتخابية القادمة، والذي على ضوئه أيضاً سيتم إرساء العمل الانتخابي وفق مسار ديمقراطي شفاف وواضح يلبي تطلعات التحول السياسي الذي تشهده اليمن.

وأكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من جهته أن إعداد السجل الانتخابي يعد العنوان البارز الذي يتصدر أولويات المرحلة القادمة، وهو ما يتطلب توافق الأطراف السياسية في طرح المقترحات والآراء والأفكار لتتمكن اللجنة على ضوء ذلك من الشروع بالإجراءات التحضيرية».

العربي رئيساً للمجلس الشعبي الجزائري

اختير محمد العربي ولد خليفة بالأغلبية رئيساً للمجلس الشعبي الجزائري لخمس سنوات قادمة في أولى جلسات المجلس إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من شهر مايو الماضي وفاز فيها حزب جبهة التحرير بأغلبية المقاعد.

ويخلف ولد خليفة الذي ينتمي لجبهة التحرير عبدالعزيز زياري من نفس الحزب.

وقد خصصت الجلسة الصباحية للمجلس لمناداة النواب وعددهم ٤٦٢ وكان المجلس السابق يضم ٣٨٩ نائباً.

البرلمان الأفغاني يصوت لصالح اتفاق إستراتيجي مع الولايات المتحدة

وافق البرلمان الأفغاني على الاتفاقية الإستراتيجية بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية التي تمهد الطريق للتواجد الأمريكي في أفغانستان لمدة عشر سنوات على الأقل بعد انسحاب القوات الأجنبية عام ٢٠١٤.

وبين عضو البرلمان الأفغاني داود كلكاني أنه حضر جلسة التصويت في البرلمان نحو ١٨٠ عضوا وصوت أربعة فقط ضد الاتفاق.

ويحدد الاتفاق الذي وقعه الرئيسان الأمريكي باراك أوباما والأفغاني حامد كرزاي في كابول في الثاني من مايو الماضي الدور الأمريكي على المدى الطويل في أفغانستان بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدات والمستشارين.

وأعرب وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا في وقت سابق عن تأييده القوي لاتفاق الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان الذي وقعه الرئيسان، مشيراً إلى أنه يؤكد التزام الولايات المتحدة طويل الأجل بأفغانستان، ويمثل تعبيراً آخر عن الهدف المشترك للبلدين المتمثل في هزيمة القاعدة.

البرلمان العربي يناشد العالم إنقاذ الشعب السوري

ناشد البرلمان العربي دول العالم وجميع المنظمات الدولية والإقليمية اتخاذ الإجراءات العاجلة لوقف ما أسماه مجازر النظام السوري الوحشية ضد أبناء الشعب السوري.

وقال رئيس البرلمان العربي على الدقباسي إن ما يمارسه النظام السوري أمر غير معقول وكان آخره المجزرة غير الإنسانية التي ارتكبتها قواته في قرية القبير بريف حماة والتي راح ضحيتها ما يقرب من مائة شخص معظمهم من النساء والأطفال تم ذبحهم بالسكاكين والآلات الحادة.. داعياً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة اتخاذ الإجراءات الفورية والعاجلة لإنقاذ كنوز سوريا الأثرية التي تتعرض للتدمير نتيجة استخدام النظام السوري الأسلحة الثقيلة.

ولفت الدقباسي إلى احتضان سوريا أهم المواقع المعروفة عالميا بالآثار اليونانية والرومانية والمصنفة حسب اليونسكو ضمن التراث العالمي.. محذراً من إمكانية تعرض بعض الآثار السورية لعمليات نهب والسرقة.

وقال رئيس البرلمان العربي إن أعمال القتل والعنف والتنكيل التي مايزال يقوم بها النظام السوري واستخدامه الأسلحة الثقيلة في ضرب المواقع الأثرية في عدة مواقع هامة منها مدينة ابيلا الأثرية الواقعة في محافظة إدلب يوضح بجلاء أن النظام السوري لم يعد يقيم وزناً أو اهتماماً بأية بيانات إدانة أو مبادرات.. مطالباً اليونسكو والدول الأعضاء والجامعة العربية والهيئات الدولية والإقليمية باتخاذ الإجراءات العاجلة لحماية المعالم التراثية الأثرية في سوريا وضمان عدم تعرضها للسرقة والنهب والتهريب من البلاد ووقف تدميرها من عمليات النظام المسلحة.

وطالب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إضافة عمليات تدمير المواقع الأثرية في سوريا لتكون ضمن قائمة جرائم النظام ضد الإنسانية وتدمير المعالم الحضارية والثقافية.

أحمد مجدلاني: القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسلام حسب قرارات الأمم المتحدة

أكد وزير العمل الفلسطيني أحمد مجدلاني أن القيادة الفلسطينية ملتزمة بخيار السلام المتوازن القائم على قرارات الأمم المتحدة وأنها تعمل كشريك إيجابي في عملية السلام الذي يحقق التعايش البناء ويضع حداً للعنف ويحفظ المصالح الإقليمية والدولية لجميع الأطراف دون استثناء.

وأوضح مجلاني في كلمته أمام مؤتمر العمل الدولي بدورته الـ ١٠١ المنعقد بمقر الأمم المتحدة في جنيف أن الاقتصاد الفلسطيني في وضعه القائم ما زال هشًا وضعيفاً وهو ما أضعف من قدرات السلطة الوطنية معبراً عن أمله في أن يبلغ الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو مستدام من شأنه أن يولد فرص العمل الداخلية بما يتناسب مع زيادة حجم القوى العاملة.

وأضاف أن السلطة الفلسطينية سعت لتعزيز السلم الاجتماعي من خلال محاولة تقليص الفجوة في الدخول ما بين الأغنياء والفقراء وخلق فرص عمل للعمال العاطلين وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتعزيز تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وعلاقات العمل والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المحلي والدولي.

حزب الرئيس الفرنسي الجديد يواصل حصد نتائج الفوز في الانتخابات

حقق الحزب الاشتراكي الفرنسي بزعامة الرئيس فرانسوا أولاند وحلفائه نتائج تمنحهم أغلبية في الجولة الأولى من الانتخابات الشرعية. وبحسب النتائج النهائية التي أعلنتها وزارة الداخلية الفرنسية حصل اليسار بمختلف مكوناته على نحو ٤٦،٧٧ في المئة من الأصوات مقابل ٣٤،٠٧ في المئة لحزب الرئيس السابق نيكولا ساركوزي (الاتحاد من أجل حركة شعبية) بينما حصل أقصى اليمين ممثلاً في الجبهة الوطنية بزعامة مارين لوبان على ١٣،٦ في المئة من الأصوات. ووفق آخر التقديرات سيحصد الحزب الاشتراكي وحلفاؤه ما بين ٢٨٣ و٣٢٩ مقعداً.. وبالتالي بات بإمكان الاشتراكيين وحلفائهم عدم الاعتماد على حزب الخضر للحصول على الأغلبية المطلقة والمقدرة بـ ٢٨٩ مقعداً.

وسينال اليمين وحلفاؤه ما بين ٢١٠ و٢٦٣ مقعداً، أما أقصى اليمين والوسط فسيبلغ أقصى ما يحصلون عليه ٣ مقاعد.. وبلغت نسبة الامتناع عن التصويت ٤٢،٧٧ في المئة بحسب إحصاء شمل ٤٦ مليون ناخب مسجل.

برلمان ألبانيا ينصب نيشاني رئيساً للبلاد

انتخب البرلمان الألباني في دورة رابعة وزير الداخلية بوجار نيشاني رئيسا للبلاد. وقالت رئيسة البرلمان الألباني جوزيفينا توبالي، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية "إن نيشاني هو الرئيس الجديد للجمهورية".

وكان الاتحاد الأوروبي دعا القوى السياسية الألبانية إلى انتخاب رئيس يجسد وحدة ألبانيا التي تشهد أزمة سياسية منذ ثلاثة أعوام جراء عدم اعتراف المعارضة الاشتراكية بنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو ٢٠٠٩.

وكان نيشاني البالغ من العمر ٤٦ عاماً المرشح الوحيد لهذا المنصب بمبادرة من الائتلاف اليميني الحاكم برئاسة رئيس الوزراء سالي بريشا.

ويخلف نيشاني الرئيس بامير توبي الذي تنتهي ولايته في ٢٤ يوليو/تموز المقبل في ولاية من خمس سنوات. ورغم الضغوط الدولية السابقة، أخفق اليمين والمعارضة الاشتراكية أكثر من مرة في التوافق على مرشح واحد.

وخلال هذه الدورة الانتخابية الرابعة، حضر نواب المعارضة الاشتراكية الجلسات لكنهم رفضوا المشاركة في التصويت.

نيكوليتش يطمئن الأوروبيين على مسار بلاده السياسي

طمأن الرئيس الصربي المنتخب توميسلاف نيكوليتش الاتحاد الأوروبي اليوم أنه لن يحيد بصربيا عن مسارها الأوروبي وذلك قبل يوم من زيارته لموسكو لإجراء محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقال نيكوليتش خلال مؤتمر صحفي بعد استقالته رسمياً من منصبه زعيماً للحزب التقدمي الصربي «إن أول زيارة رسمية لي بصفتي رئيساً لصربيا ستكون إلى بروكسل، واتفقنا على يوم ١٢ تموز/يوليو» موعداً للزيارة. وكان نيكوليتش قد فاز على الرئيس الصربي السابق بوريس تاديتش الذي تولى الرئاسة فترتين في جولة إعادة للانتخابات أجريت مؤخراً، مما أثار مخاوف من أن يفسد السياسات الموالية للغرب التي جرى تبنيها على مدى الأعوام الاثني عشر الأخيرة بعد سقوط سلوبودان ميلوسيفيتش.

الرياضة واقتصاديات المستقبل للطلاب

د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

لقد حققت الرياضة المدرسية في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية سواء من حيث إنشاء العديد من المنشآت الرياضية (مدن رياضية – ملاعب – صالات) في معظم المدن والمحافظات، أو في مجال الإنجازات الرياضية الإقليمية والدولية في بعض الألعاب الفردية والجماعية.

وأصبحت مظاهر حركة الرياضة المدرسية ضمن فعاليات النشاط الإنساني اليومي لعدد كبير من الطلاب، حيث نشاهد من حين لآخر تطور وارتقاء إنجازات اللاعبين السعوديين المدرسيين أفراداً وفرقاً، كما اتسعت أواصر العلاقات السعودية الرياضية على المستوى الأولمبي والقاري والعالمي.

لم تعد الرياضة المدرسية بالنسبة لعدد كبير من الطلاب مجرد مشاهد ممتعة ووقت فراغ محبب، ولكن أصبحت وسيلة لرفع مستوى لياقتهم البدنية والذهنية، وهو ما ينعكس إيجاباً على صحتهم النفسية ويزيد من كفاءتهم الإنتاجية، حيث تحدث الرياضة نوعاً من التوازن بين الجوانب البدنية والروحية والعقلية. ولذلك فإن الهدف من وضع إستراتيجية اقتصادية رياضية للمجتمع، هو تحقيق النمو والارتقاء بمستوى حياة الأفراد مادياً وثقافياً وتحقيق فرص أفضل للنمو والإنتاجية.

ينبغي على الهيئات والمنظمات الرياضية أن تعطي اهتماماً أكبر لاقتصاديات المستقبل في عملها، لأن النجاح في حل معظم مشاكلها يتوقف على جانب التمويل وإدارة المشروعات. وفي هذا السياق، يقول د. عزت كاشف، في كتابه «اقتصاديات التربية البدنية»: إن علم الاقتصاد وتطبيقاته في المجال الرياضي وثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة سلوك الأفراد في توزيع الموارد النادرة من صالات رياضية وملاعب وأجهزة وأدوات العلاج الخاصة بالإصابات الرياضية، والتي تعتبر ذات استعمالات بديلة بين أهداف متعددة تسعى لإرضاء وإشباع الحاجات المتنوعة للممارسين.

ولذا قيل؛ إن أبعاد المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي تتحدد في حاجات متعددة للأفراد الممارسين للرياضة حسب الزمان والمكان في مواجهة موارد محدودة نسبياً، بمعنى أن علم الاقتصاد في المجال الرياضي يدرس الفرد والبيئة التي يتعامل معها، فالفرد يمثل الحاجات الاقتصادية بينما البيئة تمثل الموارد الاقتصادية.

إن طبيعة الطالب الممارس للرياضة تتميز بأن لها رغبات إنسانية متعددة وغير محددة. فمن الواقع العملي، يهدف الطالب من وراء تلك الممارسة إلى أن يكون صحيحاً بدنياً ومقبولاً اجتماعياً ولا مانع في أن يصبح بطلاً رياضياً. وبعد تركه ممارسة الرياضة يسعى لأن يكون مدرباً مشهوراً أو إدارياً مرموقاً أو عضواً لمجلس إدارة أحد الأندية أو الاتحادات الرياضية.

ولذلك فإن رغبات الطالب تبدو متداخلة ومتشابهة، ومن ثم فإن تحقيق رغبة لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق رغبة أخرى. وهذا يعني أن رغبات الطالب الرياضي رغبات متنوعة، كلما أشبع رغبة منها ثارت في نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعاً أخرى من الإشباع. وعادة ما يتم تحقيق هذه الرغبات بالقدر المتاح للفرد من الموارد الاقتصادية.

وإذا كانت الموارد الاقتصادية ذات الصلة بالرياضة والتي يمتلكها الفرد أو الجهة الإدارية الحكومية ذات العلاقة بشؤون الرياضة في المجتمع، متوافرة بكميات غير محدودة، وهو أمر نسبي، فلن تكون هناك مشاكل، لأنه في تلك الحالة سيتم تحقيق معظم رغبات الأفراد.

بينما على عكس ذلك، إذا كانت الموارد نادرة بحيث لا يكفي الموجود منها لتحقيق رغبات معظم الأفراد، هنا تظهر المشكلة، ويصبح من الضروري التدخل للمفاضلة بين تلك الرغبات والحاجات المتعددة. ولذلك، فإن جوهر المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي تنشأ عند الحاجة إلى الاختيار بين البدائل المتاحة للموارد الاقتصادية النادرة.

وهنا نجد أن متخذ القرار في الهيئة الرياضية، ونتيجة ندرة الموارد الاقتصادية، يضطر إلى التضحية برغبة بعض الأفراد، في مقابل سعيه لإشباع رغبات باقي الأفراد.

إن دراسة اقتصاديات الرياضة المدرسية يعتبر واحداً من الحلقات المتكاملة لدراسة علم الاقتصاد، والذي يتضمن بالتبعية دراسة علوم أخرى مساعدة لتسهم في الارتفاع بمستوى الإعداد التخصصي لطلاب المدارس والجامعات بهدف ترقية وتطوير معلوماتهم ومهاراتهم في هذا المجال. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة وضرورة عصرية للاهتمام بدراسة العلاقات الاقتصادية في مجال الرياضة المدرسية، وذلك من خلال منهج الإدارة الرياضية ومنهج المنشآت الرياضية الذي يدرس بالكليات الرياضية المتخصصة.

رئيس المجلس يستعرض العلاقات الأخوية مع سفير سلطنة عمان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس سفير سلطنة عمان لدى المملكة الدكتور أحمد بن هلال البوسعيدي.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلسي الشورى في البلدين، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية العمانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

د. محمد نصيف يشارك في لقاء (الأرض في تطور)

يشارك الدكتور محمد بن عمر نصيف عضو مجلس الشورى في اللقاء العلمي المقرر عقده في مدينة مونتريال بكندا تحت عنوان (الأرض في تطور)، وذلك خلال الفترة من ٤-١٤٣٣/٨/٩هـ.

.. و يودع سفير المملكة المتحدة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس سفير المملكة المتحدة لدى المملكة توم فيليبس بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لبلاده في المملكة.

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وبخاصة في المجال البرلماني.

وأكد آل الشيخ خلال اللقاء على متانة وقوة علاقات التعاون الثنائية القائمة بين المملكة وبريطانيا في مختلف المجالات بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الصديقين، معبراً معاليه عن تقديره للجهود التي بذلها السفير البريطاني خلال فترة عمله من أجل تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء المستشار والمشرف العام على مكتب معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور مهنا بن سليمان المهنا، ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بالمجلس الدكتور عبد الرحمن بن عثمان الصغير.

د. عبدالله آل الشيخ يبحث الجهود المشتركة مع الاتحاد الأوروبي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس، سفير ورئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة لويجي ناربوني بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً للاتحاد الأوروبي لدى المملكة.

وأكد آل الشيخ خلال الاستقبال على متانة علاقات التعاون الثنائية القائمة بين المملكة والاتحاد الأوروبي، معرباً عن تقديره للجهود التي بذلها السفير ناربوني خلال فترة عمله من أجل تنمية وتطوير العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي، متمنياً له التوفيق فيما يؤكل له من أعمال في المستقبل.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات وبخاصة في المجال البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي.

رئيس المجلس يطلع على جهود تحلية المياه وتوليد الطاقة بالجبيل

اطلع رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وعدد من أعضاء المجلس خلال زيارتهم لمحطة تحلية المياه بحضور معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصيّن على عرض مقدم من معالي محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الدكتور عبد الرحمن بن محمد آل إبراهيم عن محطات تحلية المياه المالحة وتوليد الطاقة الكهربائية بالجبيل والجهود المبذولة فيها. وناقش اللقاء العديد من القضايا والتحديات التي تواجهها المؤسسة بما فيها بدل السكن والتأمين الطبي والتسرّب الوظيفي.

وعبر الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ عن إعجابه بما وصلت إليه المؤسسة وما تحققت من إنجازات خلال الفترة الماضية بما فيها إسهام المؤسسة في صناعة ونقل التقنية وتوطين الصناعة في المملكة. ونفى معالي رئيس مجلس الشورى خلال لقاء صحفي عقد على هامش الزيارة التي قام بها لمحطات تحلية المياه المالحة وتوليد الطاقة الكهربائية أن يكون المجلس رفع توصيات برفع سعر التكلفة على المياه، مشيراً إلى أن المجلس يطالب دائماً بخفض التعرفة وليس رفعها مع ضرورة أن يشارك المواطن في الحد من هدر المياه واستنزاف مقدّرات الأمة فهو واجب شرعي وأخلاقي قبل أن يكون مادي.

وأوضح معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله بن عبدالرحمن الحصيّن من جانبه، أن حجم الاستثمارات في مجال قطاع المياه والطاقة حققت نسبة نمو متزايد تواكب معدّل ما نسبته ٧ ٪ سنوياً من النمو السكاني، مبينا أن حجم المشروعات في قطاع المياه والصرف الصحي بلغت أكثر من ١٠٠ مليار ريال حيث أن الوزارة توقّع يومياً ما معدله ثلاثة عقود. وأبان أن حجم إنتاج محطة الخفجي للطاقة الشمسية يبلغ ٣٠ ألف متر مكعب من المياه المحلاة، مؤكدا أن ثقافة صهاريج المياه ستؤول قريباً إلى الاختفاء بعد الجهود المستمرّة وزيادة الإنتاج في جدّة والطائف وإضافة خط إمداد لمدينة عسير بتكلفة إجمالية بلغت ٤ مليار ريال.

نائب رئيس المجلس ينوه بمستوى العلاقات مع مجلس الأمة الكويتي

التقى معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، وفد لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي برئاسة رئيس اللجنة النائب محمد جاسم الصقر، والوفد المرافق وذلك بمقر قصر الضيافة في جدة. ورحب معاليه، في مستهل اللقاء بوفد مجلس الأمة الكويتي، منوهاً بمستوى العلاقات والوشائج الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين حكومة وشعباً، مشيداً بتطابق السياسيات والمواقف إزاء مختلف القضايا والموضوعات التي تهم البلدين في شتى المجالات، الذي يأتي تجسيداً لمستوى التفاهم الذي يجمع قيادتي البلدين في ظل حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – وأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في دعم واستمرار العلاقات الأخوية المتينة بما يحقق التقدم والازدهار للبلدين والشعبين الشقيقين. وجرى خلال اللقاء بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام، واستعراض لعلاقات التعاون والعمل الثنائي المشترك في شتى المجالات، كما ناقش الجانبان سبل تعزيز العلاقات على صعيد العمل البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس الأمة، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بالمجلسين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الدكتورعبد الله بن إبراهيم العسكر، وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكويتية بالمجلس المهندس محمد بن سالم المري، والقنصل العام لدولة الكويت في جدة صالح الصقعبي. وضم وفد مجلس الأمة الكويتي في عضويته أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس النائب حمد بن محمد المطر، والنائب علي بن سالم الدقباسي، والنائب مبارك بن محمد الوعلان، والنائب عمار بن محمد الوعلان، والنائب عمار بن محمد السهلي.

بحضور سمو مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول
لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تناقش تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة اجتماعاً مع صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول وعدد من مسؤولي الوزارة، بحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، وذلك لمناقشة التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية.

ورحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مستهل الاجتماع بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان ومسؤولي الوزارة وذلك لبحث العديد من الموضوعات التي تتعلق بأداء وزارة البترول والثروة المعدنية، ولإلقاء الضوء على العديد من المحاور التي تضمنها التقرير السنوي للوزارة، مقدراً اهتمام الوزارة ومسؤوليها بما تقوم به لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بمجلس الشورى بما يترجم علاقة التكامل والتعاون بين مجلس الشورى وجميع أجهزة الدولة في بحث ومناقشة ما يكفل تحسين الأداء وتحقيق الصالح العام.

ونوه صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان من جانبه خلال الاجتماع أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الشورى، مثمناً الجهود التي يقوم بها بغية الإسهام فيما يخدم ويطور العمل الذي تقوم به الجهات الحكومية والأجهزة في الدولة بما يحقق لها المزيد من الإنجازات في أدائها، مؤكداً ضرورة إيجاد عمل مؤسسي مستدام يستثمر الجهود التي تقوم بها المملكة لتطوير صناعة البترول بالاستفادة بما هو مطبق عالمياً في مختلف المجالات التي تتعلق بالبترول والطاقة والتعدين، مع الأخذ بالاعتبار العمل وفق سياسة عامة تضمن الصالح للمواطن في المملكة.

إثر ذلك، بدأت اللجنة برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة أسامة بن علي قباني، ببحث ومناقشة الجوانب التي تضمنها التقرير السنوي للوزارة، وفتح المجال لأعضاء اللجنة بطرح تساؤلاتهم وملاحظاتهم حيث أجاب عليها سمو مساعد وزير البترول والثروة المعدنية ومسؤولو الوزارة.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع ما يتعلق بقطاع التعدين وتساءل أحد الأعضاء عن المعوقات التي تقف خلف العديد من الشكاوى المتعلقة بقطاع الأسمنت، حيث أكد مسؤولو الوزارة أن ما هو معمول به ليس تحجيماً للاستثمار في هذا المجال بقدر ما هو تقنين يعالج ويحافظ الطاقة في المملكة، مشيرين إلى أن الدولة قد عملت على معالجة ما يعانيه قطاع الأسمنت نتيجة للمخالفات والتجاوزات التي يشهدها القطاع وتتمثل في تلاعب بعض التجار وعدم تشغيل بعض المصانع لطاقتها القصوى في الإنتاج والاحتكار في بعض المناطق، مبينين أن وزارة التجارة تعمل على الحد من هذه التجاوزات بما يضمن تحسين هذا القطاع.

وأوضح مسؤولو الوزارة أن المملكة تزخر في قطاع التعدين بثروات هائلة في مختلف مجالات التعدين، حيث تعيش المملكة اكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بمواد البناء، كما تبلغ حجم السوق الاستثمارية في قطاع التعدين ما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال.

وحول الرقابة على الاستثمارات في قطاع التعدين ومدى التزام المستثمرين بالمحافظة على الثروة المعدنية والبيئة في مختلف المناطق، بين مسؤولو وزارة البترول والثروة المعدنية أن الوزارة تقوم بدور الرقابة وتتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق برصد التجاوزات البيئية ومخالفة مرتكبيها، حيث يقوم فريق عمل من الوزارة بجولات على تلك المواقع والمناطق بهدف التأكد من سيرها وفقاً للضوابط والاشتراطات.

وفيما يتعلق بالغاز كشف مسؤولو الوزارة عن دراسة تم رفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى تتعلق بإيصال الغاز المعد للاستخدام المنزلي إلى المنازل عبر الأنابيب، حيث قامت الوزارة بالتباحث مع عدد من الجهات لإمكانية الاستثمار في هذا المجال، ووضعت مدينة الرياض كنموذج لهذه الدراسة إلا أنها تحتاج لمزيد من البحث ودراسة الجدوى الاقتصادية من هذا المشروع.

رئيس هيئة مكافحة الفساد يستقبل لجنة حقوق الإنسان بالمجلس

استقبل معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف بمكتبه رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس سليمان بن عواض الزايدي، وأعضاء اللجنة.

وفي بداية اللقاء قدم الشريف شرحاً عن نشأة الهيئة، وصدور تنظيمها، وطبيعة عملها، والبلاغات وكيفية استقبالها ونوعيتها، بالإضافة إلى برامج التوعية التي تقوم بها الهيئة فيما يخص التوعية الإعلامية والتثقيفية في مكافحة الفساد، والتوعية بشأن نوعية البلاغات التي تستقبلها الهيئة، والمتعلقة باختصاصاتها، ودور المواطن والمقيم في التبليغ عما يراه من مظاهر الفساد .

وأوضح الآلية التي يتم بها استقطاب الكفاءات للعمل بالهيئة، عن طريق التوظيف المباشر، أو عن طريق الإعارة للاستفادة من الخبرات، وبالذات من الجهات الرقابية التي تشابه عمل الهيئة.

ونوه رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض من جانبه، بعمق الارتباط ما بين حقوق الإنسان وعمل الهيئة، التي بطبيعة عملها تحافظ على حقوق الإنسان.

وتم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر، وإطلاع أعضاء اللجنة على ما حققته الهيئة من أعمال، ليكون ذلك رافداً للجنة وللمجلس عند دراسة ما يصل إليه من أنظمة أو تقارير، إلى جانب مناقشة سبل وآليات التعاون بين مجلس الشورى والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.وأوضح مسؤولو الوزارة أن المملكة تزخر في قطاع التعدين بثروات هائلة في مختلف مجالات التعدين، حيث تعيش المملكة اكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بمواد البناء، كما تبلغ حجم السوق الاستثمارية في قطاع التعدين ما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال.

وحول الرقابة على الاستثمارات في قطاع التعدين ومدى التزام المستثمرين بالمحافظة على الثروة المعدنية والبيئة في مختلف المناطق، بين مسؤولو وزارة البترول والثروة المعدنية أن الوزارة تقوم بدور الرقابة وتتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق برصد التجاوزات البيئية ومخالفة مرتكبيها، حيث يقوم فريق عمل من الوزارة بجولات على تلك المواقع والمناطق بهدف التأكد من سيرها وفقاً للضوابط والاشتراطات.

وفيما يتعلق بالغاز كشف مسؤولو الوزارة عن دراسة تم رفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى تتعلق بإيصال الغاز المعد للاستخدام المنزلي إلى المنازل عبر الأنابيب، حيث قامت الوزارة بالتباحث مع عدد من الجهات لإمكانية الاستثمار في هذا المجال، ووضعت مدينة الرياض كنموذج لهذه الدراسة إلا أنها تحتاج لمزيد من البحث ودراسة الجدوى الاقتصادية من هذا المشروع.

لجنة الشؤون الصحية والبيئة تناقش إنجازات ومعوقات مستشفى الملك فيصل التخصصي

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي، التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، بحضور المشرف العام التنفيذي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم القصبي وعدد من مسؤولي المستشفى.

وتناول الاجتماع أهم ما تضمنه التقرير السنوي للمستشفى من محاور تتعلق بالوضع الحالي للمستشفى، وأبرز الإنجازات والنتائج التي حققها خلال فترة التقرير، كما اطلعت اللجنة على أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه المستشفى، التي قد تقف أمام تحقق الأهداف التي يضطلع بها والحلول الكفيلة بحلها.

واستمعت اللجنة إلى أبرز المرئيات والملاحظات التي أبداها المسؤولون بشأن ما تضمنه التقرير السنوي، حيث أجابوا على عدد من التساؤلات التي طرحها أعضاء اللجنة تمهيداً لإعدادها للتقرير النهائي للرفع به إلى الهيئة العامة بالمجلس لإدراجه على جدول أعمال المجلس لمناقشته في إحدى جلساته القادمة.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الصحة للتخطيط واقتصاديات الصحة الدكتور محمد اليمني، والأمين العام لمجلس الخدمات الصحية الدكتور يعقوب المزروع.

بحضور محافظ هيئة الاتصالات

لجنة الاتصالات بالمجلس تستعرض الصعوبات والتحديات التي تواجه هيئة الاتصالات

ناقشت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، في اجتماع عقدته بمقر المجلس في الرياض، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبد القادر طاهر، التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، وذلك بحضور محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عبد العزيز الضراب وعدد من المسؤولين في والهيئة.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والمحاور التي تضمنها التقرير السنوي للهيئة والتي تتعلق بالوضع الحالي وأهم الإنجازات المتحققة، وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الهيئة في أدائها لمهامها والحلول المقترحة لمعالجة تلك الصعوبات. كما ناقش المجتمعون وضع المركز الإرشادي لأمن المعلومات الذي يأتي بمثابة الإنذار المبكر بشكل يعزز أمن وسلامة واستقرار الشبكات، وتقديم الإرشادات لمختلف الجهات والمؤسسات الحكومية في هذا الشأن، كما تم استعراض وحدة تحليل الجرائم المعلوماتية بالهيئة ودورها في استقبال الشكاوى والعمل على تحليلها. وبحث الاجتماع ضعف شبكات الاتصال المخصصة للجوال في بعض المناطق والأحياء واشتراطات إنشاء الأبراج المخصصة للجوال، ومخاوف السكان من أضرار تلك الأبراج، حيث أوضح مسؤولو الهيئة أن مشكلة ضعف إشارة الشبكات تأتي نتيجة لكثافة المباني ووضع العوازل التي تعمل على إضعاف الإشارة داخل الأحياء السكنية، مشيرين إلى أن من اشتراطات وضع الأبراج أن تكون على مباني وشوارع تجارية بعيداً عن الأحياء السكنية، مؤكدين أن الهيئة تعقد حالياً العديد من الاجتماعات التنسيقية مع وزارة البلدية لإيجاد الحلول المناسبة من أجل وضع أبراج شبكة الجوال داخل الأحياء السكنية بشكل لا يثير مخاوف السكان، مؤكدين أن العديد من الدراسات التي أجريت مؤخراً أثبتت عدم خطورة أبراج شبكات الجوال بعكس ما يعتقده الكثيرون.

كما تساءل الأعضاء خلال الاجتماع ما يتعلق باختراق الخصوصية لأجهزة الجوال الحديثة وسرقة البيانات والأرقام، حيث بيّن المندوبون أن الهيئة تولي مسألة الاختراق أهمية كبيرة وهي تتابع باهتمام بالغ التطورات في هذا الجانب، إلا أن تسارع البرامج والتطبيقات يصعب السيطرة عليه في مقابل أن تلك البرمجيات هي التي تسمح للاختراق متى ما وجدت موافقة المستخدم لتلك الأجهزة، وأن العلاج يكمن في وعي المستخدمين تلك الأجهزة والبرمجيات.

وكشف مسؤولو الهيئة أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تعكف حالياً على إعداد برامج توعوية ستبدأ في إطلاقها بعد شهر رمضان القادم بداية بمواقع التواصل الاجتماعية وتستهدف رفع مستوى توعية المستخدمين من مخاطر الاختراقات والتركيز على الأنظمة القائمة كنظام الجرائم المعلوماتية وغيرها، كما سيتم تخصيص برامج توعية أخرى تستهدف صغار السن من المستخدمين.

ركزت على علاوات الإصدار وغرامات المخالفين وكيفية ضمان حقوق المتضررين

مجلس الشورى يعقد حلقة نقاش مع رئيس هيئة سوق المال حول الأسهم

آل سعود -حفظه الله – تعيش نهضة تنموية في مختلف المجالات وفق خطط مدروسة تأخذ بالأساليب الحديثة، ولاشك أن هيئة سوق المال يعتبر إحدى خطوات التطور والتنظيم للسوق المالية السعودية.

بعد ذلك ألقى معالي رئيس هيئة سوق المال كلمة شكر فيها معالي رئيس مجلس الشورى ولجنة الشؤون المالية بالمجلس على تنظيم هذه الحلقة، وقدم إيجازاً عن جهود الهيئة في تطوير السوق المالية منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٥م، مبيناً أن مهام الهيئة تتركز على تنظيم سوق العمل بسوق الأسهم لإعطاء المستثمر بالسوق الثقة من خلال أسس عامة ولوائح تنظم عمل السوق والمتعاملين فيه من شركات وأفراد.

من جهته أوضح رئيس اللجنة المالية الدكتور سعد بن محمد مارق أن حلقة النقاش ركزت على عدد من المواضيع التي تهم المستثمر والمتداول في السوق المالية ومنها علاوات الإصدار وغرامات المخالفين وكيفيه ضمان حقوق المتضررين والتوعية بجدوى التحول إلى التداول المؤسسي بدلاً من الفردي وأهمية التداول لضبط السوق والتخفيف من الآثار السلبية عند حدوث انخفاض في السوق وضرورة إعطاء المستثمرين الأفراد مجموعة من الحوافز للتداول من خلال شركات الوساطة أو الصناديق الاستثمارية.

وطرح عدد من أعضاء المجلس أهمية التفكير في صانع السوق لضمان الاستقرار وتحدث معالي رئيس هيئة السوق المالية عن صانع السهم وليس السوق وهو المعمول به في بعض أسواق المال بالدول المتقدمة.

وطالب أعضاء المجلس بدور أكبر من هيئة السوق المالية في الرقابة على أداء الشركات المساهمة وتعميق السوق وارتفاع عدد الشركات المهددة بالسحب من الإدراج وكيفية الموازنة بين تعميق السوق وهذه الشركات المهددة بالسحب.

وأوضح رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور سعد مارق أن اللقاء ناقش أيضا نظام مراقبة شركات التأمين الذي يعطي تلك الشركات الحق في الطرح المباشر في السوق وضرورة إعادة النظر في ذلك وتطبيق قواعد الإدراج في سوق الأسهم عليها.

وأكد معالي رئيس هيئة السوق المالية أن الهيئة هي من اكتشفت المشاكل المالية التي تعانيها شركة الاتصالات المتكاملة وأنها هي من بادرت بإلزام الشركة بنشر قوائمها المالية وتم إيقافها بعد اكتشاف المشاكل المالية والمخالفات التي ارتكبتها.

افتتح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ حلقة نقاش بعنوان "سوق الأسهم السعودية" التي عقدت في مقر مجلس الشورى بحضور معالي رئيس هيئة السوق المالية الدكتور عبد الرحمن التويجري وعدد من أعضاء مجلس الشورى ورئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية بالمجلس.

ورحب معالي رئيس المجلس في مستهل حلقة النقاش بمعالي الدكتور عبد الرحمن التويجري ومرافقيه معرباً عن شكره لهم على حضورهم إلى مجلس الشورى والحرص على التفاعل مع جهود المجلس في تطوير أداء الهيئة.

وأكد الدكتور آل الشيخ أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز

حباك اللّه إحساناً

شعر: موسى بن محمد السليم
٢٨/ رجب / ١٤٣٣هـ

فقدناك.. يا قائد المخلصين؛ رجال الوفاء
فقدناك.. يا بلسماً للجراح؛ وكلِّ العناء
فقدناك أنت حسام العدالة؛ درع (القضاء)
فقدناك حبّاً.. فقدناك عطفاً؛ فقدناك يا قدوة الأوفياء

* * *

بكيناك؛ يا قدوة في الثبات بكيناك؛ يا مخلصاً للعباد
بذلت كثيراً.. صبرت كثيراً؛ برغم التحدِّي وطول الجلاد
وها نحن ذا اليوم يا سيّدي على كل سهل وفي كلِّ واد..؟
نبادل بعضاً أحرّ التعازي.. بفقدك يا من بكتك البلاد

* * *

لنا الله.. ثم أبو متعب يشدُّ به ربُّنا أزرَنا..
عظيم المهابة عنوانها صبور حكيم وعزٌّ لنا..
وساعدُه الفذُّ سلمانَنَا عظيم الوفاء، وشمس السناء
مكانته فوق هام السحاب.. وفخرٌ يتيه به شعبنا

* * *

سعوديّتي قبلة المسلمين ومشرقُ نورِ الهدى للدُّنا
ستبقين عزّاً ونبع عطاء كما كان يأمل والدنا..
فأبناء (عبد العزيز) الأباة أشاوسُ يسمو بهم مجدُنا
فيا ربِّ اجمع بهم شملنا أدِم عزّهم.. إنّهم فخرُنا.

وداعاً.. نايف المجد وداعاً.. نايف العهد
وداعاً.. خادم السنّة وداعاً.. وافي الوعد
وداعاً.. راجح العقل وداعاً.. مُلْهَم الرشد
عسى مثواك فردوساً .. بأعلى جنَّة الخلد

* * *

وداعاً يا محبَّ الشعب؛ معطاءً بلا منٍّ
وداعاً يا محبَّ الشعب؛ راع العدل والأمن
وداعاً صادق العطف؛ على من بات في حزن
حباك الله إحساناً.. على ما فيك من حُسْن

* * *

مُحبُّ الحقِّ؛ نايفه.. سديدُ الرأي والفكر
أميرُ الأمن؛ رائدُه قويُّ العزم والصبر
كريم في شمائله.. بلا منٍّ ولا كبر
فتقوى الله ديدنُه.. خلال السر والجهر

* * *

نُحبّك .. قاهر الإرهاب والفتن
نُحبّك.. كنت رائدنا؛ وبدراً في دجى الزمن
نحبّك.. كنت قائدنا؛ وَدرءاً من ضنى المحن
نحبّك.. كنت قدوتنا؛ لحبّ الله والوطن

مواطن يطالب بتوصيل الخدمات للمخططات قبل تقسيمها وبيعها

رفع المواطن إبراهيم بن عبدالله الحريقي مدير إدارة متعاقد عريضة إلى مجلس الشورى تحدث فيها عن أمور تخص قضية الإسكان والمخططات الجديدة والمنح، وطالب في عريضته إضافة إلى ما ذكر أن يتم توصيل الخدمات الأساسية كالسفلتة والكهرباء والماء وغيرها من الخدمات إلى المخططات الجديدة وأراضي المنح قبل أن تقسم أو تباع، وقال في عريضته: قامت الدولة حفظها الله في مدينة الرياض بمنح الأراضي في مخططات كثيرة وكبيرة بعضها منذ ثلاثين عاماً، فنأخذ كمثال منها مخططات نمار ومخططات عريض، فقد يكون فيهما مليونا قطعة أرض سكنية وتجارية، وقد سمح بالتجزئة إلى قطع صغيرة فتصبح المليونان أربع ملايين قطعة، وبعد بنائها فللاً من دور وشقتين وملحق علوي يسكنها ستة عشر مليون أسرة تقريباً، وهذا الترتيب سيشمل المخططات الأخرى في مدينة الرياض والمدن الأخرى، وستكون أعداد المساكن هائلة وبالملايين، لهذا فإن الحل الأساسي الأولي العاجل هو إيصال الخدمات الأساسية لتلك المخططات كالسفلتة والكهرباء والماء ولو على مراحل، أما الخدمات الأخرى فستأتي لاحقاً إما من الدولة أو رجال الأعمال، كبناء المدارس الأهلية والمستشفيات الخاصة، والمساجد وهكذا، كما يؤخذ في الاعتبار أن أغلب تلك المنح سبق التقدم عليها لصندوق التنمية العقارية وأصحابها ينتظرون الخدمات الأساسية، وبهذا يتوازن العرض مع الطلب وبالتالي تسهم في حل مشكلة السكن واستقرار الأسعار بمشيئة الله تعالى.

للمشاركة في الرأي والنصح لحل مشكلة الإسكان واستقرار أسعار الأراضي في المدن الكبرى

فمثلاً في مدينة الرياض قامت الدولة حفظها الله بمنح الأراضي في مخططات كثيرة وكبيرة بعضها منذ ثلاثين عاماً ، فنأخذ كمثال منها مخططات نمار ومخططات عريض فقد يكون فيهما مليوني قطعة أرض سكنية وتجارية وقد سمح بالتجزئة إلى قطع صغيرة فالمليونيين ستصبح أربع ملايين قطعة وبعد بنائها فللاً من دور وشقتين وملحق علوي فسيسكنها ستة عشر مليون أسرة ، وهذا الترتيب سيشمل المخططات الأخرى في مدينة الرياض والمدن الأخرى ، وستكون أعداد المساكن هائلة وبالملايين ، لهذا فإن الحل الأساسي الأولي العاجل هو إيصال الخدمات الأساسية لتلك المخططات كالسفلتة وإيصال الكهرباء والماء ولو على مراحل أما الخدمات الأخرى فستأتي لاحقا إما من الدولة أو رجال الأعمال ، كبناء المدارس الأهلية والمستشفيات الخاصة والمساجد وهكذا ، كما يؤخذ في الإعتبار أن أغلب تلك المنح سبق التقدم عليها لصندوق التنمية العقارية وأصحابها ينتظرون الخدمات الأساسية ، وبهذا يتوازن العرض مع الطلب وبالتالي تسهم في حل مشكلة السكن واستقرار الأسعار بمشيئة الله تعالى .

العلوي يقترح لائحة سلوكية لطلاب المرحلة الابتدائية

المواطن ناصر رزيق العلوي رفع عريضة للمجلس عن الحقوق المادية والمعنوية للمعلمين وبعد الإصلاحات في التعليم، وذكر أولاً أنه يشكر المجلس لإتاحة الفرصة لتقديم عريضته حيث رأى أنها خطوة مباركة تحسب للمجلس لإيصال صوت المواطن إلى المسؤولين.

وطالب العلوي في العريضة بعدة حقوق رأى أنه يستحقها وهي: الدرجة المستحقة المساوية لسنوات العمل في التدريس، احتساب سنوات البند ١٠٥، الفروقات التي تترتب على هذا الإجراء منذ أول يوم للمباشرة، وطالب كذلك بالتأمين الطبي للمعلم وعائلته بمن فيهم الأب والأم، وبدل سكن، وأندية ترفيهية ورياضية. وأبدى العلوي عدة ملاحظات تتعلق بنظام التقويم المستمر الذي رأى أنه من الأفضل أن يتم تعديله بما فيه المصلحة للطلاب وللوطن، وقال: إن لائحة الانضباط والسلوك تحتاج إلى تطوير وتشديد خاصة في المرحلة الابتدائية لأنها أصبحت غير فعالة بعد إلغاء الاختبارات والدرجات، والمدارس الابتدائية لا تصلح – حسب رأيه– بدون عقاب رادع لمن هم في هذه السن. واقترح وضع لائحة سلوكية قوية، وذكر أن الطالب إذا اعتاد على النظام في المرحلة الابتدائية سيتشربه ويصبح دستوراً لحياته بقية المراحل.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): حقوق المعلمين المادية والمعنوية وبعض الاصلاحات في التعليم

الرسالة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته خطوة مباركة تحسب لكم لإيصال صوت المواطن لعل وعسى (رغم اليأس والألم) الى متى يزمن المعلمين نقوم باستجداء حقوقنا وأهدار سنوات في اللهث وراء حق مشروع واضح وضوح الشمس !!!
نطالب بالأمور التالية :
١- الدرجة المستحقة المساوية لسنوات العمل في التدريس
٢- احتساب سنوات البند ١٠٥
٣- الفروقات التي تترتب على هذا الأجراء منذ أول يوم في المباشرة وايضاً نطالب بـ :
١- التأمين الطبي للمعلم وعائلته بما فيهم الأب والأم
٢- بدل سكن
٣- اندية ترفيهية ورياضية
والغاء التقويم المستمر الذي دمّر أبنائنا الطلاب فهو نظام فاشل ويراه أي أعتقد السكوت عنه الى هذا الوقت خيانة في حق الوطن لان هذا النظام يخرّج طلاب قوي أمكانات متواضعة هم أقرب الى الجهل من العلم فلماذا الأصرار عليه والتمسك به مع العلم أن الجميع يطالبون عليه (التدمير المستمر) ايضاً لائحة الأنضباط والسلوك تحتاج الى تطوير وتشديد خاصة في المرحلة الابتدائية لانها أصبحت غير فاعلة بعد الغاء الأختبارات والدرجات والمدارس الابتدائية فيها فوضى وبدون عقاب رادع والعذر هو أنهم أطفال !!
لابد من لائحة سلوكية قوية لان الطالب اذا أعتاد على النظام في المرحلة الابتدائية سوف يتشربه ويصبح دستور لحياته في بقية المراحل وأشهد الله اني لا أريد الا الخير لهذا الوطن الحبيب وكفى

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها:-لا-
هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟:-لا-

في عرائض المواطنين: طلبات ترسيم وإعادة النظر في بعض مواد نظام التقاعد

رفع عدد من المواطنين عرائض طالبوا فيها بدراسة موضوعات تمسهم أو بالنظر في شكاوى تتعلق بأعمالهم أو بالتوظيف، فالمواطنة مريم عبدالله عودة الجهني تحدثت عن أنها في كل عام منذ تخرجت تقدم على وزارة الخدمة المدنية أملاً في الوظيفية على الرغم من احتياج المدارس وجاءها هذا العام تعاقد شهرين في الفصل الدراسي الأول كبديلة لمعلمة وانتهى العقد.

وتقول: إن المدرسة التي عملت بها فترة تعاقدها هي الآن بحاجة إلى معلمة رياضيات ومنذ بداية الفصل الدراسي الثاني ظلت المدرسة لمدة أسبوعين بدون معلمة والطالبات طالبات ثالث ثانوي علمي وطالبات أول ثانوي جميعهن في حاجة لحصص هذه المادة والبالغ عددها ٢٢ حصة، في حين لا توجد معلمة بالمدرسة لمادة الرياضيات التي تمثل في المعدل الشيء الكثير وكذلك من الصعب سرد المادة. وطبقاً لجدول المواصفات يفترض أن المنهج يعطي في ٩٠ حصة، فطلبت أن أسد هذا العجز لكن دون جدوى، فإلى متى هذا الحال؟ وكل عام تتضاعف أعداد الخريجات في البيوت!!

أما أمل محمد الحسين فرفعت عريضة طلبت فيها احتساب سنوات الخبرة ١٤ سنة على بند العمال قبل التثبيت، حيث إنه بعد التثبيت يجب أن يخدم الموظف ٢٠ سنة أخرى حتى يتمكن من التقاعد المبكر، ثم تضاف إليها السنوات الأربعة عشر السابقة مع العلم أن جميع خدمتي كانت في وزارة التربية والتعليم بل في نفس المدرسة. فنريد احتساب هذه المدد حتى نتمكن من التقاعد المبكر ونترك المجال لأخواتٍ لنا خريجات لكي يعملن، وبهذا قد نكون قد ساعدنا في حل أزمة البطالة. أرجو دراسة الموضوع لما فيه المصلحة العامة.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): خريجة قديمة من قسم الرياضيات

الرسالة: السلام عليكم ورحمة الله
بي كل عام منذ تخرجت وانا اتقدم على ديوان الخدمة المدنية املا في الوظيفة على الرغم من احتياج المدارس جامتي هذا العام تعاقد شهرين في الفصل الدراسي الاول كبديلة لمعلمة وانتهى العقد .
المدرسة التي عملت بها فترة تعاقدي الان بحاجة الى معلمة رياضيات ومن بداية الفصل الدراسي الثاني لهم اسبوعين بدون معلمة والطالبات طالبات ثالث ثانوي علمي وطالبات اول ثانوي اي ٢٢ حصة لا توجد لها معلمة !!
والمادة رياضيات تمثل في المعدل الشيء الكثير وكذلك من الصعب سرد المادة وطبقا لجدول المواصفات يفترض ان المنهج يعطى في ٩٠ حصة طلبت وطلبت بأن اسد هذا العجز لكن دون جدوى الى متى هذا الحال ؟؟ وكل عام الخريجات تتضاعف اعدادهن في البيوت !!
لا أطول عليكم ولكن ارغب في الوظيفة الرسمية داخل المدينة المنورة المقدمة مريم عبدالله عودة الجهني بكالوريس تربوي رياضيات دورة في برنامج معارف دورة في اللغة الانجليزية شهادة رخصة دولية املي بالله ثم بكم كبير والله ولي التوفيق

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها:--لا--

هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟:--لا--

أما مشعل بن كريم الشراري فطالب بالترسيم وذكر أنه متعاقد بإدارة التربية والتعليم بالرياض ويدرس المواد الدينية وقال: إن إدارة التربية والتعليم بالرياض بحاجة لمعلمين، حيث يوجد لديهم نقص وعجز فيهم، وطلب دراسة هذا الموضوع لما فيه مصلحته ومصلحة الوطن.

في حين طالب دهام غانم الدهام بتخفيض رسوم البكالوريوس الموازي في الكلية التقنية وذكر أنه باهظ للغاية ويكلفه ١٢ ألف ريال في الفصل الدراسي الواحد، ورأى أن القيمة المناسبة هي ٥ آلاف ريال فقط، واصفاً الحقائب التدريبية بأنها قديمة، في حين أن الخطة لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى أن المعامل التي يتدرب عليها غير مناسب لمرحلة البكالوريوس.

من جهته تحدث عبدالرحمن الأحمدي عن إعادة النظر بتقليل المدة المحتسبة لغرض التقاعد لتنخفض إلى ٢٤٠ شهراً كحد أقصى.

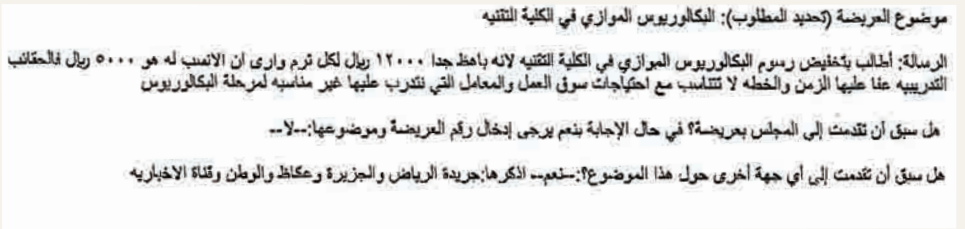

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): البكالوريوس الموازي في الكلية التقنيه

الرسالة: أطالب بتخفيض رسوم البكالوريوس الموازي في الكلية التقنيه لانه باهظ جدا ١٢٠٠٠ ريال لكل ترم وارى ان الانسب له هو ٥٠٠٠ ريال فالحقائب التدريبيه عفا عليها الزمن والخطه لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل والمعامل التي نتدرب عليها غير مناسبه لمرحلة البكالوريوس

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها:--لا--

هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟:--نعم-- اذكرها:جريدة الرياض والجزيرة وعكاظ والوطن وقناة الاخباريه

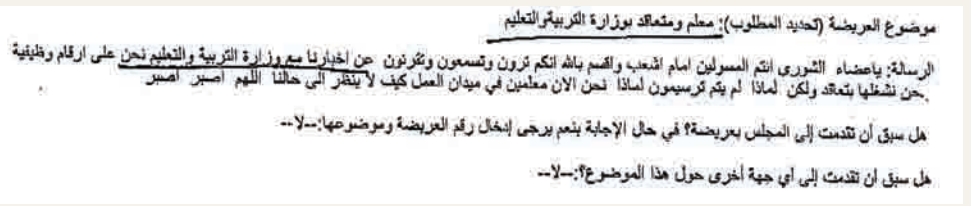

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): معلم ومتعاقد بوزارة التربيةوالتعليم

الرسالة: ياعضاء الشورى انتم المسولين امام اشعب واقسم بالله انكم ترون وتسمعون وتقرون عن اخبارنا مع وزارة التربية والتعليم نحن على ارقام وظيفية نحن نشغلها بتعاقد ولكن لماذا لم يتم ترسيمون لماذا نحن الان معلمين في ميدان العمل كيف لا ينظر الى حالنا اللهم اصبر اصبر

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها:--لا--

هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟:--لا--

إلغاء شرط إجادة لغة أجنبية للتوظيف في الصحة

اطلع مجلس الشورى على المواد التي وضعتها إدارة الصحة العامة لنظام الموظفين الذين لهم تماس بالفن الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء رقم ٧٧٣ في تاريخ ١٣٥٢/١/٣٠هـ وتداول الأعضاء البحث في موادها مادة مادة فظهر منها أن الموظفين الذين لهم تماس بالفن هم:

مأمور الإحصاء. ٢- مأمور السجل. ٣- مأمور الوفيات. ٤- المستحضر في دار الجراثيم والكيمياء. ٥- رئيس المرضين والمرض، وأن الصحة تريد أن يكون استخدام هؤلاء بطريقة التعهد والكفالة وأن يكون لمدة ثلاث سنوات وأن يرجح لقبول هذه الوظائف من قد مارسها من ذي قبل، ومن يحسن إحدى اللغات الأجنبية وبيده شهادة تدل على ذلك، وبعد درس الموضوع جيداً قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- عدم الموافقة على المواد المذكورة للأسباب الآتية:

أ- عدم استلزام معرفة أحد من هؤلاء الموظفين للغة الأجنبية لأن سير عموم الأعمال داخل إدارة الصحة العامة إنما هو باللغة العربية الواجب على عموم الموظفين إجادتها لأنها هي اللغة الرسمية.

ب- أن الوظائف الوارد ذكرها في المواد موضوع البحث لا علاقة لها أصلاً بالشؤون المالية التي يترتب التوظيف فيها على أخذ كفالة مخصوصة.

ج- أن استخدام الموظفين وطريقة التعهد لمدة محدودة إنما هو خاص بالموظفين الأجانب الذين يجلبون من الخارج للمصلحة.

د- أن في قبول ما جاء في المواد المذكورة تكليفاً للحكومة في جلب هؤلاء الموظفين من الخارج ويترتب على هذا تكبد الحكومة المصاريف غير اللازمة من غير موجب.

٢- وعليه فالذي يراه المجلس موافقاً للمصلحة أن تبقى الوظائف المذكورة وموظفوها حسبما كان عليه العمل منذ تأسيسها حتى الآن. وعليه جرى التوقيع.

نظام خاص للتركات

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء ٧٩٦٣ في ١٣٥١/١٢/٣هـ وعدد ١١٣٠ في ١٣٥١/١٢/١٥هـ وعدد ٦٩٢٧ وتاريخ ١٣٥١/١٠/١١هـ وعدد ١٠١٧ وتاريخ ١٣٥٢/٢/١٠هـ والمشتملة على موضوع عقارات هارون الدهلوي المحجوزة وتركة محمد بن علي رهبيني التي رفع الحجز عنها إدارياً وصدر الأمر بوضع نظام خاص للتركات التي يطلب أهلها رفع الحجز عنها بدون جرد أو ترسيم، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وكذلك الأمر العالي المنوه عنه أعلاه، وقد وضع المجلس المواد الآتية بحضور واتفاق مأمور بيت المال الشيخ عثمان قزاز موضحاً بها أنواع التركات التي يجب جردها مقابل استيفاء رسم مقطوع عليها وهذا نص المواد:

١- التركة التي لم يتحقق أنها لها وارثاً شرعياً منفرداً بها يختص مأمور بيت المال بحجزها والتصرف فيها طبق المتبع.

التركة التي يوجد فيها وارث لبعضها فقط يحجزها مأمور بيت المال بحضور الوارث على الأصول وتجري المعاملة اللازمة في التحرير حسب القاعدة المرعية ليستوفي الوارث نصيبه ويحفظ الباقي في بيت المال.

٣- التركة التي ورثتها كبار عاقلون حاضرون ليس بينهم خلاف ولم يطلب أحد منهم تدخل مأمور بيت المال فلا مجال لتدخله ولا مسوق لحجزه في هذه الحالة.

٤- التركة التي ورثتها كبار عاقلون حاضرون ووجد بينهم خلاف مبدئي في أمرها وطلبوا كل أو بعضاً وضع الحجز المؤقت محافظة عليها إلى أن ينتهي الخلاف بينهم فيها يبادر مأمور بيت المال إلى ذلك بعد تقديمهم الطلب على الأصول المتبعة.

٥- التركة التي ورثتها كبار عاقلون حاضرون وأجمعوا رأيهم على تداخل مأمور بيت المال باتفاقهم لتحرير التركة وتوزيعها يجيبهم إلى ذلك على إثر طلبهم الرسمي ويجري ما ينبغي على الأصول.

٦- التركة التي ورثتها غائبون جميعاً يجري الحجز عليها من طرف مأمور بيت المال ويجري تبويبها من قبله أيضاً وهي على ثلاثة أنواع: (١) إما أن تكون مشتملة على أشياء بسيطة وأمتعة ثمنها زهيد فهذه تباع في الوقت من قبل مأمور بيت المال حسب الأصول ويحفظ ثمنها من قبل مأمور بيت المال إلى حين حضور الورثة. (٢) وإما أن تكون مشتملة على أثاث وأمتعة وأشياء ذات قيمة ولا يخشى عليها التلف وفي هذه الحالة يقوم مأمور بيت المال بجردها وتبويبها واستئجار محل خاص لحفظها به إلى حين حضور الورثة، وتضمن هذه التركة المصاريف اللازمة عليها بما في ذلك المحل الذي تحفظ به. (٣) وإما أن تكون مشتملة على أشياء يخشى عليها التلف وفي هذه الحالة يجب بيعها من قبل مأمور بيت المال طبق الأصول وحفظ الثمن إلى حين حضور الورثة.

٧- الورثة الغائبون المنوه عنهم في المادة السادسة إذا لم يراجعوا مأمور بيت المال في شأن تركة مورثيهم المحجوز لديه، يحق لمأمور بيت المال بيعها وحفظ ثمنها لديه إلى حين حضورهم، ويستثنى من البيع المجوهرات والحلي وما كان من هذا النوع من الأحجار الكريمة والأشياء غير المنقولة.

٨- التركة التي بعض ورثتها غائبون وليس لهم

وكلاء يجري الحجز عليها مبادرة من طرف مأمور بيت المال ويجري الوجه الشرعي فيها بناء على طلب الموجودين من الورثة على أن يكون استيفاء الرسم عليها طبق المواد المخصوصة.

٩- كل تركة فيها غائب بلا وكيل وقاصر بلا وصي ومجنون أو معتوه بغير غيب أو خلاف بين الورثة يتدخل مأمور بيت المال بالحجز وإجراء اللازم شرعاً على الأصول.

١٠- كل تركة يطلب من له علاقة بها إلغاء الحجز عليها لأسباب مقبولة يوضحها باستدعاء طلب الحجز يجيب مأمور بيت المال على ذلك بأمر من فضيلة القاضي ليتحقق لديها مشروعية الطلب سواء كان الطلب للحجز المؤقت أو غير المؤقت فيما سلف تبويبه.

١١- الحجز المؤقت يستوفى عليه حسب طلب رفعه رسماً مقطوعاً قدره ٤٠ قرشاً أميرياً فقط، ويزال الحجز على الأصول بحضور من وجد وقت الحجز.

١٢- ما يتحرر من التركات بواسطة مأمور بيت المال يستوفى عليه الرسم المقرر الجاري العمل به عدا ما استثني بمقتضى القرارات المقترنة بالتصديق العالي.

١٣- إذا ادعى أحد الورثة باختصاصه في أشياء أو أمتعة مملوكة له وأنها ليست من تركة المتوفى وكان واضعاً يده عليها وعارضه الورثة الآخرون أثناء القيام بإجراء الحجز فتجرد تلك الأشياء وتسلم إلى واضع اليد عليها مع أخذ كفيل معتمد عليها إلى ظهور نتيجة المرافعة الشرعية فيها وإن حصل تصرف منه في بعضها أو كلها وثبت أنه ليست له سيكون الكفيل ملزماً بدفعها عيناً أو ثمناً.

١٤- التركة التي يكون لها وصي مختار بموجب صك شرعي ويوجد لها وارث بالغ غائب ليس له وكيل شرعي يكلف الوصي في حالة عدم رغبته في تحريرها بمعرفة مأمور بيت المال أن يجري تحريرها تحت إشراف مأمور بيت المال وعلى مأمور بيت المال أن يستلم حصة الغائب من يد الوصي لإجراء ما يقتضي الوجه الشرعي في ذلك وأن يستوفي مأمور بيت المال الرسم المقرر على قدر حصة الغائب فقط.

١٥- كل الإجـــراءات الموضـحة في هـذه المـواد يجب أن لا تجري إلا بأمر من فضيلة القاضي.

وعلى هذا حصل التوقيع.

من رجال الشورى

محمد شرف رضا (١٣١٠-١٣٩٠هـ)

ولد الشريف محمد شرف بن رضا بن منصور آل يحيى، في مكة المكرمة عام ١٣١٠هـ. وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ودرس في المسجد الحرام على يد علماء عصره.

كان محمد شرف رضا من أوائل الذين استقبلوا الملك عبدالعزيز – يرحمه الله–، عند دخوله مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ، ويعد أول من وُلّيَ الشؤون المالية عندما كانت تسمى وكالة الشؤون المالية، اعتباراً من ١٣٤٤/٧/٢هـ. وعين عضواً في مجلس الشورى اعتباراً من ١٣٥٠/٢/١٠هـ- حتى ١٣٥٥/٢/١٩هـ. كما تم انتخابه نائباً لرئيس مجلس الشورى عام ١٣٥٠هـ، وفي ١٣٥٥/٢/٢٠ه، صدرت الإرادة الملكية بتعيينه مستشاراً في معية جلالته، وعين عضواً في مجلس الوكلاء برئاسة النائب العام في ١٣٥٩/١٢/٢٩هـ، وصدر مرسوم ملكي باعتبار رتبته بدرجة وزير مفوض من تاريخ ١٣٦٩/٣/٨هـ. شارك محمد شرف رضا في العديد من اللجان الإدارية ممثلاً لنائب جلالة الملك.

وتوفي يرحمه الله بمكة المكرمة في غرة شهر شوال من عام ١٣٩٠هـ.

شوروقراطية

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

تحدثت في هذه المجلة وفي غيرها عن التباس لدي جمهور عريض عن الفرق بين الشورى والديموقراطية. وخلصت إلى أن الفكرة الرئيسة في النظامين واحدة. وهي الحرية ودراية الناس بشؤون حياتهم. وهي نفس الفكرة في الديموقراطية. ولكن النهج يختلف، خصوصاً أن الديموقراطية تطور نهجها وآلياتها حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ومع هذا فما زالت هناك فروقات بين الديموقراطيات. وخلصت أيضا إلى أن الشورى كفكرة وممارسة سبقت نظام الديموقراطية اليوناني القديم. ذلك أن فكرة الشورى فكرة ربانية قديمة ألهمها الله أو أنزلها على رسله، وهم بدورهم علموها أتباعهم وطبقوها في حياتهم. وبالتالي لا أظن أن دعوى من يقول أن الديموقراطية سابقة للشورى، إلاّ إذا كان يعني أن تطبيق الشورى لم تعرفه الأنظمة الإسلامية كما يجب. والفرق واضح بين المبدأ والتطبيق.

ويذهب آخرون تقريب الشورى من الديمقراطية وإلى اشتقاق كلمة تجمع بين الشورى والديمقراطية ويسمونها: شوروقراطية. وهذا الصنيع تصنّع وافتئات لا داعي لهما. ولا مشاحة في الاسم طالما أن التطبيق هو هو. مثال ذلك ليس بالضرورة أن ندعو عضو مجلس الشورى بالسَنَتْ. أو ندعو مجلس الشورى بالبرلمان. فكل ثقافة لها مسميات دلالية مختلفة. فنحن ندعو مجلسنا بمجلس الشورى. وفي الكويت بمجلس الأمة وفي إسرائيل بالكنيست وفي انجلترا بالبرلمان وفي بلدان أخرى بالشعب أو بالشيوخ أو الوطني وغير ذلك كثير.

ويجادل آخرون أن الشورى مبدأ رباني يسعى لإقامة حكومة دينية بينما الديموقراطية مبدأ بشري يسعى لإقامة حكومة علمانية. وهذا صحيح في تحديده وتقسيمه لأنظمة الحكم. ولكن يمكن للدولة الدينية أو العلمانية أن تستلهم فكرة الحرية ودراية الناس بشؤون حياتهم وتسمي هذا ما تشاء. ودليلنا على ذلك أن المملكة ليست بدولة علمانية، ولكن لو حسبت الأنظمة والقوانين التي وضعها رجال الدولة لإدارة حياة الناس لوجدتها تفوق عدداً القوانين الشرعية، بل إن الأنظمة تتغيّر بتغير الأحوال والأزمنة. وهذا من مقاصد الشرع السمح.

وبانضمام المملكة إلى الاتحاد البرلماني الدولي أصبح في مقدورنا التحاور مع زملاء المهنة من مختلف المشارب والثقافات. وهم دائماً يهتمون بالتمثيل في مجلس الشورى، ولا يعنيهم خصوصيتنا من كوننا نلتزم بروح الشرع الإسلامي. وهم يرون أن آليات الديموقراطية مثل مكونات العربة. فلا يهم الشكل الخارجي والمسمى طالما أن الشورى تحقق للسعوديين الحرية المنضبطة وتحقق لهم اختيار أسلوب إدارة حيواتهم.

عضو مجلس الشورى

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء ٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	بنك ساب ٠٢٠٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة ساميا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد ٩٩٩٣٣٣٣١١١٠٠٠٥	البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

920009592

www.saudicancer.org